

بمجة التأليف والترجمة والنشر

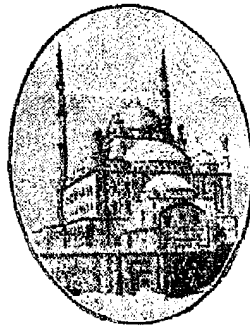
الحديث والدولة

تأليف

محمد عبد الباقى

ليسانس فى الحقوق

سكرتير مجلس مديرية المنوفية



الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى

فهرست الجزء الاول

صفحة

الفصل الاول - تمهيد

١	الانسان اجتماعي بطبعه
١١	حقوق الانسان
١٨	مدى المساواة

الفصل التالى - حرية الجهر بالرأى

٢٥	ماهية الحرية
٢٨	متى يكون لنا رأى شخصى
٣١	تسوية القيود

الفصل الثالث - الفرد والجماعة

٦٥	مذهب هوبز
٦٩	مذهب لوك
٧٠	مذهب روسو
٦٣	مقارنة بين مذاهب الفلاسفة الثلاثة
٧٥	مذهب بنتام
٨٠	مذهب جون استيورت مل
٨٨	سلطان العادة وأثره فى الجماعات

الفصل الرابع — الدولة

٩٧	ماهية الدولة
١٠٧	علام يرتكز سلطان الدولة
١١٤	متى تتدخل الدولة
١١٥	الفردية والاشتراكية
١٢٧	صورة من صور التعاون

الفصل الخامس

١٣١	نشوء السلطان وتطوره
١٣٣	مساوىء حكم الفرد
١٣٥	النظام الديموقراطى النيابى
١٤٢	الزعامة والاحزاب
١٤٩	النظام الملكى ومبدأ سيادة الامة
١٥٩	لمحة عن الدستور

النشيد الحكيم

كان من نتائج الحرب العظمى الأخيرة أن أخذ الناس في جميع أنحاء العالم المتمدين يناقشون نظم الحكم وأساليبه ويمتحنونها . ولشدة ما عانت الطبقات الفقيرة كانت الفكرة السائدة أن الرأسمالية هي علة المتاعب والكوارث ، ومن هنا قفزت الشيوعية قفزتها في روسيا فكانت البلشفية التي قلبت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها رأساً على عقب ولم يقتصر الروس على بلادهم بل أخذوا بنشاط وحماسة ينشرون دعوة هدم النظم الرأسمالية في جميع أنحاء العالم . وقد وجدت دعوتهم بايطاليا سمياً فهددت البلاد بالاكتماسح . لكن موجة الشيوعية المتطرفة تكسرت هناك بالاصطدام بصخرة الفاشيستي . والفاشزم نظام قام بايطاليا على تمجيد سلطة الفرد وانكار سيادة الامة واتهام النظم النيابية الحاضرة بالرخاوة والفساد

وقد كان للاعتقاد السائد بأن الحروب انما هي نتيجة التنافس في الاثراء ان وجدت البلشفية أنصاراً عديدين ممن يحملون بتحقيق آمال الاشتراكية اللذيذة . ولكن حالة الفوضى الاجتماعية التي تسود روسيا اليوم نفرت الكثيرين من النظام البلشفي الخلاب . وانتهز الرأسماليون هذا فدعوا الى الفاشزم ومجدوها واعتبروها سوراً يمنع عنهم سيل البلشفية الهادم . وهكذا وجد النظامان المتطرفان مأوى يأويان اليه . وكان للنجاح الظاهر الذي صادفه النظام الفاشيستي بايطاليا ما جعل نظام الحكم

الديموقراطية المؤسس على أن الأمة مصدر السلطان الاعلى عملاً للتساؤل
في كثير من البلاد

ولا بد لنا من الاعتراف بأن الحرب الكبرى الماضية كانت لحدها
أثراً من آثار النظم القائمة، وأن في تلك النظم كثيراً من المساوىء يجب
أن تزال . ولكننا لا نؤمن بأن الهدم والعنف هي طريق الخلاص والرخاء
والأمن . فلن تنتج الشيوعية سوى الفوضى ، والفوضى أفنك الامراض
بهذا المجتمع، ولن تثمر الفاشزم سوى تسويد الفرد فيسيء استعمال السلطان
كما أساء استعماله في كل زمان ومكان فكانت الثورات العنيفة والاهوال ،
واذن لن يكون خلاص العالم بهدم النظام القائم ولكن بتناوله بالاصلاح
والتعديل وتخليص النظم الديموقراطية من المساوىء اللاصقة بها وتعديل
المبادئ الاشتراكية والفردية المتطرفة بتحكيم العقل والمنطق السليم
والاسترشاد بالتجارب وعبر التاريخ

بهذه العقيدة وبتأثير هذه العوامل فكرت من نحو ثلاثة أعوام
في أن أنشر دعوة الى الديموقراطية والنظام النيابي حركى اليها ما كنت
أخشاه من تسرب تلك النظم المتطرفة اليها فتخرجنا عن الطريق السوى
ونحن على أبواب حياة جديدة لم ترسخ أقدامنا فيها بعد

وما كدت أمسك القلم حتى ترددت في مصر أصوات خافتة تنادى
بالشيوعية وتدعو في خوف وحذر الى البلشفية . وما كدت أتنهى من
الجزء الاول حتى ظهرت بمصر — على شدة حمس البلاد للديموقراطية
وللدستور الوليد — روح رجعية تهمس في غمغمة بفشل الحياة النيابية

وتعمل على تسويد الفرد وانكار سيادة الامة . وهكذا قام الدليل الحسى على أن هذا البحث جدير بأن يثار فى مصر لانها كثيرها تتأثر فى حركاتها بالافكار الشائعة وبالمدعوات المغرضة والبريئة ، ولا بد لتدعيم الديموقراطية فيها من اظهار مزاياها والمقابلة بين مساوئها ومساوى النظم المتطرفة المتناقضة التى تحاول سيادة العالم فى الوقت الحاضر

ولا بد للباحت الخالص الحق من التجرد عن الهوى ما استطاع والخضوع لحكم العقل مهما كان مخالفاً للتقاليد والاوزاع والافكار السائدة ، وهذا ما أخذت به نفسى لدى معالجة هذا البحث وهو ما أرجو أن يحاوله القارئ لدى تتبع ما أكتب . وما دامت الحقيقة ضالتنا والمنطق رائدنا وتجارب الحياة مرشدنا فلسنا نخشى تفنيد آراء أشهر الفلاسفة وقادة الفكر ولننا نعبأ بابتسامات السخرية والاستخفاف ، فكثيراً ما خفيت أبسط الحقائق على جبابرة العقول وأعشى الجمود والتعصب كثيراً من الباحثين المبرزين عن رؤية الصواب

بهذا الروح عاجلت فى الجزء الاول من هذا البحث الحرية والمساواة وعلاقة الفرد بالجماعة وطبيعة ومدى سلطان الدولة ومصدر هذا السلطان وفكرة سيادة الامة ، غير مهمل فكرة صائبة مهما كانت قديمة ولا مستسلم لفكرة شائعة مهما كان مصدرها ومهما بلغت درجة رسوخها اذا لم تتفق مع العقل والمنطق

وأرجو أن أكون وفقت للتدليل على أن الحرية فى النظام النيابى الديموقراطى لا تنقص بل تنمو فى ظل القانون ، وأن المساواة كما يبشر

بها أصحاب المذهب الشيوعي لا تتحقق الا باغراق الجماعة في الفوضى .
وأن كل ما يمكن أن نصل اليه هو تقليل الفوارق باتاحة فرص متساوية
لأنمو الجسمى والعقلى والخلقى ، للغنى والفقير على حد سواء حتى لا يرسف
الضعيف فى قيود الذل والاستعباد الى الابد فى حين أن عجزه لظروف
ليس لارادته شىء من الاثر فى خلقها ، وبذلك يصل الفرد الى أقصى ما تؤهله
له قواه الذاتية واستعداده فى ظل القانون وبمجاية الجماعة ورعايتها ، وأن
الامة مصدر السلطان ، وأن النظام النيابى الديموقراطى هو نظام
الحكم الرشيد

ولكى أبين وأحدد علاقة الفرد بالجماعة بحثت فى طبيعة الانسان
وأوصلنى البحث الى تركيد القول الأثر بأننا اجتاهنا بطبيعته خلقا يعيش
مجتمعا لا يصل الى ذروة القوة الا بالجماعة وفيها . أما القول بأنه خلق وله
كمية محدودة من الحرية يستبدلها فى الجماعة بنيل مزايا حمايتها ففرض غير
صحيح لا يساعدنا قط على تفسير الالتزامات السياسية

فاذا كان هذا صحيحا ، وكانت الحرية وسيلة لتحقيق الرغبة الحقة ،
وكان الانسان فى الجماعة المنظمة أقوى على تحقيق الرغبة منه فى حالة
البداوة — اذا كان كل هذا — لم يكن هناك تناقض بين سيادة القانون
وتحقيق حرية الفرد ، وكانت معضلة تفسير الالتزامات السياسية وتبرير
خضوع الفرد للقانون ، والتوفيق بين هذا الخضوع وحكم النفس
(Self government) أبسط من أن يحار فى تفسيرها عقل مبتكر كعقل
روسو فيلتجئ الى نظرية العقد الاجتماعى السخيفة ، أو ففكر كفكر

بنتام فينادى بأن القانون شر ولكنّه شر لا بد منه !!

لكن هكذا قدر لاهل النظر في السياسة والاجتماع قديما وحديثا
أن يُغرقوا أنفسهم في بحر من الفروض والتعاريف والقيود وهم يبحثون
عن حل يوفقون به بين سيادة القانون وعدم انتفاص حرية الفرد ، بين
سلطان الدولة المطلق وسيادة الامة

فاذا لم نجهد على تعاريفهم ولم نثقل أنفسنا بالفروض والاولضاع
غير المستندة الى المنطق السليم ، سهل علينا أن ندرك أن القانون « هو
ارادة الدولة تصوغها الهيئة التشريعية في صورتى الامر والنهى على وجه
العموم — وأن الدولة هي الارادة العليا السائدة سيادة مطلقة في جماعة
مستقلة ببقعة من الارض تستخدم القوة المادية كلما كان ذلك لازما
— وأن الارادة العليا في الجماعة هي امتزاج ارادات الافراد وامتدادها
بعد أن تتعدل وتتجور الى ما يطابق الرغبة الحقة المشتركة وهي تحقيق
الحياة الانسانية الطيبة فاذا سيطرت على التشريع جهة أخرى كان ذلك
محض اغتصاب ، واذا تقرر هذا لا يمكن أن يقال بحق أن القانون ارادة
الاقلية أو الاكثرية الحاكمة تفرض على باقى الامة المحكومة فرضا

واذا صح هذا — وهو ما لا بد من الاخذ به كما سنرى — فاسنا
نجد أى اعتراض وجيه على القول بأن النظام النيابى الديموقراطى خير
نظم الحكم اذ هو يساعد أكثر من غيره على سيطرة هذه الارادة العليا
على الشؤون العامة والهيمنة عليها . كذلك لا نجد تناقضا بين مبدأى سلطان
الدولة المطلق وسيادة الامة لانه وان كان استعمال القوة المادية كلما لزم

الامر من أهم العناصر اللازمة لقيام الدولة فان هذه القوة المادية تركز على الامة ذاتها لا على الهيئة التنفيذية ولا على البرلمان ولا على جمهور الناخبين ، وليست الدولة كما عرفناها شيئاً مادياً منفصلاً مستقلاً عن الامة تعتمد على القوة المادية دون غيرها ولكنها نتيجة تطور النظام الادارية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية الخ . وأقرب الامثلة على ذلك صعوبة تنفيذ قانون المشروبات الروحية بالولايات المتحدة الأمريكية . فقد صدر قانون التحريم ولم تكن الامة على ما يظهر مستعدة لقبوله الاستعداد الذي تصوره الشارع الأمريكي فكانت النتيجة تكليف الادارة جهوداً هائلة في سبيل تنفيذه حتى لقد خشى الكثيرون أن يضطر الشارع أزاء ذلك الى إلغاء القانون أو تعديله على الاقل تعديلاً واسع النطاق ، كذلك صدر بمصر قانون الجمعيات السياسية ولكن أولى الشأن رأوا من الحكمة عدم تنفيذه لما شاهدوه من عدم الرضا عنه . ومما لا شك فيه أن القوة المادية بالولايات المتحدة وبمصر تستطيع الشئ الكثير ولكنها تكون في غير محلها اذا استعانت لقهر الناس على أمر تأباه نفسية الامة في الوقت الحاضر

ومن المصادفات الطيبة أن يكون هذا البحث تحت الطبع في نفس الوقت الذي كان الاستاذ دوجيه يلقي محاضراته في القانون العام على طلبة الدكتوراه بالجامعة المصرية . واني مع تقديري العظيم لمقدرة الاستاذ العلامة واخلاصه للحق أشعر بكثير من الارتياح كلما تذكرت أن فيما كتبت رداً غير مقصود على ما يدعو اليه الاستاذ في ثلاث نقط من

أهم موضوعات القانون العام ، ولا ينقص من هذا الارتياح أنه من أساطين القانون ولست أنا الا مبتدئاً

ولقد كنت أود أن أقارن في شيء من التفصيل بين النظرية التي أخذ بها ونظرية الاستاذ دوجيه ولكن لا سبيل الى ذلك بعد أن تم تبويب الرسالة وطبع شطر كبير منها . على أنى لا بد أن أقرر هنا — مع المجازفة بالاتهام بالغرور — أن الاستاذ العظيم لم يصل الى الحق حين أنكر نظرية سلطان الدولة وهزأ بها وعزا فكرة سيادة الامة الى الخيال . وأظن أن السر في خطئه راجع الى عدم ادراكه مصدر سلطان الدولة ، وعدم التفرقة بين امتزاج الارادات الفردية ومجرد مجموعها ، وبين الرأى العام المعارض والارادة الحقة ، ومغالاته في التمسك بالواقع وعدم اعتداده كثيراً بأثر طبيعة الانسان والتقاليد والتطورات في النظم الاجتماعية والسياسية

وبعد فأرجو أن أكون وفقت على الاقل الى اثاره هذا البحث الخطير فيتناوله الكتاب بالدرس حتى يزداد ايمان الناس بصلاحية النظام الديموقراطى النبأى وسلطان الامة الاعلى

وأختم هذه الكلمة بالتقدم بالشكر للجنة التأليف والترجمة والنشر لتفضلها بتقرير طبع هذه الرسالة وأخص بالحمد حضرتى الاستاذين الفاضلين الشيخ احمد أمين وحسن افندى فهمى على معونتهما وارشادتهما القيمة

شبين الكوم فى ١٠ / ٤ / ١٩٢٦ محمد عبد البارى

الحرية

الفصل الأول

تمهيد

١ — الانسان اجتماعى بطبعه

فى النفوس البشرية استعداد للخير كبير : فيها عواطف نبيلة اذا استثيرت ونمت نمت بالتطور الانسانى وكانت مصدر الخير والبركة على هذا العالم الاجتماعى . ومن أنبل تلك العواطف ميل الانسان بفطرته الى الحرية . واذا حولنا هذا الميل الى عقيدة ثابتة راسخة بأن لزوم الحرية للانسان يكاد يعادل لزوم الغذاء لحياته الحيوانى ، ونجحننا فى تهذيب هذا الميل ووفقنا الى اظهار معنى الحرية السامى فلا بد أن يعشقها الجميع واذا ما كلفت بها أمة فلا بد أن تطلبها وتسعى اليها بعزم واصرار ، واذا ما فعلت ذلك فليست هناك قوة بشرية تستطيع أن تقف بينها وبين الحرية طويلا . واذا ما نالت أمة حريتها مهذبة التهذيب اللازم للحياة الاجتماعية انفتح أمامها طريق الرقى والنهوض

اذا تقرر هذا كان أولى مايجب أن يعنى به دعاة الاصلاح الدعوة الى تقرير مبادئ الحرية والمساواة باثارة المشاعر والأفكار على كل قيد

لاستازمه مصلحة المجتمع ، واهاجة الرغبة الفطرية في التحرر من كل قيد بعد تهذيبها التهذيب الذى تقتضيه طبيعة الاجتماع .

وما الحرية ؟ هذا التساؤل قد يبدو غريباً بعد ان قررنا أن الانسان يعيل بفطرته اليها . نعم نميل اليها جميعاً من عهد الطفولة ولكن جمهور الناس لا يكادون يعرفون لها حداً ولا قيداً ، وغالب المفكرين يبرزون لنا أفسكارهم بصورة تشع بأن كل حكومة أو كل قيد أو كل قانون يعنى الانتقاص من الحرية حتى لقد قال « بتنام » ذلك المشرع الانجليزى العظيم « ان القانون شر لا بد منه » وقال « چان چاك روسو » « خلق الانسان حراً ولكنه يرسف فى القيود والأغلال أينما سار . وبينما يظن البعض أنه سيد غير اذ تراهُ فى الواقع أكثر عبودية » لهذا يجب أن نتساءل ما الحرية ! ونقرر ابتداء أنها ليست فى فعل مانشاء وترك ما لا نريد وقول مانحب والامساك عن ذكر ما لا نود ذكره بلا قيد ، ولا هى فى الاستهزاء بكل قانون والعبث بكل نظام ومناوأة كل سلطة ومقاومة كل قيد ، بل هذه هى الفوضى ، والفوضى أكبر عدو للحرية . انما الحرية فى هذه الحياة الاجتماعية هى مكنة كل فرد الحصول على حقوقه الطبيعية والسياسية والاستمتاع بها بلا قيد سوى الامساك عن منع غيره مباشرة من الاستمتاع بنفس تلك الحقوق

هذه هى الحرية ، أما الحرية بمعنى الانطلاق من كل قيد فلا وجود لها فى عالم الاجتماع واذا كان من الممكن أن توجد فلن يكون هذا من مصلحة المجتمع . ولكي ندرك هذا لا بد من ادراك أن الانسان اجتماعى

بطبعه . ونحن اذا قررنا أن الانسان اجتماعى بطبعه فانما نردد قولاً مأثوراً هو فى الواقع حقيقة بديهية لا تحتاج الى تدليل على صحتها . على أنا اذا حاولنا اقامة الدليل على صحتها فلن نعلم الى أكثر من عرض بعض مشاهدات حسية على نظر القارىء . نشاهد أن أبسط ما يأكله الانسان فى مدينة كالقاهرة قطعة من الخبز العادى . فاذا استعرضنا الأيدي العديدة التى عمات فى اعدادها من تهيئة الأرض للزراعة وزرعها وتجهدها بالرى وغيره ثم حصدها وفصل الحبوب ثم نقل ما أعد للاستهلاك بالقاهرة الى حيث يصير خبزاً وعامناً أنه يتدخل فى كل هذا عمال وطنيون وعمال خارج مصر اشتغلوا باستخراج الوقود والحديد والخشب وعمال آخرون بصنع السفن وتسييرها وغيرهم عملوا فى اعداد حاجات من عداهم وتدريبهم على العمل الخ الخ — اذا استعرضنا كل ذلك وضح لنا بمجرد نظرة أن احتياج الأفراد بعضهم لبعض وارتباط أجزاء العالم الانسانى بعضها ببعض ضرورة تقضى بها طبيعة الانسان وظهر لنا أنه اجتماعى بطبيعته أعنى أنه خلق ليعيش فى الجماعة وبها ولها ولا يمكن أن يرقى الى ما هو خلاق به من الرقى والتطور الا بتنظيم قوى المجموع وجوده على هذا الاعتبار . لم يسد الانسان غيره من أنواع الحيوان الاخرى ويسيطر على العالم الى الحد الذى نراه بعقله ولا بقوة ساعده فقط ولكن بالتعاون الانسانى أكثر من كل شئ آخر . وما ركب فى جبلته من الميل الى الاجتماع وما فطر عليه من الالتجاء الى التعاون ، وما وجد فى خلقه من غريزة حب الجماعة هى مصدر قوته وسبب سيطرته

خلق الناس أفراداً كجميع الأنواع الحيوانية الأخرى فالفهم غريزتهم الاجتماعية وكونت منهم تلك الجماعات أو الوحدات السياسية الحاضرة وهم مسوقون الى هذا الائتلاف بالميل الى الحياة الاجتماعية والاضطرار لها . وأقول الاضطرار لأن حاجات المرء عديدة وقواه محدودة لا تستطيع تحقيقها كلها . ولما كان الاستعداد يتفاوت لدى الأفراد كما تتفاوت الميول والآمال تبعاً للمؤثرات المتعددة المختلفة كان لا مناص لبني الانسان من أن يوزعوا فيما بينهم واجب الحصول على عناصر العيش وان كانوا لا يشعرون . لذا تخصص أولاً بالسليقة والفطرة ثم بالاعداد الصناعى والمجهود الارادى كل من آلاف الأفراد للأعمال التى تؤهلهم لها ميولهم ومداركهم واستعدادهم والبيئة التى عاشوا فيها وخضعوا لمؤثراتها هذا هو الواقع الذى ساقطنا اليه طبيعتنا الاجتماعية من حيث لا نشعر : أراد الله أن يخلق الانسان اجتماعياً فبعث فى نفس كل فرد من الرغبات والشهوات ما تعجز قواه الذاتية عن ادراكها فالتجأ الى غيره يطلب معونته وهذا قبل أن يقدم له شيئاً من العون كوسيلة لأن يعيش هو ، لاحتياجه الى مقابل ما يقدم من معونة . هذا الالتجاء القسرى المتبادل فيما بين الأفراد هو الذى يدفعنا الى الحياة الاجتماعية ومن حسن الحظ انا نجد فى الاجتماع الشئ الكثير من اللذة . فالاجتماع ليس شراً لا بد منه ولكنه دعامة الحياة البشرية وهو بقدر ضرورته شئ لذيذ .

وقد يبدو أن تقريرنا كون الانسان اجتماعياً بطبعه مجرد قول لا يرتكز على أساس وأنا عمدنا فى اثباته الى الاستشهاد بأمور تقررت

بعد أن دخل الانسان حظيرة هذا المجتمع وان من الممكن تصور حالات كان الانسان فيها مستقلا عن غيره في اعداد طعامه وشرابه والدفاع عن نفسه . ولكي نجيب على هذا نسائل أنفسنا لم اجتمع الانسان ولم لم ينقرض كما انقرضت أنواع كثيرة من أنواع الحيوان الاخرى ولم نزل عن الكثير من الطبائع الوحشية ؟ الآن عوامل خارجة عنه علمته ضرورة ذلك أم لأنه هو بقواد الذاتية أدرك تلك الضرورة فعمل على تحقيقها غير مستعين بشيء عاقل مدرك خارج عن دائرة الانسانية ؟ لا شك أن الانسان اهتدى بعقله وقوة ادراكه الى ضرورة الاجتماع وما دام قد وصل الى هذا الاجتماع من تلقاء نفسه لا رآه من لزومه لحياته فلا ريب في أن هذا الاجتماع من الغرائز البشرية ولهذا حق لنا أن نقول أن الانسان اجتماعي بطبعه .

واذا تقرر هذا خاص لنا أن الحرية المطلقة من كل قيد لا يمكن أن تتحقق ولا ضرورة لأن تتحقق في أى عالم قوامه الاجتماع ورفاهته متناسبة مع قدرته على تنظيم قوى المجموع وجهوده وترقية مداركه وحسن استغلاله لتلك القوى والمدارك . أجل ليست الحرية المطلقة من القيود جميعاً سوى الفوضى كما قال « سيلي » لكن الذى لاغنى لنا عنه هو الحرية فى ظل القانون أو بمعنى آخر الحرية غير المحدودة الا بما تفرضه على العالم طبيعة الاجتماع أو الطبيعة البشرية فاذا حوربت هذه الحرية أو هددت أو صودرت فلا أمن ولا طمأنينة ولا حياة كما ينبغى أن تكون الحياة

لكن هل تبادل المنفعة وحده يكفي لتماسك الحياة الاجتماعية أم لا بد لهذا التماسك من استكمال عناصر أخرى ؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه الآن . أبنائنا الإنسان اجتماعي بطبعه ومن النتائج المباشرة لهذه البديهة أن خير وسيلة لبقاء الفرد ورقيه واعداده للحياة الاجتماعية هي العمل على بقاء الجماعة التي ينتمي إليها وترقيتها . ولكي يدرك الجميع هذا يجب أن يسود شعور حسن الجزاء في الجماعة فيحس الأفراد ولوفى الجملة بأنهم نالوا جزاء ما بذلوا من جهود وجنوا ثمار ما غرسوا من كد وسعى . ومن السهل أن يدرك الفرد العادي ذلك إذا كانت الجهود التي بذلت من نوع واحد موجهة الى غرض واحد يستفيد منه المجموع مباشرة بشكل واضح جلي ، كأن يتعاون جماعة من القرويين على تطهير مروي يشق أرضاً لهم . فإذا استشعر بعض القرويين غبننا أي لم يسد بينهم شعور حسن الجزاء فإن يعمل هذا الفريق باخلاص وحماسة وقد ينسحب من القرية ، وقد يدبر طرقاً للانتقام ممن تسبب في غبنه ، وقد يحترف حرفة أخرى لا يجيدها وقد لا يجد حرفة أخرى ويزدوى فيزدوى معه كل من يعتمد في العيش عليه من أهل وولد ، وكل احتمال مما ذكرنا يعمل إذا تحقق على تفكك الجماعة فيقلل من قوتها بنسبة اضعاف ذلك التماسك الضروري . لكن المسألة لا تكون بهذه السهولة إذا كان من بين المنتفعين بالمرور نجار مشغول بحرفته عن التطهير ، فإن اختلاف النجارة والتطهير يصعب تقدير المقابل إذ ليسا من نوع واحد ولا تكون وحدة الزمن بلا مجهود آخر مقياساً صحيحاً . على أن الصعوبة الحقة كامنة وراء استشعار كل فرد

واجب القيام بالمقابل أو تنفيذ التزامه الضمني أو الصريح ، فالاختلاف في تنفيذ هذه الالتزامات هو منشأ النزاع وسبب التطاحن ، وتبادل المنفعة وحده لا يكفي بل لابد من ارتكاز التعاون على استشعار حسن الجزاء أو بعبارة أخرى استشعار العدل وسيادة هذا الشعور .

لكن كيف يدرك الأفراد في الجماعات الراقية ذات المصالح ظاهرة التضارب والمقاصد ظاهرة الاختلاف والعلاقات المشتبكة المعقدة والتي تزداد اشتباكا وتعقدا واختلاطا كلما ازداد الرقي — كيف يدركون في هذه الجماعات ما يدركه القرويون في قراهم ؟ ليس مثل هذا الادراك سهلا . ان الدافع على العمل حب الحياة ويمتاز الانسان في الجماعات الراقية بالعمل للمستقبل البعيد فالحياة وحب الشهرة وارضاء الرغبات الشخصية من الدوافع على العمل المشترك بين المتمدين وغير المتمدين . ولكن هناك أعمالاً لا يمكن أن تعزى إلا إلى حب الخير والشعور الصحيح بصفات الانسانية و ارادة البر أو بعبارة أخرى إلى البذل بلا عائدة شخصية ولا مقابل يستفيد منه الشخص مباشرة أو التضحية في سبيل مصلحة الجماعة . فالجماعات الراقية تمتاز بالقدرة على ادراك حسن الجزاء من غير ذلك الطريق الحسى بل هي تراه عن بعد ، وهذا هو الذى يسوق الناس إلى تأسيس دور العلم والاستشفاء وملاجئ العجزة والضعفاء ونظن أن نسبة الرقي متمشية مع القدرة على هذه الرؤية والعمل على جنى ثمارها . فنحن نفكر ونعمل لا لأننا نريد الحياة وحفظ النوع فقط ولكن لأننا في مجموعة بشرية من واجبتنا انهاضها وترقيتها وفي ذلك النهوض والرقي

خير وسيلة لحياتنا حياة طيبة لأننا ندرك أن رقى الجماعات ورقى الأفراد
المكونة منهم تلك الجماعات أمران متلازمان
من الأقوال المأثورة أن الأنانية أوجب الذات قوام هذه الحياة
الاجتماعية ولكننا لانسلم بهذا القول على اطلاقه رغم شيوعه وذيوعه بل
نرى التعاون أصل الرقى الانساني أو هو الروح الانسانية ذاتها وليست
الأنانية وحدها هي التي تدفعنا الى التعاون والاجتماع بل أن الذي يدفعنا
اليهما نفس صفة الانسانية . وليست الأنانية كذلك هي المصدر الوحيد
لهذه الصفة النبيلة بل هناك مظاهر أخرى أرقى من هذه — هناك حب
النوع وشعور الشفقة والرحمة والعدل والعطف . وليس أدل على صحة
مانذهب اليه من قيام جماعات البر والاحسان ذات الأغراض الخيرية
المختلفة في جميع أنحاء العالم وازديادها بنسبة ارتقاء المدنية . وإذا كانت
الأنانية وحدها هي التي تدفع الى هذا التعاون فما بال أهل الولايات
المتحدة الأمريكية وهم من خير الوحدات السياسية نظاماً ومن أرقاها
احساساً — ما بال هذا الفريق من الناس قد بالغ في الاشتراك في أعمال
البر والاحسان حتى لا تكاد تجد بلداً من البلاد في جميع القارات الا
والاحسان الأمريكي يد عليه ؟ ان الأمريكي التاجر يبذل من ماله بلا
مقابل والأمريكي الذي لا يكاد يتحرك الا بحساب يحتمل مشاق الأسفار
في مختلف الأجواء لأغراض غير تجارية وفي سبيل المصلحة العامة لمساعدة
الفقير والعاجز والضعيف على العيش في ظلال الانسانية . حقاً كثيراً
ما يكون الغرض الظاهر دينياً ولكن حتى مع التسليم بأن ذلك هو الغرض

الوحيد فلا يمكن القول بأن عنصر الأنانية موجود ، على أن الأغراض الدينية الظاهرة ليست الا وسائل يستدر بها محبو الانسانية من الأمريكيين أكف الاحسان لدى مواطنيهم الأغنياء وقيام الجامعة الأمريكية بمصر شاهد على ذلك . فالأمريكي اذن يبذل لغير الأغراض الدينية . على أن لو سلمنا جدلاً بأن البذل خارج أميركا لأغراض دينية وتجارية أو بقصد نشر الدعوة الأمريكية فهاذا نعال بذل الأمريكيين داخل بلادهم في الأغراض الخيرية التي لا مسحة عليها من تبشير أو استعمار؟ الواقع أن الأمريكي يبذل من ماله للصالح الإنساني العام مدفوعاً بالأ مثله العليا للحياة الأمريكية لأنه يدرك كما قال أحد الكتاب الأمريكيين « أن قوة الأخلاق والمبادئ أثمن من المال ومن الشهرة وأن التضحية كثيراً ما كانت تعمل على انهاض الجماعة من الأنانية المجردة وأن هذه الأنانية قصيرة النظر وأن ارضاء الضمير والشعور باداء الواجب أثمن من كسب المال وأدعى للرضا والاعتباط من ارضاء الشهوات الدنيا بل ومن راحة الجسم أحياناً »

وجملة القول هنا أن الأنانية المجردة لا تصاح أساساً لبناء العالم الاجتماعي وأن التعاون الإنساني والقومي يقتضى أن يسود في الجماعات خالق الايثار ومن هنا يتضح أن فكرة تبادل المنفعة وحدها لا تكفي بل لابد من سيادة التعاون الممزوج بروح الايثار

لكن مما تجدر ملاحظته أن العالم الإنساني لم يبلغ من الرقي حداً يستطيع معه كل فرد الاقلاع عن تضحية مصالح الغير اذا اعترضت سبيل

رغباته وأطماعه الذاتية المؤقتة بل المشاهد أن الأوروبي مثال المدنية
العصرية كنزنجى أفريقيا مثال الخشونة والهمجية لا يتجسم عن تضحية
أخيه في كثير من الأحيان ليصبح نهمة وأنانيته وإن اختلفت الذرائع
والوسائل بارتقاء المدارك والعقول وما الحرب الأوروبية الكبرى سوى
حجة ناطقة بصدق ماقررناه فقد استعملت أقصى ضروب الفتك بالإنسان
أثناء قيامها فلما انتهت أملت على المغلوبين شروطاً لا يمكن أن تسمى
شروط صلح بل هي وسائل إهلاك لا مجرد إذلال وإخضاع وقد كان
عدم استقرار الأمور واضطراب أحوال العالم الأوروبي دليلاً لا يقبل
الجدل على أن الانانية المجردة لا تصلح أساساً للحياة الاجتماعية ولكنها
تقتل نفسها ففرنسا الغالبة تقاسى نحو ما تقاسيه المانيا المغلوبة لأن الانانية
لا التعاون كانت القاعدة التي بنيت عليها شروط الصلح . فالفرق بين
جماعات الزنوج والأوروبيين إنما هو في علاقة أفراد الجماعة بعضهم ببعض
لا في علاقات الجماعات المختلفة بعضها ببعض . ومما لا شك فيه أن العالم
يحتاج لمن طويل جداً قبل أن يصل إلى مايرجوه له علماء الاخلاق
المثاليين من احلال الايثار محل الاثرة احلالاً تاماً ان قدر له أن يصل
إلى هذا الحد من الرقي . اذن طبيعة الاجتماع أو الطبيعة البشرية تقتضى
قيام حكم يفصل فيما يقع بين الناس من خلاف في سبيل تحقيق أغراضهم
وأطماعهم الذاتية وفي تنفيذ الالتزامات ضمنية كانت أو صريحة .
قلنا ان الجماعات رقيت أو كانت على فطرتها الاولى قبل أن تهذب
بتجارب الحياة ورقى المدارك البشرية مسيرة بالالتزامات ونقول الآن أن

حسن سير الامور موقوف على دقة تنفيذ هذه الالتزامات بما ينطبق على العدل ومصلحة الجماعة وأنه يترتب على عدم حمايتها فقدان الثقة وضعف التعاون وتفكك الروابط الاجتماعية ولن يقوم بالفصل في الخلاف وبحماية الجماعة على خير وجه سوى قوة مجردة عن التحيز بعيدة عن الاثره واذا صح هذا فلا يمكن أن يكون الفرد خير حكم . على أنالو سامنا جدلا بأمكان هذا التجرد فليس من الممكن تصور حال يكون الفرد فيها مصيباً في كل مايرى ويعمل اذ ليس الرقي البالغ درجة العصمة من الخطأ في طبيعة الفرد العادى . وما دامت العصمة من الخطأ في التقدير والحكم غير ممكنة في الفرد فلا يصح أن يكون ذلك الفرد حكماً مهما أوتى من سعة العلم والادراك بل اللازم أن تكون الهيئة الاجتماعية ممثلة فيما نطاق عليه اسم الدولة هي ذاك الحكم المرجو . والقوة المنفذة لارادة الدولة هي الحكومة . وقيام الدولة ووجودالحكومة أمر لا بد منه للانسان كما لا بد له من الحرية . وسنرى فيما يلى أنه لا تناقض البتة بين الحرية وساطان الدولة وتنفيذ ارادتها في النظام النيابى وأن القانون ليس شراً لا بد منه ولكنه عنصر من عناصر التكون الاجتماعى .

ب — حقوق الانسان

لا نستفيد من الغرائز البشرية كما ينبغى الا اذا نظمنا كيفية استغلالها ، والاديان والاخلاق والقوانين هي وسائل ذلك التنظيم . لكن الدين صفة لا يمكن ارغام الغير على الاتصاف بها اذ ليس التدين في

الطقوس والأفعال الآلية الظاهرة فقط ولكنه حالة نفسية لا يمكن السيطرة المادية عليها ولا يمكن أن تقوى أى سيطرة روحية على إيجادها وإن كان من الممكن وضع بذورها . لكن البذور لا تنبت إلا إذا كانت التربة صالحة . وإذا كان من الممكن اصلاح التربة في كثير من الأحيان بالوسائل الصناعية فإن هناك تربة لا يمكن بحال اصلاحها . كذلك بعض النفوس لا يمكن أن تقبل مبادئ الأديان ولا يسهل اخضاعها لسلطانها . أما الأخلاق والقوانين فيعلم الناس عنها أنها أوضاع بشرية قابلة للتحسين وعرضة للنقص ككل نتاج المجهود البشرى وهى بهذه الصفة لا تصلح وحدها أساساً لتقرير الحقوق بل لابد من مرجع ثابت يرجع اليه إذا ما تسلط على التشريع هوى الحكومات المستبدة أو النعرة الحزبية وساطان الطوائف . هذا المرجع الذى لابد منه هو حقوق الانسان أو الحقوق الطبيعية . هذه الحقوق تستمد أصلها من طبيعة الانسان الاجتماعية لامن حال الفطرة أو البداوة وعلان حقوق الانسان لا يقل فى أهميته بالنسبة للابحاث الاجتماعية عن تقرير البديهيات الأربع فى الابحاث الرياضية أعلن حقوق الانسان أهل الولايات المتحدة الأمريكية كما أعلنها الفرنسيون وتابع هذين كثير من الشعوب . وقد أعلن الدستور المصرى الكثير من تلك الحقوق وإن يكن جار على البعض فى التفاصيل مما قد نأتى على ذكره لدى تناول هذا الدستور بالبحث . نكرر هنا ما أثبتناه من قبل من أن الانسان اجتماعى بطبعه وأن طبيعة الشئ ليست أول حالة ظهر بها ولكنها أكمل صورة يمكن أن يصل اليها . وحقوق الانسان

بصفته عضواً في جماعة بشرية لا تستمد أصلها من القانون فانها أسبق منه ولكنها تستمد من طبيعة الاجتماع أو الطبيعة البشرية ومن الغريب كما لاحظ هربرت سبنسر أن يتصور انسان و ليس له حقوق طبيعية يخلق حكومة (أو مجالس تشريعية) لتضع له قانوناً يقرر له تلك الحقوق التي يرتكز عليها النظام الاجتماعي . الحق أن الدولة أو القوانين تصون حقوق الانسان وتقرر لها ولكنها لا تخلقها . واذا استبدت الحكومات فان للناس أن يحاسبوها على أساس حقوقهم الطبيعية والسياسية لاعلى الاوضاع القابلة للتغيير تبعاً لنزعات النفوس وأهوائها

قد كان تقرير تلك الحقوق واعلانها مثار خلافات شديدة بين الحكام والمحكومين من أقدم العصور وليس في التاريخ أمثلة كثيرة على اعلان حقوق الانسان في وحدة سياسية بالسهولة التي أعلنت بها في مصر من الوجهة الداخلية البحتة ^(١) . فالعلاقات كانت من عهد محمد علي للآن على شيء كثير من الصفاء بين الحاكم الشرعي وجمهور المحكومين بالرغم من أن الحكومات لم تكن ديموقراطية الأسس . ولم يتعكر ذلك الصفاء الا في المضاعفات التي عاصرت الحركة العربية تلك المضاعفات التي كانت نتيجة لا بد منها للدسائس الأجنبية . فعمل جلالة الملك باعلان الدستور عمل اختياري لحد كبير ساقط اليه التطورات الداخلية . واذا كانت قد ظهرت مشادة في كيفية وضع الدستور وفي بعض تفاصيل أحكامه فان ذلك

(١) لم يدر بخلدنا ونحن نكتب هذا أن الدستور سيعتدى عليه في السنة

الثانية من عمره

لا ينقص من قيمة تلك الحقيقة كبيرة الدلالة وهي أن مصر من خير أمثلة الاعتدال . والحادث ظاهرة تبشر بأن تطورنا سيتم بعيداً عن كل عنف ونحن نرحب به على هذا الاعتبار . وقد يحسن التنبيه الى أنا لا نقصد من أن العمل كان اختيارياً من جانب جلالة الملك الى تقرير أن الدستور كان منحة من جلالته فهذا ما لا نسلم به . ولكننا نقرر أن ارادة الامة وارادة ملكها التقنا فكان الدستور الذي سنأتى بكلمة عنه بعد هذا البيان الوجيز سأترجم بتصرف طفيف ما أعلن الفرنسيون من حقوق الانسان ليقارنها القارى بما أعلن الدستور المصرى منها ليرى أن الانتقال لا يكون بالثورات الحادة فقط ولكنه يكون كذلك بالتطور السلمى وتبادل حسن الظن من غير هزات عنيفة

أولاً — خلق الله الناس أحرارا متساوين فى الحقوق ويجب أن يبقوا كذلك مدى الدهر . فلا يسوغ أن تكون هناك فوارق اجتماعية الا اذا اقتضاها الصالح العام

ثانياً — الأمة مصدر السلطان . فلا يجوز لأى فرد أو جماعة من الافراد أن يدعوا لانفسهم شيئاً منه ما لم يكن مستمداً منها صراحة
ثالثاً — الحرية السياسية هي حق الفرد فى أن يعمل ما لا يؤذى الغير مباشرة وحدها الامتناع عن اعتراض الغير مباشرة لدى استعمال حقوقه الطبيعية والسياسية

رابعاً — القانون وحده هو الذى يتولى وضع هذه القيود والحدود وتبينها (والقانون هو ارادة الامة أو الدولة مصوغة فى قالب الامر

والنهي) ولكل فرد رشيد أن يشترك في وضعه بالذات أو بطريق
الانابة^(١) وتتفرع النتائج التسع الآتية عن المبادئ الأربع المتقدمة
(١) الغرض من قيام الجماعات السياسية « الدول » إنما هو حفظ

حقوق الانسان الأبدية المقدسة : الحرية والملكية والأمن
(٢) لا ينبغي أن يحرم القانون قولا أو عملا ما لم يكن ضاراً بالجماعة
وليس لأى انسان مهما كانت صفته ولا لأى جماعة من الناس مهما كان
الاسم الذى تتخذه أن تمنع ما أباحه القانون أو تحل ما حرمه
(٣) يجب أن يكون جميع الأفراد سواء أمام القانون فى التمتع
بمحايمته والخضوع لارادته وألا يكون هناك تمييز فى تولى مناصب الدولة
غير الكفاية والاستقامة

(٤) لا يجوز اتهام أى فرد أو القبض عليه أو اعتقاله الا فى
الأحوال التى نص عليها القانون

(٥) لا يصح أن يتعدى القانون فى فرض الجزاء الحد اللازم ولا
يجوز أن توقع عقوبة استناداً الى قانون مالم يكن قد صدر وأعلن من قبل
(٦) المرء برىء حتى يحكم بآدائته . فاذا اقتضى الصالح العام اعتقاله
فلا يجوز ايذاؤه فوق ذلك بأى كيفية أو لأى غرض

(٧) لسكل امرئ الحق فى القول والكتابة والنشر بلا قيد وعلى
مسئوليته الشخصية اذا ما أساء استخدام هذا الحق المقدس .

(١) ارادة الدولة وارادة الامة سواء فى النظام النيابى . ومن رأينا أن
نظام الاحزاب السياسية على ما به من مزايا يعطل هذه الارادة بعض الشيء

(٨) على جميع أفراد كل جماعة معينة النفقات اللازمة لقيامها وحمايتها وحفظ وتنمية مرافقها ولا يجوز أن يحمل هذا العبء فريق دون فريق

(٩) الملكية حق مقدس فلا يجوز أن يحرم أحد ملكه الا في سبيل المصلحة العامة وفي هذه الحالة لابد من دفع التعويض الكافي مقدماً

هذا ما نرى اثباته مما أعلن من حقوق الانسان ليكون ماثلاً في ذهن القارئ عند تناول سلطان الدولة وحدود ذلك السلطان بالبحث .
واذا كان اعلان هذه الحقوق واقرارها قد أزال كثيراً من المشادة المضنية بل المهلكة فيما بين الحكام والمحكومين فانا لا نغالى ان قلنا أن اعلان واقرار حقوق الامم في تقرير مصيرها وادارة شؤونها دون تدخل الاجنبى وسيطرته قهراً وباملاء المطامع الذاتية يمنع أو على الاقل يضع حداً للمشادة الدولية ويقلل كثيراً من تلك الحروب المدمرة . ان حق الامم في تقرير مصيرها أمر بدهى اذا استندنا الى القانون الطبيعى . لكن تفاوت القوى وغريزة الاثرة وانعدام الوازع أو الحكم ذى السلطان القاهر جعل القوى من الامم يرهق ضعيفها الى حد تلاشت معه شخصية الامم المغلوبة على أمرها وصارت أجزاء قليلة الانتاج فى الاسرة البشرية وكان من الممكن أن تكون عاملة لمصلحة الهيئة الاجتماعية اذا ما تركت تنمو نموها الطبيعى مع الاخذ بيدها فى ذلك السبيل لا خنقها وانتزاع عناصر الحياة منها .
ان التدخل فى شؤون الغير مهما كانت الذرائع الظاهرة اعتداء على حقوق

الإنسان يعوق التقدم البشرى ويضيع مجهودات عظيمة في تدبير وسائل التدمير كانت تدر الخير على الإنسانية إذا ما وجهت للأغراض العمرانية السامية . وإذا وجه اللوم لأحد فلن يكون للأمم المعتدية وحدها ولكن للأمم المستسامة المستكينة أولاً . فلولا أن هذه فرطت في حقها لما استطاعت تلك أن تعتدى عليه . إذن الكرامة القومية والصالح العام يقضيان بأن يعمل الأفراد في كل جماعة سياسية على تقوية الجماعة التي ينتمون إليها لا يقاف الطامعين فيها عند حد ثم فلا يغريهم ضعف الغير على اهتزام حقوقه . أما الخضوع والاستسلام فلا يزيد الطامع إلا ايغالا في الظلم ومبالغة في الاعتداء وهذا يغري منافسيه على مجاراته فتنشأ المشادة والاحتكاك فتستعر نيران الحروب ويستمر تهديد السلام بنمو الأحقاد والضعفان .

أما توازن القوى فيجعل المعتدى يفكر طويلا قبل الاعتداء . اذكر أنى حوالى ١٩١١ التقيت اتفاقاً بأحد فلاسفة الغرب وكانت وجهة مسيرنا سبباً في تبادل الحديث وتناولنا بالضرورة شره الاستعمار الأوروبى . فاما وصلنا الى هذا الحد من الحديث استألفت الرجل نظرى الى طائفة من الغربان تنقر في ظهور بعض ماشية كانت ترعى البرسيم وقال « أترى هذه الغربان ، أنها لا تنقر عبثاً ولكنها تلتقط نوعاً من الديدان هو غذاؤها ، انها تتغذى ولا بد لها أن تتغذى ولو أدى ذلك الى تضحية طائفة اخرى من الحيوان . ونحن معشر بنى البشر لا نفضلها كثيراً في هذا السبيل اذا نظرت في أنواع غذائنا ، فلاتأم الأوروبى ولكن أم ذاك الذى سمح لنفسه

بالمهبط الى منزلة الديدان ». يا ويلنا ! أترى الانسان لا يختلف عن غيره من أنواع الحيوان ؟

أن توازن القوى يدعو الى التعاون على استغلال كنوز الأرض لا استئثار فريق بها دون فريق فليكن هذا التوازن أول أغراض محبي الإنسانية وزعماء الوطنية لتتعامل الأمم تعامل الند للند وتقرر حقوق الأمم كما قررت حقوق الانسان وتسود الطمأنينة ويعم السلام .

م — المساواة

أتينا على ذكر المساواة كثيراً والمساواة اليوم مسألة المسائل فإذا نعى بالمساواة ؟ ان الحرية وحقوق الانسان والمساواة تعبيرات نسمعها كثيراً ونرددتها كثيراً ويجب أن نذكرها ولا ننساها طرفة عين ولكن ادراك معناها وممرها أولى وأوجب . لقد ناقشنا معنى الحرية بعض الشيء وأشرنا الى نظرية حقوق الانسان ونرى قبل الخوض في مدى الحرية وعلاقة الفرد بالجماعة أن نورد بعض الشيء عن المساواة

ان اختلاف القوى والمدارك فيما بين الأفراد أمر مشاهد ولا يمكن اجتنابه . فإذا علمنا مع هذا أن القوة والادراك والأمن هي أهم عناصر الانتاج وان هذا الانتاج لا يستقر الا اذا كانت الملكية الشخصية مقررة ومصونة كان تفسير المساواة التي تنشدها الجماعات بتوزيع الثروة بالتساوي اعتداء على الأمن والطمأنينة . قلنا أن « الفرض من قيام الجماعات السياسية انما هو حماية حقوق الانسان الأبدية المقدسة

وهي الحرية والملكية والأمن » فإذا سلمنا بمبدأ تفسير المساواة على أنها توزيع الثروة بين الناس بالتساوي انتفى الغرض الأصلي من قيام الدولة . ان الطبيعة لم تسو بين الناس وإذا نحن سويننا بينهم وأخذنا من زيد النشيط لسد حاجة عمرو الخامل فلن ينتج هذا في النهاية سوى الفقر العام لأن الانتاج وليد العمل ولن تكون هناك دوافع قوية على العمل ما لم نأمن على استمتاعنا أتم الاستمتاع بجزء عملنا وثمره جهودنا، والآثار وحسب الاستمتاع بالملك من أقوى الدوافع على العمل . على أنه لو فرض تحقق المستحيل فأمكن تقرير المساواة بهذا المعنى حينئذ من الزمن فكيف نضمن بقاءها مادامت عناصر الانتاج مختلفة بطبيعة الحال كما قررنا ؟ سيقولون ان واجب الدولة حينئذ يكون العمل على دوام هذا التساوي لكن أى قوة تلك التى تستطيع تقريره ؟ لن تستطيع الدولة هذا ولو خصصت كل قواها للتشريع ومراقبة تنفيذ قوانين التساوى المنشود فهل يكون ذلك من الصالح العام ؟ كلا . لكن تلك هى المساواة التى يرمى اليها دعاة الشيوعية وهى كما نرى لا يمكن اقرارها من غير أن يحل الفقر محل الرخاء والاضطراب والقلق محل الأمن والطمأنينة .

قال بنتام إمام المشترعين الانجليز من أكثر من مائة عام ما ترجمته « الملكية اختراع . وهى اختراع لا يمكن أن يعيش الا فى ظل القانون... نعم خلق القانون الملكية وخلقها فى صالح الغنى والفقر على حد سواء فالجميع يعيشون فى كنف المدنية يقتسمون مزاياها ومواردها ومسراتها . وبعد أفليس للعامل البسيط لذة الاستمتاع بالتحصيل والملك ؟ »

« من واجب المشرع اقرار مبدأ الملكية كما هو والا فكيف نعمل تقسيماً آخر من غير أن نأخذ من كلِّ ما حصل عليه ؟ وكيف يمكن تجريد البعض من غير تهديد أمن الباقين وطماً نينتهم ؟ وإذا تغيرت هذه المساواة — وهى لا بد أن تتغير فى اليوم التالى لاقرارها على تلك الصورة فكيف يمكن اقرارها مع اجتناب تغيير آخر . . . وماذا يكون مصير الأمن وقوة الانتاج والسعادة ؟ »

« اذا تعارض الأمن والمساواة فلاسييل الى التردد فى تقديم الأول فهو أساس الحياة الاجتماعية إذ عليه مدار الرخاء والسعادة أما المساواة فلا تعيش وحدها طويلاً بل الأمل فى دوامها مجرد خيال لا يمكن تحقيقه وأما الممكن بل الواجب فهو العمل على تقليل الفوارق مع تقرير الملكية الشخصية »

« قد تهدد الثورات والغزوات الثروة بما تحدث من قلق واضطراب ولكنها لا تلبث أن تستقر إذا ما عادت المياه الى مجاريها مادام مبدأ حق الملكية الشخصية مقررًا . أما اذا جرنّا على المبدأ ذاته وهددنا الملكية لمجرد تقرير المساواة فى الملك بالطرق الصناعية فانا نوقع الجماعة فى شر لا مخرج لها منه ولن نتمتع بعدئذ بالأمن والانتاج والرخاء بل نعود الى حالة الهمجية الأولى »

« ان اقرار المساواة فى الملك اليوم لا نتيجة له اذا لم يكن الغرض تقريرها على الدوام فهل يتأتى ذلك بغير استخدام القوة والعنف اللذين نستخدمهما فى تقريرها ؟ واذا فعلنا ذلك فسنحتاج لجيش من المراقبين والمفتشين ذوى صفات خاصة لا يصغون لنداء الاسترحام ولا يحابون ولا

يميلون مع الهوى ولا يخضعون لأغواء اللذة ولا لوساوس الشيطان
مجردين عن كل غرض متحايين بكل فضيلة . سنحتاج جيش من هؤلاء
يتولون عملية حفظ التساوى فى حركة غير منقطعة يأخذون من نشاط
القوى ما يزيد فى نصيب العاجز مسوين بين الذين يعملون والذين
لا يعملون . وماذا تكون النتيجة ؟ سيدرك الجميع بسهولة وبسرعة أن
لا فائدة من الكد والسعى ما دامت نتائجهما لا تمتاز عن نتائج الراحة
والسكون فيعمدون اليهما ظانين أن من الحق الكد والسعى . لكن هذا
الحل ليس فى الواقع سوى خطوة فى سبيل الدمار بل هو السم تتجرعه
الجماعة فلا يابث أن يعمل فى جسمها عمل النار فى الهشيم . تلك نتيجة
الاعتداء على الملكية وهى أشد فتكا بالجماعة من أرهف السيوف فى أيدي
أقصى الأعداء فلن تحدث هذه الا اضراراَ تتمكن ازالتها ويخفف الاتاج
من وطأتها ويمحو الزمن آثارها وأما تلك فانها تهلك الحرث والنسل «
هذا ما قاله بنتام من نحو مائة عام وهو على ما نرى خير رد على
ما يجول بخاطر بعض أنصار الشيوعية فليتبروه فاعل ما فيه من حكمة
يقضى على آثار تلك الصيحات الطائشة المنبعثة من أعماق روسيا

ليست المساواة اذن فى توزيع الأرزاق بالتساوى لما تقدم ولما يبناه
من قبل من أن استشعار الأفراد حسن الجزاء أمر جوهرى فى الحياة
الاجتماعية . ولو أن الدولة عمدت الى تقسيم الثروة بالتساوى لما كان فى
عمها شئ من المساواة والعدل لأن هذا العدل لا يمكن أن يتفق مع
الأخذ بلا مقابل أو الاعطاء جزافا ولن تكون عملية التساوى غير ذلك .

فهل المساواة في تقسيم السعادة بين الناس كما يفهم من أقوال بنتام في موضع آخر؟ كلا. ولكي ندرك خطأ هذه النظرية ينبغي أن نبحث في ماهية السعادة وفي طرق الوصول إليها. إن السعادة حال نفسية لامادية فلا يمكن توزيعها ولا يمكن (مجازاة المذهب بنتام نفسه في التدليل) ثبات ذلك التوزيع إذا ما أمكن فترة ما. وبخاصة إذا افترضنا أنها تغلب احساس اللذة على احساس الألم لدى الأفراد — نحن نعلم أن الفرد الواحد في الظروف المختلفة يستشعر احساسات مختلفة من عمل واحد أو قول واحد فإن للمزاج والصحة والعوامل النفسية أكبر أثر فيما نسميه بالسعادة والسيطرة على هذه لا يمكن أن تكون في متناول الدولة. لسنا إذن نوافق بنتام على نظرية توزيع السعادة.

ومن رأينا أن التفسير الوحيد للمساواة هو إتاحة فرص متساوية لاستمتاع جميع أفراد كل وحدة سياسية بوسائل الحياة الشريفة. وإذا اعتبرنا حرية الإنسان وأمنه وتربيته تربية صالحة هي وسائل الحياة الشريفة وجدنا معنى مقبولا للمساواة في إعطاء الأفراد أنصبة متساوية من حماية القانون وتكاليفه ومن التربية بدنية كانت أو عقلية أو خلقية فهي تقتضي أن يخضع الكبير والصغير والمثري والضعفوك لأحكام القانون على حد سواء وتقتضي أن تنفق الدولة على تربية الفقراء ومعالجة مرضاهم فتتيح لهم بذلك أعظم ما يمكن من الفرص للنزول في معترك الحياة وتقتضي أن يشترك كل فرد في وحدة سياسية معينة في النفقات اللازمة لحفظها وتقويتها وتنمية مواردها بنسبة قدرته على الدفع وتقتضي تعميم الضرائب

لا قصرها على بعض أوجه الاستثمار دون البعض ما لم تكن مصلحة الجماعة هي المقصودة كفرض ضرائب لحماية الصناعات الأهلية الناشئة أو لصيانة الأخلاق والصحة العامة . فليس من المساواة اذن أن يدفع الفقير الذي لا يملك سوى ربع فدان نحو ١٥ ٪ من الربيع كما يدفع من يملك عشرة آلاف فدان وليس من المساواة أن يدفع ملاك الثروات العقارية ضرائب بينما تجار الحبوب مثلاً يعفون منها وليس من المساواة تعدد النظم القضائية في مصر ووجود الامتيازات الأجنبية إنما المساواة في إتاحة فرص العيش والنمو بالتساوى بين أعضاء الوحدة السياسية المعينة وفي توزيع العدل .

فاذا لم تكن آلة توزيع العدل واحدة تستمد قوتها من أصل واحد وتسترشد بقانون واحد واذا لم يكن كل من يحتمون بقيام الدولة في مصر سواء في الاتفاق على قيامها وعلى ترقية موارد البلاد لا يمكن أن تتحقق المساواة التي تملأها أبسط مبادئ العمران . لكن الامتيازات الأجنبية في مصر تحول دون المساواة وتقف في سبيل كثير من وجوه الإصلاح .

من ذا الذي يستطيع تبرير إعفاء الثروات غير العقارية (وجلبها في أيدي الأجانب) من كل ضريبة تقريباً وتحميلها ملاك العقارات ؟ أظن أن لا أحد يستطيع ذلك دون استناد الى الاعتساف والجور — ان قصر الضرائب على الثروة العقارية دون غيرها تقريباً قد أعطى الاوروبيين وغيرهم من الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية فوق ما امتازوا به من النشاط وسعة الحيلة والقدرة الناشئة عن رقي تربيتهم قوة أكثر من الوطنيين على الانتاج . دفع الضريبة مهما قل بذل والبذل اتفاق من

القوى ونقص في القوة المنتجة فهل من المساواة أن يحتمل هذه التضحية فريق من الناس دون فريق ؟ إن توزيع الفرص هنا غير متساو فنظام الامتيازات انتهاك صريح لحرمة المساواة بغض النظر عن مساويه الاخرى التي قد لا يكون هذا محل ذكرها . واذا كانت حرية المرء نصف كيانه الانساني ، فان المساواة أساس النظام الاجتماعي الصالح . فلنعمل جميعاً على اقرار المساواة بالمعنى الذي حددناه والا فلن يكون هنالك معنى للمعدل وهو أساس الحكم

قلنا ان المساواة في اتاحة فرص متساوية للنمو الجسمي والعقلي والخلقي فكيف يمكن اتاحة هذه الفرص من الوجهة العملية ؟ نقول ابتداءً أن التساوي المطلق غير ممكن . لكن نظام الضرائب والتشريع الخاص بالعمال وتقرير التربية الابتدائية الاجبارية واصلاح برامج التعليم هي الوسائل العملية لتقرير مايمكن اقراره من المساواة من غير المساس بقوة الانتاج مساساً يعوق التقدم المرجو . فاذا فرضت ضريبة على الدخل . أتى كان مصدره وجعل أساس الضريبة القدرة المادية عليها وزيدت النسبة بزيادة هذه القدرة وتناولت الضرائب ما زاد في الميراث عن حد معين أمكن اشراك الدولة لحد ما في الثروات الطائلة دون أن تمس كثيراً (وبطريقة مباشرة) حماسة الانتاج . ان العناية بالعمال في التشريع واصلاح برامج التعليم مع تقرير التربية الاجبارية الابتدائية لا شك تعمل على اتاحة فرص أكبر لنمو الطوائف الفقيرة وتسليحها للكفاح في معترك الحياة فتنتفتح أمامها طرق النهوض والرقى

الفصل الثاني

حرية الجهر بالأسى

« ١ » كيف تدرك معنى الحرية

كل فرد يريد ويرجو ويفكر ويعمل ولكن من المستحيل القول بأنه يكون مستقلاً في هذا كله عما يحيط به . هو يريد ولكن ارادته الوقتية التي يكون أول ظهورها في شكل خاطر تختلف كثيراً عن ارادته الحقة التي يهذبها التفكير والنقد وحكم الظروف . تتمثل له الرغبة فيريد تحقيقها كما هي ولكن لا يثبت أن يفكر في النتائج فينقد بفكره ما خطر بباله ودار بخلافه فيعدل تلك الرغبة قليلاً أو كثيراً فإذا ما أقدم على التنفيذ استوقفه هنية النقد أو عدم الامكان فيضطر الى تعديل رغبته بما لا يستثير النقد الحق . فإذا ما وضع الخطة للمضي في سبيله اعترضته رغبات الغير وآمال الغير ومجهود الغير وهنا تتقابل الرغبات فيعدل بعضها بعضاً سواء كان ذلك بالاتفاق الضمني أو الصريح أو بالارادة المشتركة وأعني بها ارادة الدولة أو ما نطلق عليه اسم القانون . فإذا بحثنا في الحرية فلا يصح أن نتصور فرداً مجرداً عن طبيعة الاجتماع كان له يوماً ما وجود غير اجتماعي وأن هذا الاجتماع طارئاً طرأ عليه فانتقص من حريته وإنما

يجب استناداً الى ما قررناه هنا وفي ككامتنا التمهيدية — اعتبار الروح الاجتماعية في الانسان مقترنة بوجوده الفردي وأن هذه الروح كائن ينمو ويتطور ليبلغ ما في طبيعة الانسان من رقى . اذن تعديل الرغبة التي تكون في شكل خاطر لدى أول سنوحها ليس في الحقيقة تقييداً وانما هو في الواقع تطور ورقى بها وتحويلها من طريق ارادة الفرد الى ملتقى الارادات أو ارادة الجماعة باعتبارها كلاً غير قابل للتجزئة أو كما قال الاستاذ « برنار بوزنكيه » امتداد ارادة الفرد لتصبح ارادة الجماعة

ان قوى الفرد بما فيها قوة الادراك محدودة بالقياس الى قوة الجماعة فالقاضي والمحامي والطبيب والكاتب لو أمكن أن يعملوا غير متأثرين بما يستمدون من علم من عداهم لا يمكن أن يعملوا الا عملاً ناقصاً . فاذا طرحت قضية من تلك القضايا المعقدة ذات الأوجه المختلفة أمام قاض أمكنه أن يكون عنها رأياً لأول وهلة . لكن احاطته بكل وجوه الرأي فيها وبكل تفاصيلها ووقائعها والمأمه بكل النقط القانونية ذات العلاقة بها لا تتم الا اذا سمع دفاع الطرفين واستبان أوجه نظرهما وقد تكون نتيجة الاستئناس بأرائهم سبباً في تعديل رأيه قليلاً أو كثيراً لأن القاضي لا يمكن أن يلم في وقت محدود معين بجميع النقط القانونية وبجميع الظروف المحيطة بها فنقطة من هنا وظرف من هناك وواقعة من هنا وفكرة من هناك تساعد على تكوين رأى يكون أقرب الى الصواب على كل حال . واذا كان القاضي وهو مثال الدقة في الحكم والبحث بحكم نشأته وتخصصه يتأثر حتماً — « وفي سبيل المصلحة العامة » بالتقاء أفكاره

بأنفسكار الغير وآرائه فما بالك بالفرد العادى

إن قيام الدولة أول ضمان لاتساع الحرية وحمايتها . نعم إن قيام الدولة يزيد فى الحرية وينمىها — ولا يبقها فقط كما هى كما قال زوسو — ولكى يدرك القارئ ذلك بسهولة ينظر معى فى حبس المجرمين مثلاً . انتصو قريه ظهر بها مجرم عكر صفو الأمن وبعث الرعب فى قلوب السكان وهدد أهل القرية فى أموالهم وأنفسهم أفلا يرى القارئ القرويين يفقدون الكثير من حريتهم فلا يغدون ويروحون الا بحساب مقرون بالخوف والفرع ؟ فاذا مازج الشقى فى السجن ألا ترى الأمن والطمانينة يعودان الى القرويين فيغدون ويروحون وهم أكثر حرية وأنعم بالآ ؟ واذا علمنا هذا أفلا تكون قيود القانون ضمان الحرية وغذاءها ؟ لقد نقش بعض الأقدمين على ما يوضع بأيدي المجرمين من القيود اسم الحرية فما أصدق الدلالة وأبلغ التعبير

الحرية بمعناها الحرفى انعدام القيود . وقد أبنا أن هذا مما لا يمكن تحقيقه فى عالمنا الاجتماعى هذا وعرفناها بما يتفق مع رأينا فيما يسمى بحقوق الانسان . ونرى فيما وضعه لها أحد كتاب الاجتماع من أنها فى «أن يكون المرء نفسه» أبلغ تعريف . ولكن كيف يكون المرء نفسه ؟ لن يكون المرء نفسه حقيقة الا اذا كان فى امكانه الوصول الى ما يريد حقيقة لا ما يظن أنه رغبته . ولا يمكن الفرد بنفسه أن يدرك حاجته الحقة ولا رغبته الحقة بل الوسيلة الى ذلك أن يأتلف ويمتزج بالمجموع فيكون من مجموع الارادات ارادة عامة تدرك مصالحة المجموع ورغبته الحقة .

والشكل (مجموع الأجزاء) يكون أقوى وأقدر على تحقيق الرغبة العامة إذا كانت الارادات الجزئية قوية وهذه تكون أقوى ما يمكن إذا كانت القوى الضائعة بعملية تعديل الارادات الجزئية أقل ما يمكن ولن يكون هذا الا بترقية التربية واتساع الصدور للنقد ورقيه .

« ب » متى يكونه لنا رأى شخصى

وماذا نعنى بالقيود ؟ نعنى بها تسلط قوة خارجية على العقل تفقده سلطة تحريك اعضاء الجسم^(١) . وقد يكون من السهل التحرر من قيود الغير بمقاومة قواه المادية لظهورها وامكان لمسها . لكن هناك قوة داخلية فيما بين المرء ونفسه تتسلط على عقله فتفقده سلطانه على جسمه ولا بد من التخلص منها اذا أردنا تحرير نفوسنا من القيود . وتربية الارادة ورياضة النفس على الخضوع لحكم العقل هو الخطوة الاولى فى سبيل التحرر أما الخطوة الثانية فهي المعرفة .

قلنا أن رغبات المرء تكون أول ما تبدو فى شكل خاطر وتحويل هذا الخاطر المحلق الى رغبة ثابتة يستلزم شيئاً من المعرفة والدراسة فان العلم يقوى ملكة التمييز وهذه تضعف من حالة الشك ومتى ضعفت حالة الشك فى المرء لبست أعماله ثوب العزم والاقدام فيقطع بالرأى ويمضى فى العمل من غير تردد ولا تهيب . ومن التناقض أن يطلب المرء التحرر من قيود الغير المادية فى حين أنه عبد آراء الغير أو عبد شهوات وعادات مردولة ضارة .

(١) التعريف لبرنار بوزنكيه

والنقد من العناصر الأولى المهيبة لارادة الفرد ولكي ننتقد يجب أن يكون لنا رأى شخصى ولكي يكون لنا رأى شخصى ينبغى أن لا يسيطر عقلنا على أهوائنا وشهواتنا وأن نكون قادرين القدرة كلها على تحطيم قيود العادة وأن لا نكون عبيداً لآراء الغير فنحنى شخصياتنا فى شخصية أى فرد آخر مهما سميت مكانته ومهما عظم احترامنا وتقديرنا له . أجل لن يكون انسان جديراً بهذا الاسم النبيل قبل أن يكون قادراً على هذا كله .

إن السكر ولعب القمار والانغماس فى اللذات الدنيئة بسائر انواعها نتيجة تقييد العقول بقيود تلك العادات ولم تخضع لها العقول الا بعد أن تهاون صاحبها ابتداء فى مقاومة هواه وتحكيم عقله . وعندنا أنه مهما كان السكر أو هواى القمار أو المنغمس فى حمأة الرذائل الاخرى عالماً فان فى عدم ادراكه ما يتعرض له من النتائج المهلكة طعناً لا ينقض فى صحة عامه . ان العقل أعظم قوى الانسان المحركة فاختلفاؤه وراء الأهواء والشهوات اختفاء لهذه القوى وسيل الى الدمار والهلاك

حدثني بعض القرويين أنه بينما كان يجمع محصول الذرة فى حقله اذ قصده غريب يركب حملاً . فلما وقف القروى ليستقبله اذ بذلك القادم قد سقط على الأرض لا يبدى حراكاً كأنه قد مات . ولم يكد صاحب الحقل يفيق من ذهوله حتى بدت من الغريب اشارة أدرك منها القروى بصعوبة أنه يطالب شيئاً من القهوة فأرسل احدى بناته وأحضرت بناً وأوقد النار وقدم لضيفه القهوة . فما هو إلا أن شربها مع

قليل من الأفيون كان يحمله حتى بدأ يسترد قواه وماهى الا دقائق قليلة حتى تحول ذلك المخلوق الى نديم ظريف .

ذاك سلطان الأفيون قد جعل الرجل يعجز حتى عن النهوض على قدميه . ولئن كان سلطان السكر والقمار وأمثالهما يختلف من حيث الشدة والاعراض فانه لا يختلف في النوع فهو في كل ذلك خضوع العقل لهذه الشهوات الدنيئة أو استعبادها له . وكيف ينتظر من شخص غير متوازن القوى أن يعمل عملاً خارجاً مستقلاً فعلاً في سبيل التحرر من قيود الغير بعزم وتصميم واقدام ؟ كيف يستطيع الجندي أداء واجبه وهو تحت سلطان أمثال تلك العادات وكيف يستطيع القاضي أن يحكم بين الناس بالعدل اذا كان عبداً لمثل تلك الشهوات وكيف يقوى السياسى على اداء واجبه اذا ساطت عليه قوة هذه المؤثرات وأضعفت عقله ؟ الواقع أن الشرفيين عامة وحكامهم خاصة انحطوا ونزلوا من سماء مجدهم باستسلامهم لأمثال تلك العادات فكان استعباد شهواتهم لهم أول الخطى في سبيل خضوعهم التام لسلطان الغير .

فلكي يكون لنا رأى شخصى يجب أن يكون هذا الرأى من املاء العقل لا الشهوات والعواطف — يجب أن يسيطر العقل على جميع قوانا . ان الفرد عامل في ذاته له أثره وقوته . لكنه ان سمح لنفسه بالتفكير في حيز ضيق محدود بما يرى الغير فقد خان مصلحة الجماعة بحبس قوته الذاتية المفكرة عنهم وكان في عيشته طفلاً وعالة عليها فالتفكير الحر أول ما يجب أن يتصف به الانسان واذا لم نفكر تفكيراً حراً « فلسنا أنفسنا » بل لسنا

شيئاً ذا قيمة في هذا العالم الاجتماعي المرتكز على قوة العقل المتحرك بها
مادماً قد اكتفينا بالتسليم بما يرى الغير بلا بحث ولا نظر
من الجوهرى أن نعمل جميعاً وألا تكون أعمالنا مجرد خواطر .
نعم من المصلحة بل من الضروري أن تتقارب أوجه النظر وإنما لا يصح
أن يغرينا على هذا الجمود والتسليم من غير نظر بما يرى من نجلهم
ونحترمهم ونعتبرهم ونعتقد فيهم أصالة الرأى فإن الاحاطة بكل أوجه
الصواب في ظرف معين أو فترة معينة لا يمكن أن يؤتاها فرداً واحداً
مهما كانت مكانته من سعة العلم وبعد النظر لكن لحظة من هنا ولحظة من
هناك وفكرة من هذا ورأى من ذاك تكون مزيجاً يكون أقرب الى
الحقيقة على كل حال من رأى الفرد مهما كانت قوة ادراكه . ان العقل
ككل الأعضاء ينمو ويتطور بالاستعمال . فاذا لم نستعمله — ونحن
لا نستعمله اذا تابعنا خطوات الغير بلا نظر فلن ينمو النمو اللازم . واذا
كان في حالة جمود فلن يكون بحالة يستطيع صاحبه فيها التمييز اللازم
للقدر الذى لا يستقيم بدونه الحياة الاجتماعية . واذا ذكرت النقد فاني
أعنى نقد الذات ونقد الغير على حد سواء

« > » تسوية القبول

لكل انسان أن يفكر ويظهر برأيه ولو خالف الناس جميعاً دون أن
تكون المخالفة لذاتها مسوغاً للحجج على الجهر بالرأى . لكن الناس نشؤوا
على التذرع بشتى الوسائل لمصادرة آراء الغير اذا اعترضت آراءهم أو وقعت

عائلاً بينهم وبين مطامعهم وغاياتهم . وضمت قوة الحكام المستبدين ودعاة الزعامة الروحية من أقدم المصور قيوداً أملى بعضها الاخلاص وأملى جانبها الغرور والاعتساف في استخدام السلطة وتناقلتها الأجيال وتداولها المصالحون بالتعديل حيناً وبالهدم حيناً وبالغناية والوقاية أحياناً أخرى وواجب المصلحين في كل زمان ومكان امتحانها وتحديدتها وتكسير غير اللازم منها واعداد الناس لباء ما لا تقتضيه مصلحة الجماعة وحضهم على قبول اللازم منها .

يجب أن ندرك أنه لا بد من قيود لاتقاء الفوضى والضمان الحرية ضماناً أوفى . لكن من الحق أن نقبل أو نضع قيوداً ما لم تكن في سبيل المصلحة العامة خاضعة لرقابة القضاء ونقرر من غير تردد ولا توان أنه لا يصح مصادرة رأى من غير مناقشة صاحبه وسماع حجته

كل ما يمكن أن يقال أن الآراء تصدر لأن القائل بذلك يرى غيرها وحب الاستئثار يستحشه على استبعاد ما يراحم أراءه ، أو لأنه يعتقد فسادها فيدفعه الاخلاص للصالح العام الى العمل على محوها ، أو لأنه يؤمن بضررها بالجماعة اذا ما ظهرت فيصايرها دفعا للضرر . وظاهر أن التعليل الأول غير جدير بالمناقشة وقبل مناقشة الآخرين نرى البحث أولاً في ماهية فساد الرأى وثانياً في نوع الضرر ومداه من الوجهة الاجتماعية .

فساد الرأى هو مخالفته للحقيقة المطلقة . ولما كانت الحقيقة واحدة لا تتجزأ كان الحكم قطعاً بصواب رأى أو مطابقته للحقيقة يستلزم الجزم

بفساد أو بطلان ماعداد من الآراء فهل هذا ممكن فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية ؟ بكل أسف لا . ان المسائل الاجتماعية والسياسية مكونة من عوامل لا تكاد تدخل تحت حصر وهي لتعددتها وتعقدتها واشتباكها وعدم ثباتها غير خاضعة لحساب دقيق كالمسائل الرياضية والطبيعية والكيميائية . من السهل أن ثابت أن $50 \times 50 = 2500$ ومن الهين أن نثبت أن تسخين كمية من الماء في وعاء مكشوف ينتج عنه تبخر الماء بمرمته وأنا اذا أحرقتنا قطعة من الفحم فلا بد أن تستحيل رماداً . لكننا لا نستطيع أن نحسب بالدقة مقدار ارتفاع سعر القطن ببورصة الاسكندرية بتدخل الحكومة المصرية في السوق مشترية . هذه أمور بسيطة تظهر جلياً للفرد العادى فما سبب هذا الخلاف في دقة التقدير ؟ السبب أننا فى المسائل الرياضية والطبيعية والكيميائية نعمل بقوانين ثابتة أو يمكن جعلها ثابتة وبكميات يمكن تحديدها بدقة بينما نحن مضطرون فى المسائل الاجتماعية والسياسية الى التعامل بالنفوس البشرية وهي عوامل لا يمكن تحديدها وضبطها بصفة قاطعة بل كثيراً ما نضطر للعمل وليست لدينا كل العوامل اللازمة لدقة الحساب

يمكن توقع ارتفاع سعر القطن اذا تدخلت الحكومة ولكن هذا لا يمكن الجزم به ومن باب أولى لا يمكن تعيين مقدار الزيادة فى كل قنطار بالمليم . ذلك لأن ثمن القطن فى الأحوال الاعتيادية لا يتوقف على الموجود منه بالسوق فقط بل على طلبات المعامل والمشتريين وعلى مقدار ما يستهلك من المصنوع منه وعلى اجور النقل والعمال وأحوال هؤلاء

النفسية وعلى الحالة الاقتصادية العامة في البلاد التي تشتريه والتي تستهلكه مصنوعا وعلى كثير من العوامل الأخرى وجعلها لا يمكن حسابه بالدقة لأنها غير خاضعة لنا ولا قابلة للحساب الدقيق. وإذا كان هذا حال أبسط المسائل الاجتماعية فكيف يمكن الجزم بصحة هذا الرأي وبطلان ذلك لدرجة تبيح مصادرة ما عدا ما نراه صوابا

بدهى أن هذا الجزم غير ممكن. وإذا كان هذا صحيحا فمن الغرور المخيف مصادرة الآراء لجرد مخالفتها لآرائنا أو لجرد أننا نعتقد خطأها مادامت متعلقة بمسألة اجتماعية. لكن من الجهة الأخرى يحق لنا بل يجب علينا أن ننظر ونبحث فيما يتعلق بهذه الشؤون وأن نسعى غاية الجهد في إرضاء ضمائرنا ولهذا حق علينا النظر في كل رأي يخالف آراءنا والعمل على إصلاحه أو إصلاح آرائنا بما نستطيع من وسائل. أما ادعاء العصمة والأصرار على التمسك بالرأي فهو ضرب من الزهو والغرور.

أجل أن القائلين بمصادرة ما لا يتفق ورأي الغالبية مهما كانت وسيلة مصادرته إنما يقولون بالعصمة من الخطأ من حيث لا يشعرون كذلك من يصادرون الآراء الجديدة لمخالفتها للآراء المقررة. وإذا لم يكن هؤلاء يقولون بالعصمة من الخطأ فعلى أي أساس يقطعون بصواب آرائهم وفساد آراء مخالفيهم؟ ليست العصمة من صفات البشر ولم تختص الطبيعة بسداد الرأي فريتماً من الناس دون فريق ولا جيلا دون جيل فمن الحق إذن أن يدعى فرد أو فريق من الناس العصمة من الخطأ بالأصرار على رأيه ومخالفة ما يعارضه دون نظر ولا بحث فيه. من الجوهرى

أن نحكم على كل ما يقع تحت حسنا أو يصادفنا ولكن من الاعتساف الحكم عليه دون بحث ونظر نزيهين . ولن يكون بحثنا وافيًا إلا إذا نجحنا لا أكبر حد في رؤية الآراء من وجهات نظر أصحابها ولن يتأتى ذلك إلا إذا أتيجت لهم فرصة عرضها وتقليبها على كل وجوهها وامكانهم من الدفاع عنها وهذا غير ميسور إلا إذا قررنا حرية الجهر بالرأى بأوسع ماتحتمله الحياة الاجتماعية .

ان انعاش الجماعة وانهاضها خير وسيلة لنهضة الأفراد وانتعاشهم فاذا أدركنا هذا هان علينا أن نضحى بالأناية العمياء وبالشهرة وبارضاء شهوات الانتقام وبالفوز الشخصى المؤقت فى سبيل المصلحة العامة . من الممكن أن يكون الاجاج فى الرأى لمصلحة ذاتية لا للاحقيقة ولا فى سبيلها ولكن الغالب فى الجماعات الراقية أن الاصرار على الرأى كثيرًا ما يكون نتيجة سوء تفاهم وعجز عن ادراك وجهة نظر الغير ومقصده فاذا أزيل سوء التفاهم استطعنا توفير كثير من القوى الضائعة بالاحتكاك الشديد والعنت وكان الوصول الى أقرب ما يمكن من الحقيقة ميسورًا دون أن تكون هناك أسباب لأينار الصدور واذكاء نار الحقد والبغضاء . ولن يكون هذا إلا باتساع الصدور للنقد وتبادل الآراء بحرية تامة .

زعموا أن ستة من العميان سمعوا بقرب مرور أحد الفيلة فالتمسوا من صاحبه أن يتيح لهم فرصة تعرفه من طريق لمسه . فلما تقدم الحيوان تقدم أولهم ولمسه وكان ماوقع عليه لمسه خرطوم الفيل فصاح قائلًا حقًا ان الفيل يشبه الشعبان العظيم . ثم تقدم الثانى الى الحيوان ولمس أحد ناياه

فقال ساخراً مخاطباً سابقه ماذا دهالك إنه يشبه الحربة !! ثم تقدم الثالث
واتفق أنه لمس إحدى أذنيه فضحك وقال يالكما من أبلهين ان الفيل
يشبه المروحة !! حينئذ تقدم الرابع وقد راعه خصام زملائه وأراد أن
يحسم النزاع ويقطع الشك باليقين فلما وقعت يده على ذنبه قال هادئاً
هونوا عليكم فقد أتيتكم بالخبر اليقين ان الفيل يشبه حبلاً !! فتقدم الخامس
وقد عيل صبره ولمس الفيل وتصادف أن أوقع الحظ حسه على رجل الفيل
فصاح ساخطاً يالبله !! إنه أشبه شيء بجذع الشجرة !! حينئذ تقدم
سادسهم وقد كاد الغيظ يخنقه واندفع الى الحيوان العظيم فأحس كبر جرمه
فمد ذراعه عن آخرها وصاح متهمكاً ما أجهلكم إنه يا اخواني يشبه الحائط
لا أقل ولا أكثر !!

تلك صورة من صور حكماء الماضى صوروا بها حظ الناس من
الوصول الى حقائق الكون . فهم لا يصلون الى الكثير ولكنهم لغروهم
يتوهمون أنه ليس بعد علمهم علم فيتهمون بلا بحث آراء من عداهم ولو
عاهوا أن الحقائق يكمل بعضها بعضاً خلفوا من غلوائهم ولوصلوا الى
أقرب ما يمكن من الحقيقة بالتفاهم والمناظرة .

ومن سوء السياسة محاولة خنق الآراء لأن هذا يقتل الشخصية ويبذر
بذور التدمير ويسوق الى طرق الدمار . لم نسمع أن اطلاق حرية ابداء الراى
فى المسائل العامة قد أنتج نتائج سيئة بل انا على النقيض نلاحظ أن البلاد
التي تطلق العنان للآراء ترقى رقياً مطرداً وتسير بخطى ثابتة واسعة الى الأمام .
وليس هذا غريباً فحب الفوز لدى الأفراد يدفع كل فريق الى كد الذهن

واجتهاد الخاطر لإقامة الأدلة على صواب رأيه . وكلما كان مجال الحرية واسعاً كانت الحماسة للبحث شديدة وكان كسب المجتمع من المبرارة عظيماً . ومما يؤيد مذهبنا في هذه النقطة أن أحد المناضلين في الانتخابات الانجليزية العامة التي فازت فيها حكومة من العمال لأول مرة بلغ به التحمس درجة استرسل معها في الخطابة وشرح برنامجه ووجهة نظره ونقد آراء مخالفيه حتى خر صريعاً . انا ونحن نكتب هذه السطور نجهل أى تفصيل عن أخلاق الرجل وآرائه السياسية غير أننا مع ذلك نجزم بأخلاصه لمذهبه على الأقل وغيرته عليه واهتمامه للمصلحة العامة ونستخلص من الحادث التاريخي أنه لولا وجود آراء معارضة قائمة حية نشطة تستحثه على السعى والجد والتفكير والنضال لما وصلت به الحماسة الى تلك الدرجة . قد يكون متطرفاً في الانتصار لرأيه ولكننا نستخرج من الحادث دليلاً على صحة ما نذهب اليه وهو أن اختلاف الآراء ووجود المناصرين لآرائهم باخلاص ووجود من يحرك حماسهم ويستثير جهودهم يدعو الى نشاط البحث والتفكير وحياة المبادئ حياة دائمة . ومن رأينا أن أول أسباب رقي الأمة الانجليزية على ما بها من احترام للتقاليد قد يشتهه بالجمود هو تقرير حرية القول والجهل بالرأى وحرية العمل . وعلى النقيض من ذلك كان تأخر الشعوب الشرقية وانحطاطها نتيجة محاربة حرية الرأى بشتى الوسائل تلك المحاربة التي ساقطها الى تلك الحالة المخجلة من الضعف والاستكانة والاستسلام حتى لأصبح الشعور بالكرامة القومية في الصين والهند ومصر مثلاً لا يحتمل اذا قيس بمثله في الولايات المتحدة الامريكية

وانجلترا وفرنسا .

دار بحثنا الآن على قاعدة أن الحقيقة المطلقة في المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا يمكن تقريرها بالدقة وأنه لذلك لا يكون من الصواب مصادرة آراء الغير والحجر عليها لمجرد أنا نراها مخالفة لآرائنا وبعبارة أخرى كان بحثنا دائراً حول احتمال صواب الرأي الذي نعمل على مصادرته . لكننا نخطو خطوة جريئة ونسلم بأن رأينا هو الصواب والرأي المعارض باطل يقيناً فهل من المصلحة العامة خنق الآراء المعارضة ؟ نظن أن لا

خير للعالم بلاريب أن تسود الآراء السديدة . لكن الرأي الراكذ كالماء الراكذ اذا مر عليه زمن بلا حركة فسد . وليس أعمل على بقاء الآراء حية قوية فتية أكثر من التقائها بآراء وعقائد تتعارض معها ، فتنازع البقاء أعظم منشط . ان حب الفوز احدى غرائز الانسان . فظهور رأى معارض يدفع أصحاب الرأي الآخر الى اجهاد الفكر وكد الذهن لتعزيز آرائهم فاذا كانت صحيحة مقبولة ازدادت قوة . أما اذا أم من أصحاب الآراء المناهضة والمزاحمة فلا يتعهدونها بالتقوية ولا يبحثون فيها ولا في غيرها ويتركونها تعيش هادئة يأخذها الخلف عن السلف قضية مسالمة وتضعف حتى تصير عقيدة ميتة . فنحن حتى على فرض امكان تقرير الحقيقة المطلقة وهو فرض بعيد التحقيق كما رأينا في المسائل الاجتماعية نخرج على أنه ليس من المصلحة في شيء أن تتلاشى المعارضة ولو لم تكن مؤسسة على أساس مكين

لكن الواقع أن الحقيقة المطلقة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يمكن الوصول إليها بالدقة وبصفة قاطعة . ومن رأينا أن الوسيلة الوحيدة للوصول الى أقرب ما يمكن الى الحقيقة انما هي المناظرة والمذاكرة والمشاركة بين الآراء وهذا لا يكون الا بتقرير مبدأ حرية الجهر بالرأى

لسنا ندعو الى التسليم برأى الغير ولا نوحى بعدم الاعتماد على النفس فمعاذ الله أن تفكر في ذلك . كذلك لا نقلل من شأن القدوة ولكننا نقرر أن البحث على كل حال قبل اعتناق المذهب أو الأخذ بوجهة النظر أمر يتفق مع الكرامة الانسانية وأن التسليم الأعمى ينافيها . من الاجرام الأدبي أن نقول بأهمال أشخاصنا وأوجه نظرنا ولكننا ندعو الى عدم الغلو في تقديرها واتهام آراء الغير ومقاصده جزافاً سيما في المسائل الاجتماعية والسياسية . كثيراً ما يختلف المرء مع مناظره فيبدو له كأن آراء ذلك الغير فاسدة ان لم يظنها ظاهرة السخف ويحزن خلفاء الحقيقة عن ذاك المناظر الى ذلك الحد لكنه مع ذلك يشاهد أن بعض غير المتناظرين ينتصر لرأى مناظره وان كان محاييداً . هذا في ذاته من غير شك لا يكفى لترجيح رأى على رأى ولكنه يكفى أو ينبغى أن يكفى لتنبيه المتشبه برأيه الى أن وجهة نظر زميله قد تستحق شيئاً من العناية والاعتبار فيتريث قبل اتهام آراء الغير لأنها قد تكون عين الصواب وأنه يحسن به لذلك أن يحاول رؤيتها من وجهة نظر صاحبها وان التفاهم قد يوصل الى الحقيقة . لكن هذا التفاهم اللازم لا يبلغ

ما يرجوه له طلاب الحق ما لم يتح للجميع أعظم فرصة لأظهار آرائهم
باشكالها وأوضاعها المختلفة

تستخرج الحقائق العامة إما بالتجربة والدليل الحسى وإما بالاستنتاج
من مقدمات مفروض أنها صحيحة . وقد بينا أنه ليس من الممكن الجزم
بصحة المقدمات فى المسائل الاجتماعية النظرية لأن النفوس البشرية
هى عواملها الهامة وهذه النفوس لا تستقر على حال ولا يمكن ادراك
كنهها حق الادراك ولا تبين مقدار ما تتأثر به من المؤثرات المختلفة .
فاذا أضفنا الى ذلك العلاقات الاجتماعية والسياسية والأوساط والظروف
وكثيراً من ضروب التأثير المختلفة كانت كل العوامل التى تدخل حسابنا
غير ثابتة ولا خاضعة لقانون ثابت . ولو سامنا جدلاً بأنه فى ظرف خاص
وفى زمن معين أمكن استخلاص حقائق جعائناها مقدمات صحيحة فإنها
قد تصبح بعد زمن غير صحيحة لاختلاف الظروف والمؤثرات . هذه
حقيقة يجب أن يدركها كل من يبحث فى المسائل الاجتماعية والسياسية
وإغفالها يجر الى نتائج غير صحيحة فى كثير من الأحوال ولكن يتشبث
بها صاحبها لأن المنطق الصحيح أوصله اليها . على أن هذا القول ادعاء
لا أساس له فان الجزم بصحة المقدمات غير ممكن فى المسائل الاجتماعية
ويغلب أن تكون النتيجة باطلة اذا اعتمدت على مقدمات فاسدة

وأبلغ ما يحضرنى الآن الصورة التى أورد بها « الأربعة »^(١)

(١) أربعة من أعضاء الوفد المصرى قبل انقسامه قدموا من أوروبا

مشروع ملئر فقد صاغوه فى عبارات لا يسمع من يقرؤها الا استنتاج النتيجة التى مالت اليها غالبية الأمة فى بداية الأمر وترتب عليها الدفاع عن المشروع حتى من أكبر الرؤوس المفكرة، لكن حسن الحظ ساق من طعن فى صحة ايراد « الأربعة » للمشروع على أصله فصحيح المقدمات وترتب على ذلك تصحيح النتيجة فتحول رأى العام عن موقفه الأول ووضعت تحفظات غيرت من جوهر المشروع وانتهى الأمر حينذاك بقطع المفاوضات . فلو أن المعارضة لم تظهر وتصحح ما وضع من المقدمات لتغير وجه المسألة المصرية ولكسب الانجليز المعركة بأسهل الوسائل . اذن صحة المقدمات لا تضمن لأكبر حد إلا اذا تقررت حرية الجهر بالرأى لأوسع مدى . وليس خطر فساد المقدمات قاصراً على المسائل الاجتماعية ولكنه يصدق كذلك على الأبحاث العلمية البحتة . روى أن نظرية الاحتراق كانت تبني حتى أواخر القرن الثامن عشر على خروج جسم أسموه « فلوجستون » أو مادة النار من الجسم المحترق وقال بذلك علماء الكيمياء فى ألمانيا خاصة زمناً طويلاً . لكن باحثاً مستقلاً لم يقنعه مذهب القوم فى التعليل اذ دلت مشاهداته على أن وزن الجسم الذى يحترق فى حيز محصور يزداد فى الوزن ولو كان الاحتراق نتيجة خروج مادة من الجسم المحترق لما زاد الوزن بل نقص . غير أن أصحاب نظرية الفلوجستون أجابوا على ذلك الاعتراض الوجيه بزعم غاية فى السخف اذ قرروا أن الفلوجستون ذو وزن سالب ومعنى ذلك أن المادة تساوى مادة ناقصاً شيئاً آخر أو أن الجاذبية تعنى الدفع وهو ما لا يقول به عقل سليم .

والواقع أن ذلك التعليل الغريب كان الضربة القاضية على نظرية الفلوجستون التي سادت العالم الكيميائي زمنًا طويلًا . فلما تلاشت النظرية الفاسدة وأفسحت المجال لغيرها اكتشف العالم الكيميائي « بريستلي » الأكسوجين سنة ١٧٧٤ فسهل بذلك على « لافوازييه » تفسير نظرية الاحتراق التفسير الذي يأخذ به علماء الكيمياء الى وقتنا هذا .
جئنا بهذه النبذة التاريخية لنقرر أن ما قد يبدو صحيحًا اليوم لأنه مبني على مقدمات معتبرة صحيحة الآن لا يبعد أن يظهر فساد بعد حين لظهور فساد ما بني عليه من المقدمات . وإذا كان هذا صحيحًا في المسائل العامة وعواملها كما نعم قابلة للتحديد الدقيق فليس من الحكمة في شيء أن نتق ثقة لأحد لها فيما نبني عليه نتائجنا من المقدمات في المسائل الاجتماعية والسياسية . فمن الشطط إذن مصادرة آراء الغير لمجرد أنها لا تنفق مع الرأي المقرر أو مع رأي من يصادرها فقد يكون هو المخطئ ويكون ما يحاربه عين الصواب . ومن المصلحة العامة إفساح المجال لظهور جميع الآراء فإن البحث الحر الصريح والنقد العلني للنزيه والمقارنة والمناظرة والمذاكرة هي الوسائل المعقولة لظهور الحقيقة . ولا ريب في أن المصلحة في القرب من الحقيقة جهد الطاقة

وإذا رجعنا الى التاريخ العام وجدنا الوقائع تتزاحم على تأييد وجهة نظرنا . نحن المؤمنون نؤمن بما جاء بالكتب المقدسة عن الأنبياء والرسل وغير المؤمنين لا ينكرون عليهم كونهم خلاصة البشرية في العصور التي ظهروا فيها . ويعلم الجميع أنه ما من نبي دعا الناس الى اتباع سبيل الرشاد

الا عورض ورعى بالخروج على جماعته وكثير منهم أودى وقليل منهم عاش ليرى ثمرات تعاليمه وجهوده . والذي نعتقده أن أولئك الأنبياء كانوا دائماً على الحق فيما يدعون اليه وكان خصومهم على الباطل . فهل لنا أن نتعظ ؟ فإذا انتقلنا من الأنبياء والرسل الى الفلاسفة والعلماء وهم أخرى بالقياس رأينا ما يؤيد نظريتنا . ولا نطن أحداً ممن ألم بشيء من الفلسفة اليونانية يجهل قصة سقراط الحكيم اليوناني الذي كان عائشاً من نحو ألفي عام . عاش سقراط ببلاد اليونان وكانت اذ ذاك صاحبة الزعامة العامة وحاملة لواء العرفان — عاش يدعو قومه الى ما يراه حقاً وحمل بطبيعة الحال على كثير من النظم والافكار التي كانت قائمة وقتئذ فكان نصيبه أن اتهم بافساد أخلاق الشباب وحكم عليه بالاعدام . قضى على آراء سقراط لا بالبطلان فقط بل وبالضرر وتهديد الجماعة فصودرت أبشع مصادرة بالقضاء على حياته فماذا أظهرت الايام ؟ أظهرت أن سقراط على الحق في كثير مما ذهب اليه ووجد من يدعو الى تخليد ذكره ويعجب بحكمته ورأيه بعد ألفي عام من القضاء على حياته بحجة أن آراءه ضارة فاسدة . تذرعت السلطات العامة وقتئذ في بلاد اليونان بحماية الهيئة الاجتماعية ولكنها باسم تلك الحماية طعنّت الحرية الشخصية في الصميم وقتلت نفساً بريئة وأطفأت نوراً كان العالم في حاجة اليه . نعم لا يمكن اطفاء نور الحق الى الأبد فقد عاشت آراء سقراط وتعاليمه من بعده عشرات المئات من السنين ووجدت من يمجدها حتى يومنا هذا . لكن لا بد أن تكون الانسانية قد خسرت كثيراً من جراء تلك المصادرة الشنيعة لأن الهيئة الاجتماعية التي تذرعت بحمايتها

السلطات العامة تضار بإيذاء الأفراد في حريتهم وبالحجر عليهم حرمانها ثمرة العقل البشرى الناضج زمناً طويلاً . إن الطبيعة التي أنجبت سقراط لم تبطل بالعمى بل المشاهدة أنه لا يخلو جيل من حكماء . فليس اذن من سداد الرأي في شيء مصادرة الآراء الحديثة من غير مناقشة بدعوى حماية المجتمع

وإذا لم يكن لفرد من الأفراد أو لجماعة من الجماعات الحجر على آراء مخالفاتهم فليس للسلطات العامة ذلك اذ لا يحق لها التدخل في شئون الفرد بانتقاص شيء من « حقوق الانسان » المقدسة الا بالقدر اللازم لدفع الأذى عن الجماعة أو توفير مصلحة لا غنى عنها . فهل مصادرة الآراء قبل مناقشتها مما يساعد على النهوض ويعود على الهيئة الاجتماعية بالنفع ويدفع عنها الأذى ؟ كلا . لا تنازع في أن المصلحة العامة تقضى بسيادة الآراء السديدة في كل جماعة وتلاشى الآراء الفاسدة أو السقيمة والطريق المأمون ان لم يكن الوحيد لبلوغ هذه الغاية هو تقرير مبدأ حرية الرأي قولاً وعملاً لا بعد ما تحتمله الحياة الاجتماعية . يجب أن يدرك كل انسان أن السلطات العامة يتكون ممثلوها من أفراد ما هم الا مجموعة منا مواهبها ونفوسها بشرية وهي مثلنا تخطئ وتصيب وتميل مع الهوى ومن أجل ذلك لا يسوغ لها أن تدعى العصمة فتصادر آراء الافراد دون مناقشة

وخلاصة رأينا في هذه النقطة أن الوصول الى الحقيقة في محاولة تقرير المسائل الاجتماعية وحلها أمر يتعلق بعوامل متعددة غير ثابتة بل كثيراً ما تكون معدومة لدى الحكم وإذا وجدت فلن تكون خاضعة

خضوعاً تاماً لقانون ثابت ، وأنه لطبيعتها هذه لا يمكن اعتبارها مقياساً دقيقاً لصحة أو خطأ الآراء في الشؤون الاجتماعية والسياسية وانا لذلك يجب أن نفسح المجال لظهور كل رأى فى ميدان المناقشة والمناظرة حتى تتاح لنا أكبر فرصة للموازنة والمقارنة بين الآراء المختلفة واستبانة أقربها الى الحقيقة التى يجب أن ينشدها الجميع ، وأن مصادرة الآراء من غير مناقشتها لا تتعارض مع حقوق الانسان الطبيعية فقط ولكنها تتعارض مع الصالح العام لأنها تبعدنا عن الحق باقصائنا عن أقرب السبل للوصول اليه

قلنا أن الحكم على رأى بالفساد والبطلان فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والسياسية يستلزم البحث فى ماهية الفساد من الوجهة الاجتماعية وفى ماهية الضرر ومداه . وقد حاولنا بسط الشطر الأول فلنحاول الآن بسط الشطر الثانى من الفكرة . قالوا ان الغرض من قيام الجماعات السياسية (الحكومات) انما هو المحافظة على حقوق الانسان الطبيعية الأبدية وهى الحرية والملكية والأمن ونضيف الى هذا أن خير قاعدة يسير عليها الأفراد فى وحدة سياسية معينة هى أن يضعوا نصب أعينهم انهاء وترقية الجماعة باعتبار أنها أقرب وسيلة لانهاض وترقية الافراد . تقدم القول بأن الأناية المجردة قصيرة النظر وأنها لا تصلح أساساً لبناء العالم الاجتماعى . بديهى أنا لا نقول باهمال الذات ولا نقصد الى اتهام الفرد لقواه والاقلال من شأن نفسه وعدم الركون اليها . ليس اهمال ذواتنا بالكلية أمراً مستطاعاً ولو كان كذلك فان يكون فى الصالح العام لا لأن

الفرد عاش قبل الجماعة فإن الفرد خلق وخلقته معه روح الاجتماع ولكن لأن الجماعة تكون أقدر على الكفاح في الحياة إذا كان أفرادها أقوى جسمًا وعقلًا وخلقًا . لكنني أذهب الى أن بقاء الجماعة قوية نامية أقرب الى تحقيق هذا من الاغراق في الانانية المجردة وتوجيه الجهود كلها لارضاء الرغبات الفردية المؤقتة وإهمال الصالح العام الأبدى

هذا كلام قد يكون بادي التناقض فانضرب الأمثال ليظهر المقصود . لنفرض أن صاحبي مزرعة اتصف احدهما بالانانية المجردة أى بالتغالى في حب نفسه فحصر همه في استبقاء أكبر نصيب من المنفعة لنفسه وبنية وحرص الحرص كله على الاستمتاع بأوفر نصيب من اللذة والرفاهية واشباع رغباته من طعام ولباس وزينة وأبهة وادخار لأبنائه وأحفاده من غير مراعاة لحال الزراع الصحية والاقتصادية . واتصف ثانيهما باستشعار العدل الاجتماعى فوضع نصب عينيه أن يعيش هو وزراعه فيحصل على طعامه وكسائه وحاجاته وحاجات ذويه ولذاته ولذاتهم ويدخر ، كل ذلك واضعاً أمامه جعل الزراع فى أحسن حالة تستطيع للعمل والرضا فإذا تكون النتيجة ؟ قد يزيد كسب الأول السنة أو السنتين أو أكثر وقد يستمتع زمنا ما بأشباع رغباته لأقصى حد غير أن إرهاق الزراع ينتهى حتما بقلّة القوة العاملة اما مباشرة نتيجة لضعفهم أو برحيلهم عنه وإما من طريق غير مباشر نتيجة لعدم إخلاصهم فى العمل وفقدان الروح المعنوية ولن يكون من وراء ذلك سوى قلة مورد كسب صاحبنا الأنانى المفرط فى حب ذاته ويتبع ذلك عجزه لخدم ما عن ارضاء رغباته

الوقتية من أى نوع : أما حال الثانى فلا بد أن تكون على النقيض فهو باستشعار العدل الاجتماعى يرى من المصلحة أن يعيش هو وزراعة وإن التعاون فى صالح الجميع . فهو لذلك يأبى إلا أن ينالوا النصيب العادل جزاء مجهودهم فتراهم يساعد من هلك ما شئته مثلاً ويعالج من مرض ويأخذ بيد من أصيب بعجز وقتى ويؤثر البذل فى ذلك السبيل على ابتياع سيارة نفخة أو احياء ليلة تسلية وهو وطرب . أما نتيجة ذلك فلا بد أن تكون زيادة فى قوة الزراعة المادية والمعنوية يتبعها زيادة فى الانتاج تمكن صاحب المزرعة من اشباع رغباته الذاتية

هذان مثالان متطرقان لبيان أن انعاش المجموع خير وسيلة لانعاش الفرد قصدت من ارادهما الى تجسيم الغرض الذى أرمى اليه وجردت مضربى المثل عمداً من العوامل الكثيرة المختلفة التى تؤثر فى حياتنا الاجتماعية المعتادة فى المدن الكبيرة والبيئات الصناعية والمعاملات التجارية ليرى القراء بسهولة ما نرمى الى تقريره . ويرى المتأمل أن بين هذين الطرفين تستقر الحقيقة التى لا سبيل الى نقضها . والنتيجة لا تتغير فى الجوهر وإن اختلفت فى الصورة واختلفت آثارها من حيث المقدار إن الطبيعة نفسها تضرب الأمثال بأن بقاء النوع سواء كان ذلك فى أحط أنواع الحيوان أو كان فى أرقاها متوقف على نوع من التضحية من جانب الفرد : تتكاثر بعض الأنواع الحيوانية بالانقسام ولولا هذا الانقسام لتلاشى النوع ولتلاشى الفرد بالضرورة لكن فناء الفرد فى حياة المجموع حياة للفرد والمجموع معاً . والانسان وهو أرقى ما نعرف

من أنواع الحيوان مسوق الى حفظ النوع بالتلقيح وهذه العملية مع طرق التغذية الطبيعية ليست سوى انفصال مادي أو فناء جزئى من الآباء والأمهات لتكوين الأولاد . نعم قد يكون ذلك الانفصال المادى غير ارادى كما قد يكون ارادياً ولكن النتيجة على كل حال لا تتغير فلا بد من تضحية من الذات لخدمة ما . على أن هذه التضحية تتجلى أكثر تجلٍ فى الحرمان الذى يرتضيه الوالدان طائعين مختارين فى سبيل توفير حاجات الأبناء تملئ علينا الطبيعة أن فى تلاشى النوع تلاشياً للفرد ولكننا كثيراً ما نضل السبيل فيخفى علينا السر الالهى ونستسلم لتصورات لا نجد ما تركز عليه خارج مخيلاتنا

لنفرض حال جماعة ساد فيها حب الذات والاثرة فحصر كل عضو من أعضائها قواه الفردية فى إدراك رغباته الفردية المؤقتة دون نظر لأبعد من هذا ودون مراعاة صالح الجماعة . هذه حال تقضى بأن يكون هناك تطاحن مستمر يفوز فيه الأقوى بالضرورة ولكن أى فوز ذاك ؟ لن تكون النتيجة فى صالح الجماعة وهى لذلك لن تكون فى صالح الفرد اذ لا بد أن تضيق سدى بعض قوى الغالب والمغلوب كان فى توفيرها زيادة للإنتاج مؤكدة . هذا الى أن الاستعداد للكفاح الفردى والقلق وعدم الطمأنينة تستنفد هى الاخرى جانباً آخر من تلك القوى فتتخسر الجماعة . ولما كان لكل جماعة عدو من الخارج يتربص لينقض عليها لينمو على حسابها ولما كان لا بد أن يصرف المجموع المتطاحن كثيراً من قواه فى ذلك التنازع الفردى كان الباقي غير كاف لرد اعتداء المغيرين

فيمصير أفرادهم جميعاً عبيداً لأولئك المغيرين وتصير أموال ومطامع قويمهم وضعيفهم (تلك الأموال والاطماع التي اقتتلوا عليها فيما بينهم) متساعاً للفتاحين وتحت تصرفهم . نرى بجلاء من هذه الفروض التي يعززها الواقع كيف أن الاغراق في الانانية يهزم الانانية نفسها ويسوق الى دمار الجماعة ويجعل الافراد أعجز عن تحقيق رغباتهم المؤقتة. لنتصور كذلك مصير جماعة تفشت الانانية بين سكانها فصاروا جميعاً بما فيهم الجندي يحرصون على الذات تاركين الصالح العام ظهرياً فإذا يكون حال أمة يرى كل جندي فيها الفرار من الصفوف لينجو بحياته ؟ ان الاستئصال في الدفاع والنضال ليس الا مظهراً سامياً من مظاهر انكار الذات في سبيل المصلحة العامة فإذا انقلبت ميزة الجندية هذه الى احساس بان الفوز بالحياة وتوفير الذات هما خير سياسة فلا مرء في أن جماعة تفشى فيها هذا الخلق تصبح طعمة لجماعة أخرى ساد بين أفرادها خلق انكار الذات فجعلوا من ذواتهم تروساً يقون بها الجماعة التي ينتمون اليها شر الفتح الاجنبى . لن يكون الغالبون مهما كان حظهم من المدنية عظيماً الا حرباً على البلاد المغلوبة على أمرها فويل للمغلوب . ولن يكون المغلوبون سوى عبيد للغالبين يسخرهم هؤلاء في مصالحهم ويستبيحون دماءهم وأعراضهم ويضحون بمصالحهم اذا تعارضت المصالح . وما حكم الارهاب الذي شهدناه في هذه السنين في مصر وسوريا والهند والمانيا الا دليلاً لا ينقض على صحة ما أوردناه

ولسنا نرتاب في أن شر ما ابتلى به الشرق أنانية حكامه وقادته أنانية دعوتهم الى تسخير كل شئ في إشباع رغباتهم مضحين بمصلحة

الجماعة فكانت النتيجة اللازمة ضعف الفرد وهو منبع قوة الجماعة فضعفت الجماعة تبعاً لذلك وعاد ذلك للضعف على القادة والحكام بالخسران المبين، وهكذا تقتل الانانية نفسها

شبهه هربرت سبنسر الفرد والجماعة بأجسام متصل بعضها ببعض لكل منها حرارة ذاتية وقال أن حرارة المجموع تتوقف على كل جسم من الحرارة الذاتية فإذا فقد الجسم حرارته هذه فقد المجموع الحرارة. ثم خرج من هذا التشبيه على أن الانانية يجب أن تسود لأنها مصدر القوة. ونحن إذا سامنا معه جدلاً بصحة التشبيه والقياس فلن نسلم بالنتيجة التي وصل إليها. إن اتصال الأجسام بعضها ببعض يمد الجسم الذي قد تنقطع حرارته الذاتية لأمر ما من حرارة المجموع بما يحفظ به كيانه حتى تعود إليه حرارته. كذلك إذا أخذ المجموع البشرى بيد الفرد العاجز حيناً فإنه يحفظ بذلك حياة ذلك الفرد حتى يسترد قواه ويستطيع العمل وحينئذ يتقاضى منه ما أعاره إياه. فالإشارة لا الاثرة يجب أن يكون الخلق السائد في كل جماعة لتعيش وتهض وترقى

لنعد الآن إلى متابعة بحثنا بعد أن أبنا مزية الإشارة لنقول إن البحث في هل هذا الرأي أو العمل ضار أو ذاك نافع يجب أن يتناول الأثر الواقع على الجماعة لا على الفرد. قد يكون إبداء الرأي مفيداً لصاحبه من حيث هو طريق لاستمتاع الفرد بنوع من اللذة ولكن هذا الإبداء قد يؤدي إحساس الغير أو يحط من اعتباره أو يمس الجماعة في شخص الدولة فالجهر بمثل هذا الرأي مفيد من وجوه ضار من وجوه أخرى..

مفيد لانه يتمتع صاحبه بلذة ابدائه ويتمى فيه قوة التفكير والابتكار
وضار لانه يحدث عند غيره ألماً لسبب ما فيل من المصلحة العامة الحبر
على هذا الرأى أو تركه يظهر؟

المسألة كما ترى نسبية يتوقف الحكم فيها على الموازنة بين مقدار
النفع ومدى الضرر . فاذا كان الاول أكثر من الثانى كان حقاً أن يترك
الرأى حراً يظهر وينتشر واذا كان العكس كانت المصلحة فى مقاومته .
واذا قلنا المصلحة فانما نعى المصلحة العامة لا مصلحة الافراد مهما سمى
مراكم . لكن للظروف حساب لا يجوز اغفاله . فاذا كانت الجماعة فى
حالة حرب أو ما فى حكمها مما يجعل حياتها كوحدة مهددة بالخطر كان
من الحكمة جعل الغرض الاول تأمين هذه الحياة بكل وسيلة وكان تحميل
الافراد كل تضحية فى هذا السبيل أمراً له مبرره . ذلك لان الحرية
الشخصية والملكية الشخصية والأمن الشخصى تتوقف على بقاء الوحدة
سليمة فاذا ضحيت حيناً فى سبيل الجماعة لم تكن التضحية زائدة عن اللازم .
واذا تقرر هذا فلا نرى من المغالاة القول بأن الآراء التى تهدد قوة الدفاع
القومى والوجود القومى السليم تعتبر ضارة ، وعلى الجماعة فى شخص الدولة
مقاومتها بل ومصادرتها فى الظروف الاستثنائية . وما يقال عن الآراء
يقال كذلك عن الأفعال . على أن هذه كما قلنا حال غير اعتيادية فلا يصح
الاستناد اليها لدى تقرير المسائل العامة . ومن رأينا أن اطلاق حرية
الآراء بأوسع ما تحتمله حياة الاجتماع أو الحياة الانسانية فى الاحوال
الاعتيادية من مصلحة الجماعة وأن المبالغة فى الحبر فى الاحوال الغير

الاستثنائية صار بها . ومن المشاهدات العادية أن محاولة خنق الرأى قبل ظهوره تزيد صاحبه استمساكا وتشبثا به اعتقاداً منه بصحته ان كان مخلصاً واسترسالا في العناد ان كان متعنتا وهى فوق ذلك تولد في الجمهور فكرة مناصرته اذ الجمهور ميال الى اعتبار كل قيد اعتداء وكل مصادرة للرأى اضطهاداً وهو شديد العطف على من يظهرهم مضطهدين

روت احدى الجرائد اليومية ما ملخصه : ظهر فجأة ببعض مدن ايطاليا خطيب أقلق بال الحكومة وكانت متوترة الأعصاب أيام اشتداد الحركة الشيوعية . تسلط الخطيب لسبب ما على الجمهور في بعض المدن فأزعج الحكومة فراقبته وشدت في المراقبة عليه ، وكانت بومئذ تحسب حسابا الشيوعيين . لكن شغف الجمهور بالخطيب ازداد بنسبة هذه المراقبة وازداد معه خوف الحكومة وحذرهما ولم يكن يعلن الناس عن يوم يخطبهم فيه حتى يسبق مندوب البوليس الجميع الى المكان المعد ليرقب قول الخطيب وسلوك سامعيه . كل ذلك والحكومة تعمل له الف حساب وتبالغ في الحيلة والحذر . فاذا ما تعرض المندوب للخطيب سخط الجمهور وصاح وحمل الخطيب على الأعناق وهكذا عمات الساطات الحاكمة على اشعال نار الهياج بما ظنته مخففاً منه . درج الجمهور على اعتبار تصرفات الحكومة كلها مقيدة للحرية فلما منعت خطيبه الكلام ظن أن ما حرمه شيء جدير بالاهتمام فاهتم فسخط فهاج . قالت الجريدة والظاهر أن مندوب البوليس رأى بعين الفراسة أن الخطيب الموهوم أقل مما قدره أولو الشأن وأن لا ضرر من السماح له بقول ما يشتهي .

وأراد أن يجرب صدق فراسته فصمم على عدم اعتراضه وحضر الاجتماع ذات يوم ووقف مكتوف اليدين . بدأ خطيبنا كلامه بالجميل الحماسية المعتادة فصفق له الجمهور . ثم قذف نظام الحكم ببعض الجمل المهمة المعنى فلم يحرك المندوب ساكنا . فطعن في رجال الحكومة صراحة ووالى الطعن حتى مله وفرغت جعبة سهامه فلم يظهر المندوب أكثر انا . أخيراً صاح الخطيب وقذف من فيه القنبلة تلو الأخرى ولكنه لم يصب هدفاً لأنه لم يكن له غرض سوى استغواء الجماهير والحصول على الشهرة باستغلال قلق الحكومة في ظرف من الظروف الحرجة . لكن برود المندوب أطفأ نار حماسه المصطنعة فأخذ يلقي الكلام جزافاً وأخذ المندوب يتغافل عنه وظهر على سامعيه الفتور . هنالك اضطرب الخطيب وتلعثم وانكشفت حقيقته للناس فتولوا عنه ساخرين يشيرونهم المندوب بابتساماته وخلا المكان إلا من الخطيب العظيم !

هذه رواية لا أعلم ان كانت حقيقة أم خيالاً ولكنها على كل حال أبلغ تعبير عما أريد تقريره وهو أن الجمهور لميله الى نصره الضعفاء والمضطهدين قد يعطف على من تصدر آراؤهم لأنه لم يمكن من تبين فسادها فيعتبرهم ابطالاً وقد يكونون أقل الناس استحقاقاً لعطفه وأبعدهم عن البطولة . أما ترك المجال الكافي لظهور الآراء في ثوبها الحقيقي وتعريضها ونقدتها وبيان مواطن الضعف ومواضع النقص والضرر فيها فتساعد على إبرازها للناس كما هي لا كما يصورها للجمهور الخيال أو كما يتوهمها صاحبها تحت تأثير الجهل أو الغرور فيحكم عليها الجميع حكماً

بمبدأ عن الخيال . فمن الغرور اذن مصادرة الآراء في الأحوال الاعتيادية ولو كانت فاسدة بغير اظهار عيوبها بعرضها على بساط البحث والمناظرة وافساح المجال لكل رأى وقول وعمل في هذا السبيل .

ان وضع القيود التعسفية على المطبوعات وفرضها على حرية الاجتماع اعتداء صريح على حقوق الانسان والحكمة تقضى بترك كل من يخطب أو يكتب يفعل ذلك على مسؤوليته هو اذا ما أساء استعمال الحرية . أما تجاهل حقوق الانسان أو اهمالها واطراحها فقد كان في كل زمان ومكان مصدر رزايا البشر وفساد الحكم ولهذا حق على كل من يهتم للصالح العام أن يدافع عن تلك الحقوق ويحميها من كل اعتداء ولهذا وضعت الحقوق في كل الدساتير لتكون في مأمن اذا انتشرت الحمى الحزبية أو الطائفية في بلد من البلاد . ان تلك القيود من بقايا حكم الارهاب والظلم والقسوة والعجز وقد أظهرت التجارب العديدة القاسية وبخاصة في السنين الأخيرة وفي جميع أنحاء العالم أن من العبث بل ومن الحق محاولة حكم الأمم الحية بالأرهاب . ذات التجارب على أن النتيجة الوحيدة للقسوة من جانب الهيئات الحاكمة هي تعاليم الناس كيف يقسون اذا ما غضبوا . واذا فهم الناس حقوقهم فانهم يدركون أن الغرض من كل قيد لا تمليه المصاحبة العامة التي يرشد اليها المنطق الانساني السليم انما هو اغتصاب حقوقهم . ولذا يعملون على التخلص منه وكلما اشتدت القيود اشتدت عزائمهم وقويت رغبتهم في التخلص منها . والناس معذرون اذا ظنوا أن اتخاذ أي حكومة اجراءات تنافي أبسط مبادئ الحرية

والمساواة والعدالة تحد لمشاعرهم واعتداء على حقوقهم المقدسة . ومن الطبيعي أن يفكروا في هذا الاعتداء ويحاولوا دفعه بكل الوسائل . وإذا اعتدى على حقوق الانسان التي لم تعد بعد محل جدل ولم تقم الجماعة المعتدى عليها للدفاع عنها فليست تلك الجماعة ناضجة مدركة كل الادراك ماهية وأهمية هذه الحقوق وحينئذ كان حتما على قادة الرأي أن يبذلوا كل جهودهم لفهام الناس هذه الحقوق ليتمكن أن يحرصوا عليها ويدافعوا عنها . ومن الخطر أن يدعو الزعماء الى الثورة فانها تهلك الحرث والنسل لكن من الجهة الأخرى ينبغي أن يعمل المشرعون أكبر حساب لشعور الأمة وكرامتها بصفتها شعباً مهما كانت موجبات التشريع والظروف المحيطة بالحكومة ومهما كانت الدوافع التي تدفع الى العمل فان النجاح السياسي والاجتماعي لا يكون على خير ما يرجى الا اذا كانت الارادة الحاكمة بكافة مظاهرها معبرة عن ارادة الجماعة أصدق تعبير . وإذا ما ذكرت الارادة فانما أعنى بها تلك الارادة الحققة الدائمة ارادة المصلحة الحققة لا تلك الخواطر العارضة التي كثيراً ما تكون باملاء الجهل أو الحقد أو الأنانية أو الشهوة الحزبية أو الطائفية . من حسن التصرف اطراح حكم الارهاب والاسراف في القيود والتمييز فلم يعد جو العصر ملائماً للنظم التي تقوم على هذا الأساس . ومن المصاحبة العامة اتساع المجال لكل قول أو فعل أو عمل واتاحة فرص متساوية للجميع ما لم يكن من وراء ذلك ضرر على الجماعة محقق أو على الأقل كثير الاحتمال

وما هو مقياس الضرر في الحياة الاجتماعية ؟ يلذ لي أحياناً أن أغنى بصوت عال في منزلي ليلاً ويؤلم جاري المريض هذا الغناء لأنه أخرج ما يكون الى الهدوء . ويروقني أن أخطب الناس لأوضح مسألة أرى الواجب الوطني يدعو الى ايضاحها ويؤلم هذا الايضاح البعض الآخر لأسباب شخصية أو قومية أو سياسية أو أخلاقية لأن هذا الايضاح يجرح العواطف أو يمس بعض المقامات العالية أو يعرض علاقات دولية للفتور أو يكشف عن خبايا يجب أن تبقى مستورة . وتقييد أجور المساكن أو الاراضي الزراعية أو العمال فيرتاح بعض الناس ويسخط البعض الآخر . في كل هذه الأمثلة وفي كثير غيرها يحدث القول الواحد أو العمل الواحد الألم عند البعض والمادة عند البعض الآخر فهل نحارب القول أو العمل أو نشجعه أو نتركه وشأنه ؟ نرى أن يكون النفع العام أساساً لكل قيد . والنفع المطلق أي الذي يعم كل أفراد الجماعة لا يمكن تحقيقه بل كل ما يمكن هو تقليل الضرر قدر المستطاع وأقل ما يمكن من الضرر هو الحد الذي يتغلب عنده احساس اللذة على احساس الألم في الجماعة نتيجة لقول أو فعل أو ترك . هذا هو مقياس الضرر وليس من سبيل الى تحقيقه سوى الادراك والنقد . والنقد يقتضى حرية التنفيذ من جانب وحرية الدفاع من جانب آخر وهذا أو ذاك لا يتأتى الا في ضوء المعرفة وجو الحرية الفسيح

قلنا ان الغرض من قيام الجماعات السياسية هو حماية الفرد لمساعدة الجنس على البقاء والنهوض وقلنا مع هربرت سبنسر أن طبيعة الانسان

الاجتماعية تنادى بأن خير وسيلة لتحقيق هذا الغرض هي ترقية الجماعة وحماية وجودها كوحدة مستقلة . ولهذا الغرض وحدد ينبغي أن تقيد حرية الافراد اذا كان من عدم القيود ما يهدد تحقيقه . لكننا اذا بالنفنا في وضع القيود نعمل من حيث لا نشعر على اضعاف شخصية الفرد وامانة المطامع الذاتية وهذا وذاك يضعفان من قوة الابتكار والرغبة في العمل فيقل الانتاج المادى والفكرى وتضعف الجماعة بذلك وتندهور . اذن من الجوهرى أن تدقق الهيئات التشريعية في وضع القيود لكيلا يكون القانون وهو أهم وسائل ترقية الجماعات سدا يحول دون بلوغها الرقى المنشود . ان القانون كما نراه ارادة الدولة مصوغة بيد الهيئة التشريعية في قالب الامر والنهى . والمثل الأعلى للدولة هو أن تتجاوز الارادات الفردية وتعدل وتمتد حتى تمتزج وتصير ارادة عامة عليا مصدراً للأمر والنهى : ولن يكون هذا الا اذا اشترك أكبر عدد ممكن في التعبير تعبيراً صادقاً عن هذه الارادات الجزئية ونقدها . ولن يتأتى هذا الا اذا كان نظام الحكم نياًياً وكان حق الانتخاب عاما ورفعت كل قيود النقد ووسائل التعبير عن الرأى . واذا ذكرت النقد فانما أعنى به النقد النزيه نقد الافراد في تصرفاتهم وآرائهم والحكومة وعمال السلطات العامة في أعمالهم والقوانين جميعها . ليس القانون شراً لا بد منه كما نعتة ببنام ولكنه عامل من أهم عوامل البناء الاجتماعى ولن يكون معبرا عن ارادة أكبر عدد في الجماعة الا اذا اتسع للنقد وأتيحت له أكبر فرصة للتشكل بأقرب الأشكال الى روح الجماعة التى يطبق فيها تلك الروح الشعبية الديموقراطية

الحقة لا كما يستشعرها فريق من الناس

ونقد القوانين بما فيها القانون الاساسى أو الدستور نتيجة لازمة لحق الأمة فى وضع قوانينها ولحق كل فرد فى الجهر برأيه . وانما تجب الاشارة هنا الى أن هناك فرقا عظيما جدا بين نقد القانون وتحليله لأظهار عيوبه وبيان أوجه النقص فيه وايضاح ما يترتب على تطبيقه من سوء الأثر وبين عصيانه أو الدعوة الى هذا العصيان . فمن الخطر المحقق عصيان القوانين ولو كانت سخيصة أو جائرة لأن هذا العصيان يربى النفوس على مخالفة القانون صالحاً كان أو طالحاً عادلاً أو جائراً وهذا يسوق الى التفكك والفوضى أو يضيع كثيرا من الجهود فى العمل على احترامه كان من المصلحة المحققة أن توجه وجهات أخرى اذا كان القانون محترما مطاعا . لكننا من الجهة الاخرى نسيء الى أنفسنا ونخون الصالح العام اذا نحن تركنا القوانين الضارة أو الجائرة تعيش بيننا دون أن نعمل على الغائها أو أبدالها بخير منها . فما لا سبيل الى الشك فيه أن سيادة القوانين الجائرة تमित المشاعر أحيانا وتهيج الاحقاد أحيانا أخرى فتصلح التربة لنمو الثورات بما يثار فى الجماعة من روح التذمر وبما يحرك فى النفوس من عدم الرضا وحصول الغبن . فاذا انتقدنا قانونا من القوانين فلنجرص الحرص كله على أن نضع نصب أعيننا هذه الحقائق . واذا كان هذا واجب النقد فان واجب المشرع يقضى بأن يدرك كل الادراك أن قوة القوانين ليست فى دقة صياغتها ولا فى صرامة تطبيقها ولا فى اللين والهوادة لدى التطبيق ولكنها فى التعبير عن أمانى الشعب وآماله ورغبته الحقة فى الوصول الى الحياة الانسانية الطيبة

وتعضيده لها عن اخلاص لأن الشعب هو كل شيء ولن تعمر القوانين طويلا اذا لم تستمد روحها من روحه وقوتها من اقراره لها وموافقته عليها

واذا كان القانون من أهم الأسس التي يبنى عليها هذا المجتمع فإن نشر وترقية التربية الاجتماعية تسهل عمل المشرع وتساعد الهيئات التنفيذية على تطبيق القانون . والغرض من التربية ليس تعليم المعارف والفنون فقط بل تنمية قوى الفرد الجسمية والعقلية والخلقية . والخلق القديم في حياتنا الاجتماعية يقتضى أن تكون نفسية الفرد مزيجا من الأثرة المعقولة والا يثار المعقول أو بعبارة أخرى يستلزم أن يكون هناك توازن بين الأنانية وانكار الذات في سبيل مصلحة الجماعة وقوتها وسلامتها . وعندنا أن كلا الأمرين متمم للآخر . فلن تنجح للفرد أكبر فرصة للتكون والنمو والرقى الذاتى الا اذا كان فى جماعة راقية موطد فيها الأمن سائد فيها الرخاء . ولن تكون الجماعة حائزة لهذه الصفات الا اذا كان قوامها أفراد أقوياء جسما وعقلا وخلقاً ليكونوا أكفاء فى معترك الحياة الاجتماعية القائمة على بقاء الأصلح

وليس انكار الذات فى سبيل المصلحة العامة مطلوباً فى المسائل المادية فقط ولكنه مطلوب كذلك فى المسائل الفكرية . فمن مظاهره عدم الاصرار على رأى ظهر خطؤه مهما كانت منزلة صاحبه الاجتماعية ومن الأنانية الممقوتة البشعة استمساك الفرد برأى تبين بطلانه مخافة أن يهبط به العدول عنه من سماء مجد رفعه اليه استمساكه به الى مستوى

الفرء العادى . من مظاهر البطولة بل من أبرز هذه المظاهر انكار الذات وهذا الانكار هنا فضيلة لا شك فيها . وما الاصرار على الباطل الا أنانية مجردة عمياء لأن سيادة رأى الباطل فى جماعة يضر بها كما يفيدها انتشار الآراء السديدة . وتضحية الصالح العام فى سبيل ارضاء شهوات فردية أو حزبية أو لقاء سقطات فردية أو حزبية أبشع مظاهر الانانية . وعندنا أن التربية الاجتماعية كفيلة بشفاء مرض الأنانية هذا الى حد كبير . ومن أيسر طرق التربية الاجتماعية تسهيل النقد النزيه وتشجيعه والعمل على تبادل الآراء بمنتهى الحرية . ان النقد النزيه يتعهد مرضى الأنانية والغرور بالجرعة بعد الجرعة فاذا لم يبرئهم يبرىء الجمهور من مرض الاتباع الأعمى بما يكشف من سوءات المصابين بهذا الداء العيىء فلا يعود يعجب بأهل المقدرة الكلامية أو بأهل الدهاء والرياء منهم ذلك الاعجاب الجاسى غير المبني على تقدير صحيح

ان الغرور مزيج من الجهل والانانية واحتقار الغير والمغالاة فى تقدير الذات وهو مصدر التعتت والاصرار على الباطل ولا يشجع عليه أكثر من التغاضى عنه وعدم نقد تصرفات صاحبه . روى كاتب فى احدى قصصه الممتعة أن عالما من القسس فى العصور القديمة شغف حباً براقصة فتانة فرأى انتشارها من حياة الاغواء الى الحياة الهادئة ونجح فى انتزاعها من حياة المدن الى دير من الدير . لكنها مرضت فاستبقاه حبه لها وعطفه عليها الى جانبها يؤنسها ويواسيها . بيد أن يد المنون لم تتركه يستمتع بذلك العطف وينعم بتلك المواساة طويلا واختطفت فتاته . جزع

القس لئلا يما جزع وهجر العالم المدنى الى الصحراء وزاده التقشف
والانفراد تعمقاً في البحث والنظر ولم يلبث أن اشتهر بزهد وعلمه
وفضله فقصده الزوار من كل صوب يغترفون من بحر علمه ويستفيدون
من حكيم قوله ورأيه . والظاهر أن اندفاع الناس هذا عكر عليه هدوه
فانسل الى قمة جبل طالباً التفرغ لتأملاته وأبحاثه . لكن الناس اكتشفوا
مكانه وصاروا يزورونه في مواسمهم وأعيادهم يقدمون له الزاد والطعام
والشراب واتهمز بعض المسترزقة الفرصة فحمل بضاعته الى مكان الحج
وما هي الا بعض السنين حتى رأى القس الناسك سفح الجبل يستحيل
شبه مدينة وظن رغم علمه أنه مصدر الخير ولم يمض طويل حتى استحال
ذلك الظن عقيدة راسخة بأنه لذاته مصدر الخير . تغيرت لهجة الناسك
نخاطب من حوله خطاب الآلهة وقبل القرايين . وما زال الغرور يعظم
له من شأنه حتى توهم أنه يستطيع الهبوط الى سفح الجبل والرقى الى السماء
طاراً ، وكان بعض الناس استشعر منه ذلك وبدافع التملق أو الاخلاص
شجعه على اعتقاده . وكأنه أراد ذات يوم أن يهبط من عرشه الى حيث
يستوى مع عباده ليريههم قدرته وكان بعض المخلصين أو الخبيثاء أدركوا
ما يجول بخاطرهم فهللوا له فرك العالم الناسك بالامس ذراعيه وقد
صورهما الوهم جناحين ودفع نفسه الى الارض فوقع على أم رأسه ودق
عنقه وهكذا ذهب ضحية الغرور . حينئذ وحينئذ فقط أفق العباد
المأخوذون وعلموا أن ما ظنوه إلهاً أو قديساً ليس الا فرداً مثلهم بل
أقل منهم

هكذا يفعل الفرور لا في عالم الخيال والقصص بل في عالم الحقائق .
يسترسل المفرور اذا لم يذببه الناس الى خطئه فاذا ما سار زمناً في طريق
وصله الى مركز سام في قلوب الناس تعذر عليه الرجوع والتنحي عن هذا
المركز فيصير على الباطل ويدوس الحق وبذا يكون مصدراً للأذى والشر .
لكن النقد في حينه لا قبل فوات الفرصة يشفي من هذا المرض قبل أن
يزمن واذا كان نقد الافراد العاديين لازماً فنقد الحكام وقادة الرأي
والزعماء أولى وألزم لأن الجمهور يتبع هؤلاء بلا بحث ولا نظر فاذا
ما أخطأوا كان الخطر ناشئاً لا عن خطئهم كأفراد بل عما يترتب على متابعة
الجمهور لهم . والجمهور قلما يعقل وقلما يمشي الهويناء . واذا كانت هذه
مضار عدم النقد فهل تقييده قيوداً ثقيلة بتقييد حرية الرأي والجمهور
به الا جرماً ؟

وكما يكون تقييد الرأي آتياً عن طريق الهيئات الحاكمة في شكل
قانون أو أمر اداري الخ فانه يكون كذلك عن الجماعة ذاتها في صورة الرأي
العام . والرأي العام هذا قوة غير عاقلة ولكنها قوية شديدة الفعل تسير
أيما وجهها الزعماء . ولما كان القادة والزعماء من البشر يخطئون ويصيبون
كان من المصلحة نقدهم اذا ما أخطؤوا حتى لا يندفع الجمهور في الخطأ
فيتردى في الهاوية . لكن من الكياسة واللباقة أن يكون النقد في رفق
ولين بعيداً عن الشخصيات والا انعكست الآية وارتدت سهام النقد الى
مسددها وكان الناقد كناطح الصخرة

ان الاخلاص خير سياسة حتى في النقد . فاذا انتقدنا خصماً أو

صديقاً فلنحاول التجرد عن الهوى جهد طاقتنا ولنعلم أنه وإن كان يحق لنا بل ويجب علينا الحكم على آراء وأقوال وأفعال الغير فليس لنا أن نندفع وراء آرائنا فيما يتعلق بالمقاصد والنوايا فإن الحكم عليها ضرب من الحدس والتخمين وهو على كل حال يوغر الصدور ويخرج بالمنتقد عن حد الاعتدال أحياناً فيتولد الشقاق وتنمو الأحقاد ويتسع الخرق ويفوت الغرض من النقد

فنحن نرى أن إطلاق حرية الجهر بالرأى فى كل أشكاله يساعد على ترقية التربية الاجتماعية بتنقية الآراء من الأغلاط والمغالطات وتمهيد الطريق لنمو المذاهب والعقائد والأفكار المختلفة وظهورها واجتماعها على ما يرقى الوسط الذى تظهر فيه وإذا ما ارتقت التربية الاجتماعية تغلب الاعتدال على الأثرة العمياء وسارت الجماعة الى الامام فى ظل الفهم والعطف والاخاء والسلام. وإذا كانت حرية الخطابة والكتابة وتشجيع النقد النزيه أسهل وسائل التربية الاجتماعية فإن تأسيس معاهد التربية العامة والعناية بوضع البرامج وتطبيقها واختيار رجالها وتضامن المنزل والمدرسة والافراد والحكومة وجماعات البر وتعاونهم على النهوض بها تعمل على ارشاد الخطباء والكتاب والنقاد الى أقوم الطرق وتبعد بهم عن مزالق الهوى وزلات الجهل والطيش والغرور فلا يستحيل النقد خصاماً ولا يكون أساسه الانتقام والتشنى ولا تضيع المصلحة العامة قرباناً للشهوات والضغائن والاحقاد الشخصية والحزبية

الفصل الثالث

الفرد والجماعة

أثبتنا أن الإنسان اجتماعي بطبعه وأن الفرد لا يحيا الحياة الانسانية الطيبة الا في جماعة موطد فيها الامن والنظام . والامن والنظام هذان قائمان على ما نطلق عليه اسم الالتزامات السياسية فعلام تقوم هذه الالتزامات ؟ ان في الاجابة عن هذا السؤال اجابة شافية حلا للمسألة السياسية وايضاها للحالة المدنية التي تسود هذا العالم . وعندنا أن خير ما يجيب به المرء على هذه المسألة هو استعراض آراء الباحثين والمفكرين من أئمة السياسة في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر مع ما يقتضيه المقام من التعليق لما في ذلك من اراد تطور الفكر البشرى في سبيل تفسير وتعليل نظرية الحكم

رأى المفكرون من أقدم العصور نوعا من الحكومة في كل وحدة سياسية سواء كانت تلك الحكومة استبدادية أو ديموقراطية فحاولوا تفسيرها وتعليلها كل من وجهة نظره وبما يوحى به اليه المنطق البشرى وظروف وأحوال بلاده خاصة والبلاد التي شهد فيها نظاما للحكم عامة وكانت النتيجة التي وصل اليها كل منهم لازمة لما وضع لها من مقدمات أملت عليها ظروفه وأمياله ودرجة ادراكه وكان بعض تلك النتائج فاسداً لفساد ما وضع لها من مقدمات كما نراها نحن اليوم من ضوء البحث

والنظر وتجارب الماضي القيمة . ولن أضيع وقتاً في بحث النظم القديمة والنظم اليونانية خاصة وان كانت جديدة بالدرس لأنني هنا لا أرى الاطالة ولأن اختلاف الوحدات السياسية في الماضي البعيد عنها في الحاضر لا يجعل البحث كبير فائدة في الناحية التي أقصد اليها . لقد كان الشرق مع الاسف الشديد في القرون الثلاثة المشار اليها غارقاً في شبه جمود فكري ولهذا أراني مضطراً للاسترشاد بأراء الكتاب الغربيين دون غيرهم بدأت روح القومية المنعشة تدب في جسم العالم الأوربي في أواخر القرن السادس عشر وبدأ معها النظر في حكومة الفرد وحكومة الأمة نفسها وعلاقة الحكام بالمحكومين وتشكلت نظم الحكم من ذلك الوقت للآن متأثرة بالبحاث الباحثين . وأهم من كتبوا في القرن السابع عشر في فلسفة الحكم الفيلسوف الانجليزي الأشهر هوبز

بدأ هوبز بوصف الانسان وصفاً بعيداً عن الحقيقة فساقه هذا الى نتائج غير مقبولة في كثير من المواطن وان كان له فضل السبق في تقرير كثير من الحقائق السياسية التي لم تنكر حتى يومنا هذا . اعتبر هوبز جماعة البشر مكونة من ذرات سابحة في عالم الاجتماع وكانت في نظره ذرات متنافرة ليس بينها شيء من الجاذبية لا تحركها سوى الرغبات والشهوات المتعارضة وأن الناس لذلك كانوا في عراك مستمر ، والانسان الفطري على زعمه مخلوق شرس شكس لا تنقطع بينه وبين أخيه الحروب . لكن العيش الهنيئ مستحيل مع حالة الحرب الدائمة تلك بل لا بد من السلام . بحث كل عن السلام فلم يجده الا في الكف عن القتال . غير

أن القاء السلاح قبل التأكد من الميول غير السامية ضرب من الحق .
لذا اتفق كل فرد في جماعة مع كل فرد آخر عدا واحدا فيها على أن يختاروا
جميعاً شخصاً يسلطونه عليهم لحماية أموالهم وأنفسهم من كل مهتد في
الجماعة أو خارجها . ولكي يكون ذلك الشخص قادراً على منع حالة
الحرب المزعومة لا يجوز أن يكون لسلطته حد ولا تعدد السلطان وفسد
النظام : فلا يصح أن يعزل أو يؤذى أو يحاكم أو يقتل مهما اقترب لان
السلطان لكي يكون فعالاً يجب أن لا يحدد ، وهذا الحد يكون حتما اذا
نوقشت تصرفات ذلك « الشخص » . على أنه مع ذلك لا يمكن أن يأتي
ما يعد مسؤولاً عنه أو ما يشير بحق تدمير الغير في الجماعة التي قام بالامر
فيها فقد اختاروه جميعاً للتعبير عن ارادة الجميع والعمل باسم الجميع فهما
عمل فانما يعمل بتفويض أعطاه له كل فرد مقدماً فاذا ما أصاب الفرد
مكروه فليس له أن يتذمر ويحتج لان موافقته شاملة لكل الاحتمالات
أما جزاء ذلك الشخص فلن يكون الا في اليوم الآخر ، ومن الله جل شأنه ،
وأما الافراد فليست أموالهم وأشخاصهم حراماً عليه وان كانت موضع
حمايته ضد الغير . كل هذا ضمنه هوبز العقد الذي لا يمكن فسخه كما
أخبرنا لان « الشخص » المتعاقد عليه اكتسب مابه من أحكام وسلطان
بمجرد ابرامه وما دام أنه ليس طرفا فيه فلن يسرى عليه أى قرار من
المتعاقدين ويكون كل تعاقد عداه باطلا بطلانا جوهريا

تلك هى نظرية هوبز في جملتها وتتجلى فيها حقيقة لا سبيل الى
انكارها وهى أنه لا ينبغى أن يكون لسلطان الدولة أى قيد فى حدود

الجماعة التي تقوم فيها وأن كل فرد يجب أن يخضع لهذه الإرادة العليا
إرادة الدولة أو القانون . لكن فكرة العقد وشروطه والمقدمات التي
توصل بها إلى الفكرة خطأ لا ندري كيف وقع فيه فكر مبتكر كفكر
هوبز ومنطق بديع كمنطقه . قد يكون ذلك لقصوره عن إدراك طبيعة
الإنسان الاجتماعية كما قد تكون مجرد محاولة لتقرير النظام الملكي في
إنجلترا ولكن بوسيلة غير فعالة . فقد كان هوبز مريباً لشارل الأول ملك
إنجلترا حينئذ وربما ظن أنه يوطد أركان عرشه بهذه الفلسفة . لكن
الواقع أن فلسفة المربي هي التي أوتعت ذلك الملك في الهلاك لأن شارل
كان مقتنعاً بنظرية هوبز مريبه فلما أراد تطبيقها عملاً بتمثيل دور
« الشخص » الذي لا تعلو على إرادته إرادة اعتراضه إرادة الأمة
الإنجليزية الحية والتي كان يجب أن تدخل حساب الاستاذ وتأميده فكانت
الغاية للشعب

لنترك أثر النظرية في الشعب الإنجليزي ولنكتف باشارتنا إلى الجزء
الصحيح منها وهو وجوب سيادة إرادة عليا سيادة لا حد لها وهي إرادة
الدولة لنناقش مقدماته وأساس نظريته وهو العقد

فالافتقار المزعوم لا سند على صحته ولا يمكن أن يكون صحيحاً في
الحكومات الشعبية وهو على كل حال لا يبرر قيام الالتزامات
السياسية إلا على قاعدة استبداد الفرد أو الحاكم وخضوع الأمة بلا حد
وعلى هذا تبقى مسألة تعليل قيام الالتزامات السياسية في النظم الديمقراطية
وهي نظم الحكومة التي تدعو إليها الفطرة الإنسانية السليمة بلا حل

شاف . والتعليل الصحيح هو أن هذه الإرادة العليا التي وضع هوبز فكرتها بارزة ليست قائمة على اتفاق وتنازل ومصالحة ولكنها نتيجة امتزاج وائتلاف الارادات الجزئية بعد تعديلها وتحورها بالنقد والتجربة ومقتضيات المعيشة الاجتماعية وامتدادها وصيرورتها تلك الإرادة العليا المؤسسة على رغبة الجميع الحققة في الحياة الانسانية الطيبة

هذا عن الاساس . أما عن المقدمات فإن في كلام هوبز نفسه ما يمكن اتخاذه دليلا على خطئها . فقد حدثنا فقال أنه لما كانت حالة حرب كل انسان مع أخيه الانسان حالة لا تطاق بحث الجميع عن السلام الخ . فالشعور بأن حياة الخصام المتبادل المستمر لا تطاق والبحث عن السلام من غير أن يكون هناك مرشد اليه سوى قوى الانسان الذاتية دليل لا ينقض على أن ذاك الخصام الدائم ليس من طبيعة الانسان . ومع ذلك فهل حقيقة الجماعة البشرية أنها ذرات متنافرة لا تحركها سوى الشهوات والرغبات المتعارضة ؟ كلا . ان هناك على الأقل الجاذبية الجنسية وهذه أنتجت البنوة من أقدم العصور وعاطفة البنوة جاذبية لا شك فيها من جانب الأم على الأقل قبل أن يتعين الآباء . فالعلاقات الجنسية والأبوة والبنوة والامومة والصدقة كلها تكذب الزعم القائل بأن الجماعة البشرية كانت ذرات متنافرة متحاربة . واذا رجعنا الى ما قررناه بما لا مزيد عليه من الوضوح من أن الانسان اجتماعي بطبعه وضح لنا فساد مقدمات هوبز واذا انهارت المقدمات تبعها النتائج المترتبة عليها . وعندنا أن علة خطئه قصوره عن ادراك طبيعة الانسان الاجتماعية وافترض أنه وجد أولا ثم

طراً الاجتماع عليه مع أن الروح الاجتماعية مقترنة بوجوده الانساني كما أوضحنا . وكما قصر ادراك هوبز عن تعرف طبيعة الانسان الاجتماعية فقد قصر أيضاً عن تصور الارادة العليا في غير الفرد وفاته أن الدولة شخص معنوى لا فرد ولا جملة أفراد

وقد عرض لوك وهو فيلسوف انجليزى أيضاً عاصر هوبز نظرية العقد الاجتماعى بصورة أخرى : وعنده أن الانسان لم يكن ذلك المخلوق الشكس بل هو مخلوق اجتماعى عاش حيناً من الدهر فى سلام دون أن يجد سبباً للخصام فقد كانت الخيرات كثيرة وأسباب العيش سهلة موفورة ولم تكن هناك حاجة بادية للادخار بل ولا سبيل اليه لأن ما قد يدخر ولا يسلم من العطب والتلف والفساد . لكن لسوء الحظ كما يقول لوك اخترع التعامل بالنقود وهذه يمكن ادخارها دون أن يتطرق الفساد اليها فابتدأ الانسان يفكر فى الادخار وابتدأ مع هذا التزاحم والتنافس وأصبح من اللازم أن يوجد حكم قوى نافذ السكامة على الجميع يقضى فيما يعرض من الخصومات !! لهذا اتفق الناس جميعاً فى كل جماعة مع شخص اختاروه ليكون ذاك الحكم وليجمل حريتهم وأنفسهم وأموالهم من عبث العابثين مقابل وضع قوة الأفراد تحت تصرفه فاذا ما خالف شروط العقد القائمة على مصلحة الجماعة حق للغالبية عزله

ولوك مثل هوبز وضع مقدمات فاسدة فوصل الى نتيجة فاسدة . فلا شك فى أن اختراع التعامل بالنقود لم يكن سبب النزاع والخصام . وهو مثل معاصره ومواطنه مخطئ فى فكرة ذلك العقد المزعوم ولكنه

خالقه في مسألة هامة إذ بينما هو يرى يدعو إلى الحكومة المستبدة إذا بلوك يدعو إلى الديمقراطية وسيادة سلطان الأمة وإيكن بطريقة عرجاء . وإذا قلنا أن نظرية هويز وآراءه قد أغرت شارل الأول ملك إنجلترا على الاسراف في استعمال سلطته فلنا أن نقول أن تعاليم لوك زودت الشعب الانجليزى بالمفكرة التى أنتجت انقلاب سنة ١٦٨٨ بعد المقدمات التى سطرها إنجلترا بالدماء . ومما هو جدير بالملاحظة أن ينشأ الفيلسوفان فى عصر واحد . وكأن الله جات قدرته شاء أن تكون قوى إنجلترا المفكرة متوازنة بعيدة فى جملتها عن التطرف من زمن بعيد فلا هى تهالك على الديمقراطية الجامحة ولا هى تستسلم لسلطان الفرد غير المقيد لذا كان تطورها بديعاً ومثلاً طيباً للطبيعة البشرية السليمة التى يحدوها الاعتدال فى سيرها إلى الأمام

يرى الفلاسفة أبعد مما يرى معاصروهم ومن أجل هذا تتعرض آراؤهم وأفكارهم لسوء التأويل والتفسير . كانت آراء لوك ديموقراطية ولكن كان من الممكن أن يساء فهمها ويتطرف أتباعه وأشياعه فى تطبيقها لو لم تكن نظرية هويزقائمة ولها أنصارها

على أن أعظم مقررى نظرية العقد الاجتماعى الفيلسوف الفرنسى روسو . فهو يرى الانسان مخلوقاً نبيلاً ولكن النظم الفاسدة أفسدت ذلك الطبع النبيل فهو من هذه الناحية يتفق مع لوك مع هذا الفارق : انه لم يعز فساد طبيعة البشر بعد سلامتها الى التعامل بالنقود !! وإذا أردنا أن نجمل رأى روسو كما يظهر فى كتابه « العقد الاجتماعى » فيمكن القول

بأن الانسان فى نظره خلق فرداً وعاش قبل أن ينغمس فى شرورا الاجتماع
ناعماً حرّاً فلما دخل حظيرة الاجتماع ! أفسدت النظم طبيعته الروحية
وانتقصت من حريته . ودليلنا على هذا قوله « خلق الانسان حرّاً ولكنه
يرسف أينما سار فى القيود والأغلال . وبينما يظن المرء نفسه سيد الناس
اذابه فى الواقع أكثر اتصافاً بالعبودية منهم وأنا لا ندرى كيف
تم ذلك التغيير ولكن يخيّل إلينا أننا نستطيع تبريره »

ومن الغريب أن روسو ينحى أحياناً على حياة الاجتماع باللائمة
ويتوق الى الرجوع الى ما أسماه الحالة الطبيعية ويمدح أحياناً أخرى ذلك
النظام الاجتماعى وينعت حالة الانسان الأولى بالوحشية فكيف نعلل
ذلك التناقض أو التذبذب بين هذه الفكرة وتلك ؟ كان روسو من
العبريين النادرين ذوى الإدراك الواسع والملاحظة الدقيقة وهذه صفات
لا يمكن معها أن يفوته فهم طبيعة الانسان الاجتماعية . لكن نظرية العقد
الاجتماعى تملكته فكانت كلما هدته عبقريته الى فكرة صحيحة عن طبيعة
العلاقات الاجتماعية اجتذبتة نظرية العقد اليها وهكذا كان يتذبذب بين
فكرة وأخرى . انظر كيف يقول « وقد أحدث انتقال الانسان من
حالة الفطرة والبداءة الى حظيرة المدنية تأثيراً عظيماً فيه فاستحال مجرد
الالهام شعوراً حياً بالعدل واصطبغت آراؤه وأعماله بالصبغة الخلقية التى
لم تكن موجودة من قبل فاستمع لصوت الواجب والحق وكان من قبل
مسيراً برغبانه وشهواته الحيوانية الصرفة واتسعت دائرة أفكاره فأصبح
يحتكم الى عقله وكان من قبل لا يرى الا نفسه ولا يثنى عن ميوله

الروحانية إلا مرغماً . نعم حرم الكثير من مزاياه الأولى ولكنه استعاض
في الواقع خيراً منها فنمت ملكاته وارتقت وامتدت فخرجت من حيز
الذات الضيق الى سهل الاجتماع الفسيح . ورقت مشاعره وتهذبت وسمت
روحه الى منزلة كانت خليفة أن تجعله يسبح بحمد الظروف السعيدة التي
أخرجته من تلك الحال الحيوانية الموحشة الى نور الانسانية لو لم تشوه
مفاسد المدنية تلك النعم وتهبط بتلك المزايا فتجعل تلك الحال الجديدة
أحط درجة من حال البداوة التي خرج منها »

« أجل خسر الانسان حريته الطبيعية بدخوله طرفاً في العقد
الاجتماعي . واذا ذكرنا الحرية البدوية فانما نعني طموحه غير المحدود الى
الحصول على كل ما يسترعى نظره ما دام ذلك في مقدوره لكنه استعاض
منها حريته المدنية وأمنه على ما تملك يداه . ومن الضروري لعدم الوقوع
في الخطأ أن نميز بين الحرية الطبيعية التي لا يحدها سوى قوى الفرد وبين
الحرية المدنية التي تحدّها ارادة المجموع وان نميز بين تلك الملكية التي لا سند
لها غير الحياة وبين الملكية بمعناها الحاضر القائمة على سند صحيح يرتكز
على القانون

« هذا كسب عظيم من غير شك وتعظم قيمته اذا أضفنا الى ما
تقدم ما اكتسب الانسان من الحرية الأدبية فهي التي صيرته سيد نفسه
وكان من قبل عبداً لشهوته . أما الخضوع للقانون الذي نضعه بأنفسنا
لأنفسنا فليس استسلام الرقيق ولكنه خضوع لحارس الحرية وحاميها »
هذه هي فكرة روسو عن الحالتين البدوية والاجتماعية . واذا

جردناها عن الصيغ والقيود التي اقتضتها فكرة العقد وخلصناها من بعض أفكار أملاها حقهده على نظام البيئة التي عاش فيها ونقيمت كتاب العقد مما كان يجرفه تيار فصاحة الكاتب العظيم من المبادئ غير المنتقاة فيلقيه في سلسلة أفكاره الاجتماعية البديعة وآرائه العريضة في الديموقراطية بدت لنا فكرته صائبة متمشية مع أفكار أحدث وأعظم الكتاب السياسيين المعاصرين . ونحن نوصي من يقرأ كتاب العقد — وهو جدير بأن يقرأه كل من يستطيع — ألا يعتبر التفاصيل عقيدة للكاتب ومذهباً والا تعرض لخطر اطراح لباب الفكرة كما فعل الكثيرون فقد أغرق بحر فصاحة روسو زبدة أفكاره ولم يهتد إليها الا القليل ولذلك عزي اليه التطرف والخيال

والآن وقد أشرنا الى كيفية ايراد كل من الكتاب الثلاثة هوبز ولوك وروسو لنظرية العقد فلنحاول المقارنة بين آرائهم . أدرك هوبز ولوك على السواء انه لا بد من ارادة عليا تعبر عن الوحدة السياسية . لكن هوبز ذهب الى أنه لما كان من الضروري أن تكون تلك الارادة فعالة ذات سلطان غير مقيد فلا بد أن تكون في جهة معينة ولا يجوز أن يكون للجماعة عليها شروط ولا يصح أن يوكل لجهة أخرى أى سلطان عليها . فصاحب السلطان لا بد أن يكون فرداً حسيماً أو جملة أفراد على رأى هوبز . وجلى أنه مصيب في أن تكون تلك الارادة العليا فعالة ولكنه مخطئ في أنه لم يرجعها الى الجماعة فعلاً وبعبارة أخرى ان الارادة العليا عن هوبز تعسفية وليست عامة ولا تصلح أساساً يقوم

عليها النظام النيابي الديموقراطي

ولوك يصير على أن تكون الارادة عامة يصح أن يتولى فرد أو أفراد التعبير عنها بشروط تضعها الجماعة فاذا ماخولفت تلك الشروط حق للجماعة سحب تلك السلطة منه . لكن كيف تكون الارادة فعالة ؟ ليس من سبيل غير الثورة اذا ماخولفت الجماعة والنظام الذى لا يقوم الا على الثورة عند أى أزمة لا يصح أن يكون نظاماً اجتماعياً يوصلنا للحياة الطيبة أما روسو فقد توصل الى تعبير ربما كان هو بعينه ما يريد أن يصل اليه سابقاه ولكن خاتهما المنطق . ذاك أن روسو آمن بالارادة العامة ووضعها فى الامة بقوله « أن كلامنا يريد الحياة الطيبة ويصرفه عنها العجز أو عدم ادراكها حق الادراك أو هوى فى النفس أو غير ذاك . لكن هذا لا يعنى أنه يرفض قبولها اذا ما اهتمدى اليها . اذن هناك غرض مشترك يسعى اليه الجميع ويريده الجميع وهو الحياة الانسانية الطيبة فاذا ما اتجهت الارادة العليا اليه فانما تنفذ رغبة الجميع حتى حينما تمنع بالقوة بعض الافراد من الحصول على رغبات عارضة جامحة » . من هنا نرى أن روسو قد أوضح الارادة العامة الفعالة من غير أن يقرر استبدال فرد بالجماعة ومن غير أن يدعو للثورة . ونحن مع « برنار بوزانكيه » نأخذ بهذه الفكرة ونقرر أن الالتزامات السياسية قائمة على فكرة أن الفرد يريد الحياة الطيبة وحالة الاجتماع تحور وتعديل الرغبات المؤقتة العارضة وتصيرها بالتحول والامتزاج ارادة عامة . وطرق التعديل والتحويل وان كانت بالقوة لها مبرر وهذا المبرر يركز على ارادة الفرد ذاته أن يحيا

حياة انسانية طيبة تلك الحياة التي يريدونها ولكنها قد لا يدركها وقد لا يستطيع بقواه المحدودة تكييفها حق التكيف

تلك هي فكرة روسو تبدو ظاهرة اذا جردنا كتاباته عن الصيغ التي اقتضاها العقد المزعوم . ولكننا نأخذ عليه أولاً أن لا سند على هذا العقد . وهو حتى مع اعتبار تفسير كانت «الفيلسوف» الألماني له «وهو أن روسو لم يقصد منه التعاقد الفعلي ولكنه يشبه قيام العلاقات الاجتماعية بعلاقات التعاقد بين الأفراد» نقول حتى مع هذا الاعتبار لا نرى نظرية العقد تبرر قيام الالتزامات السياسية من غير التجاء الى فروض سخيصة . ونأخذ عليه ثانياً كرهه للتمثيل الشعبي وتحليقه في الخيال ليحقق ما يشبه نظام دول المدن المعروفة في نظام الحكم الاغريقي أو جمهورية جنوا مسقط رأسه

اذن أخفق الفلاسفة الثلاثة في تعليل وتبرير خضوع الفرد للجماعة . وأساس خطئهم التشبث بفكرة العقد وعدم ادراكهم أن الانسان اجتماعي بطبعه لا مخلوق مجرد عن غريزة الاجتماع كان يتمتع بقسط لا حد له من الحرية فقدده لما دخل حظيرة المجتمع . وقد رأينا نحن أن الانسان اجتماعي بطبعه وأن حريته تنمو لا تنقص بتطور النظام الاجتماعي وأن القيود التي تضعها الجماعة في صورة القوانين بمعناها الذي نراه نحن ليست إلا حارساً لحرية الأفراد وعاملاً لا بد منه للحياة الاجتماعية فهي خير لا شر ننتقل الآن الى كاتب آخر يفكر من ناحية أخرى ويضع نتائجها على مقدمات من نوع آخر ونعني به بنتام المشتري الانجليزي

والديموقراطية العظيم . ويحسن قبل أن نوجز مذهبه أن نأتى على حال بلده فى العصر الذى كان فيه بنتام من قادة الاصلاح عن طريق القانون ظهر بنتام فى عصر بدأت انجلترا تنسجم فيه الراحة بعد خروجها من حروب نابليون منتصرة وان كانت منهوكة القوى . كان نصيراً للديموقراطية وكان رجال الاعمال بعيدين بحكم النظام الانجليزى وقتئذ عن مجالس النيابة والتشريع فانهزوا هياج الخواطر من كساد التجارة والصناعة الناتج عن ظروف أوروبا العامة وطالبوا بالاصلاح الدستورى فكان بنتام خير من يدعو اليه ويعمل على تحقيقه . لقد كان أرباب الصناعة والتجارة بالانجلترا حينذاك قوة ولكنهم كانوا بحكم النظام بعيدين عن السياسة وقتئذ فاستخدم بنتام هذه القوة ، وبها أوتى من فكر صحيح ونظر سليم استطاع أن يدخل كثيراً من الاصلاح فى الحياة السياسية العملية من غير هدم ولا اضطراب ، وكان بنتام من تلك الشخصيات النادرة التى جمعت الى حب الاصلاح بغض الهدم والمقدرة على وصف العلاج اللطيف بعد تشخيص الداء تشخيصاً ظاهراً . كان ممن أوتى القدرة على اكتشاف العيوب واصلاحها مع المحافظة على روح الجماعة العام وتقاليدها خلافاً لروسو . كتب فى اصلاح القانون والنظام النيابى خاصة وكان نجاحه مذهشاً . لكنه على ما نرى لم يوفق الى تحليل خضوع الفرد للجماعة تحليلاً يتفق مع روحه الديموقراطية السامية

يرى بنتام أن الغرض من قيام الحكومة ينبغى أن يكون توفير أكبر قسط من السعادة لأعظم عدد من الناس وكان يرى أن السعادة

في تغلب احساس اللذة على احساس الألم وأن اللذة نهاية الخير كما أن الألم نهاية الشر . ولما كان كل قيد يسبب ألماً كان القانون مصدر الحدود والقيود شراً ولكنه شر لا بد منه وكانت الحكومة ذاتها مجرد اختيار لأخف الشرور . على هذا الاساس بنى ذلك الفيلسوف العظيم كل أبحاثه وكان في كل مناسبة لا يرى غير القانون ولا يعترف بحق ما لم يكن مصدره القانون الذي ليس إلا مجرد أمر من ذى الساطان . أما حقوق

الانسان الطبيعية فلا يؤمن بها ولا يعترف بوجودها

لكننا اذا جاريناها واتخذنا اللذة والألم مقياسا للسعادة واعتبرنا أن الغرض من قيام الجماعات السياسية إنما هو توفير أعظم قسط من السعادة لأكبر عدد من الناس فاننا لا نوافق على النتيجة التي توصل اليها بوضع تلك المقدمات . ان اللذة وليدة القدرة على تحقيق الرغبات كما أن الألم وليد العجز عن ادراكها . ومما لا شك فيه أن الفرد أقوى في ظل القانون منه مجرداً عن حمايته ورعايته وعنايته . فاذا تقرر هذا — وهو ما لا سبيل الى انكاره — كان القانون وهو مصدر زيادة قوى الفرد مصدراً للذة في الجملة لا مانعاً لها ولا شراً لا بد منه كما قال عنه بنتام بل وسيلة لا بد منها للحياة الاجتماعية ولا غنى عنها ليستمتع الانسان بهذه الحياة على أن الألم واللذة والسعادة احساسات نسبية لا يمكن تعيينها وتحديدتها بصفة عامة . أما القانون فلا يمكن أن يكون بذاته مصدراً لحق الانسان لانه يمكن أن تتغير روحه بتأثير الحزبية أو الطائفة الغالبة في الجماعة . ومن الغريب كما لاحظ هربرت سبنسر أن يتصور انسان

وايس له حقوق طبيعية يخلق هيئة تضع له قانونا يمنحه الحقوق التي يستند اليها نظامنا الاجتماعى

لقد اضطر بنتام وهو نصير الديموقراطية الحديثة وأعظم مؤسسيها فى انجلترا الى القول بأن القانون مجرد أمر وهو شر لا بد منه . وقد نشأ هذا عن اقتراحه أن الانسان خلق ابتداء وتمتع فى حالة البداوة بكامل الحرية فقيده القانون ولما كانت القيود شرا كان القانون ذاته شرا . زعم أنه كان للانسان قبل أن يدخل حظيرة المجتمع نوع من الحرية يستعمله فى الخير والشر على حد سواء فطراً عليه النظام السياسى وهو فى صالحه من غير شك فانتقص من حريته بوضع كثير من القيود عليها . ولكننا أثبتنا أن الانسان اجتماعى بطبعه خلقت معه الروح الاجتماعية وأنه أقدر فى ظل القانون وأقوى وأن الحرية تنمو وتعظم بسيادة القانون وسلطانه

يتأخص مذهب بنتام «فى أن الحكومة والقانون يستمدان وجودهما ودوامهما من نفعهما العام وأن اطاعتها واجبة على أساس هذا النفع وأنه فى الاحوال الاستثنائية والازمات الحادة لا مبرر لمقاومتها وعصيانها الا على أساس هذا النفع وأن الغرض من قيام الحكومات وسن القوانين انما هو توفير أعظم نصيب من السعادة لأكبر عدد من الناس فى كل وحدة سياسية ومقياس هذه السعادة أربعة أمور : وفرة القوت والرخاء والمساواة ، والامن وهو أكبرها شأنًا وأعظمها أهمية »

يقول بنتام ان نفع واسعاد غالبية الشعب هما الغرض من قيام الحكومة والمبرر لدوامها وهذا صحيح . لكننا لا ندرى هل أدخل فى

حسابه أن حياة الشعوب ليست محدودة كحياة الأفراد ولكنها تكاد تكون أبدية كما لا ندري ان كان أدرك أن اللذة والنفع قد يتعارضان . غير أنا نعلم علم اليقين أن أعمار الشعوب طويلة جداً وأن الحكمة تقضى بإدخال الأجيال القادمة في حسابنا وأن توفير أعظم نصيب من السعادة اليوم لا كبر عدد من الناس والحرص على هذا دون حساب الاعتبارات الأخرى قد يسبب أكبر نكبة لأكثر عدد من الناس في مستقبل جماعة سياسية معينة وأن الحرمان المؤقت والشقاء المؤقت قد يكون من وراءهما الرخاء والهناء في المستقبل القريب أو البعيد . روى أن ديموستوكليس السياسى اليونانى الشهير اقترح بناء أسطول من بعض أبواب إيرادات دولته وكان معارضوه يرون استخدام المال فى تخفيف آلام عدد غير قليل من مواطنيهم لكن من حسن الحظ أو قل بعد النظر وفق المجلس الى الاقتناع برأى السياسى العظيم فأنشئ الأسطول . ويقول المؤرخون أن ذلك الأسطول الذى استلزم بناؤه بعض الحرمان والالم نجى اليونان فيما بعد بل نجى أوروبا كلها من شر غزوة فارسية لو وفقت لكادت المدينة على غير ما نراها اليوم . والامم الغيورة على كرامتها وكيانها اليوم ترى الفخر كل الفخر والنفع كل النفع فى صد هجمات العدو والمغير ودفع اعتدائه بأى ثمن حتى ولو كان هذا الثمن تضحية أعظم نصيب من سعادة أكبر عدد منها . وهذه انجلترا أيام الحرب العالمية ما ذا عانت ؟ لقد كادت تعد لقمات من ليسوا فى صفوف القتال من أبناءها لتزود المحاربين بأثم عدة وأوفى زاد ومثلها فرنسا وأعظم منها ألمانيا . ضحى الجميع بسعادة وهناء أكبر عدد من الأبناء مؤقتاً لا نقاذ

مستقبل البلاد . وإذا أحلنا هذه الملاحظات محلها بدا لنا أن الأسس التي بنى عليها بنتام بحثه غير ثابتة وإن كانت تفاصيله في كثير من المواطن معتبرة للآن من مفاخر الفكر البشري ، وأنا إذا اتخذنا هذا الأساس دعامة نقيم عليها بحثنا في تبرير قيام الالتزامات السياسية لا يمكن أن نخطو كثيراً . وكيف يمكن أن يخطو بنتام بعيداً في هذا السبيل وقد ينادي صراحة بأن القانون شر لا بد منه وأن الحكومة ذاتها اختيار لأخف الشرور ؟ خرجنا من بحثنا هذا إذن على أن بنتام أيضاً لم يوفق إلى تبرير خضوع الفرد للجماعة دون تضحية الحرية وأن فكرة السعادة والنفع العام لم تمحص التحصيل الكافي . ولو اهتمدى الكاتب العظيم إلى أن الروح الاجتماعية اقترنت بوجود الإنسان وأن الاجتماع مصدر القوة واللذة لسلك في إيراد بحثه طريقاً آخر

وإذا لم يكن بنتام المشرع الانجليزي العظيم قد نجح في تبرير خضوع الفرد للجماعة فهل نجح تلميذه جون استيورت مل ؟ استند مل كما استند أستاذه إلى فكرة النفع فقد كان من النفعيين لكنه رجع هذا النفع العام إلى الإنسانية الخالدة فأدخل في حسابه بالضرورة الاجيال القادمة والجماعة الحاضرة سواء بسواء وبأدخل هذا التعديل على مذهب أمامه أضاف إلى نظرية النفع عاملاً مهماً . يستند مل كذلك في أبحاثه كما يظهر من رسالته البديعة في الحرية على التفرقة بين ما هو متعلق بالفرد وبين ما هو متعلق بالجماعة وهذه التفرقة هي كل ما نأخذه عليه . لقد اعترف هو بأن كل ما يمس الفرد يمس الجماعة حتماً فكيفنا باعترافه هذا

مؤونة تنفيذ فكرة هذا التحديد . ويكفى أن نقول هنا أن هذا الأساس الذى بنى عليه مل رسالته فى الحرية عَرْضُهُ لمناقضة أهم مبادئه فى مواطن كثيرة . فقد استجاز مثلاً وهو من أعظم أنصار الانفرادية قهر النرد على تنفيذ ما يسميه علماء القانون بالالتزامات الطبيعية وهى كما نعلم لا تستند الا الى واجب أدبى بحت !! أليس هذا قولاً صريحاً بوجوب تعليم الناس الأخلاق باشراف القانون عليها مباشرة؟ لكن هذا هو ما انساق اليه مل بالاسترسال فى فكرة التحديد حتى لقد قرر أن السارق والذى يمتنع عن انقاذ غريق كان فى مقدوره أن ينقذه يجب أن ينال الجزاء بيد القانون على حد سواء . أفليس هذا القول صريحاً فى أنه يجب أن يتدخل القانون فى تعليم الفرد الشجاعة والمروعة وبالاختصار تعليمه الأخلاق؟ فاذا علمنا أن مل نفسه يحارب فكرة تدخل القانون فى تعليم الأخلاق مباشرة علمنا الى أى حد سيق الكاتب العظيم لمناقضة نفسه . لقد خلط بين ما هو من اختصاص الأخلاق وما هو من اختصاص القانون وكان هذا الخلط نتيجة اصراره على تحديد ما يمس الفرد وما يمس الجماعة كأنهما شيئان غير مترجرين أو على الأقل مشتبكين

قال الكاتب متأثراً بمذهبه : « قد تبدو فكرة عدم الحاجة الى تقييد سلطة الناس على أنفسهم من الأمور البديهية . لكن ان جاز التسليم بهذا القول أيام لم تكن الحكومات الديمقراطية سوى مجرد أمل نحلم بتحقيقه يوماً من الأيام أو شيئاً قرأنا عن حدوثه فى الزمن الماضى البعيد فلا يجوز التسليم به اليوم وقد أدركنا أن حكم النفس (الحكم الذاتى

(Self government) وسلطان الناس على أنفسهم عبارات لا تعبر عن الواقع تعبيراً دقيقاً . ففريق الناس الذى يقبض على أزمة الحكم ليس نفس المحكومين . وما يسمى بالحكومة الذاتية ليس حكم كل فرد نفسه ولكنه خضوع كل فرد لجميع من عداه من أفراد الجماعة . وما يسمى بإرادة الشعب لا يعنى فى الحقيقة والواقع سوى إرادة أكبر عدد منه أو الغالبية أو بتعبير أدق تلك الفئة التى نجحت فى حمل الناس على اعتبارها أغلبية . فنحن نرى امكان استبداد جزء من الشعب بالجزء الآخر وعلى هذا فالتخاذ الحيلة لمنع وقوع هذا الاستبداد لازم لزمومه فى منع سوء استعمال أى سلطة أخرى »

هذا الكلام صحيح من وجوه ، ومخاوف « مل » لها مبرر لحد ما ولكن المبالغة فى إثارة المخاوف والحذر من النظام النيابي وليدة فكرة التفرقة بين الفرد والجماعة وإهمال فكرة أن هناك مصالحة مشتركة يريد بها الجميع لا الفرد ولا الجماعة منفصلين

راعت جون استيورت مل تلك الصورة فوجه قواه وجهوده ومنطقه لاستنباط المبادئ ووضع القواعد لوقاية الفرد من استبداد الجماعة وسلطانها فدافع عن الانفرادية ذلك الدفاع القوى الذى خصص له أكثر من سدس رسالته فى الحرية . لكن هذه الحماسة وهذا الدفاع لم ينسياه أن الجماعات مسيرة فى الواقع بالتزامات وأن القانون لا بد منه فأخذ فى تبرير قيوده وبيان مداها ولم يسعه الا التسليم بأنه « كلما كان هناك ضرر أو خطر معين يهدد الفرد أو الجماعة خرجت المسألة من نطاق الحرية

وأصبحت ضمن دائرة الأخلاق أو داخل منطقة القانون » وهذا قول نقره عليه من غير شك لأنه رد قوى على نظرية تحديد المناطق — مناطق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة — التي يأخذ بها ويدافع عنها. ويلاحظ لنا أن مل وضع نصب عينيه (قبل أن يكتب) فكرة واجتهد في تقريرها. لكن بعد نظره ودقة ملاحظاته وسلامة منطقته وإخلاصه للحق كانت تضطره من حين لآخر إلى الخروج عما وضعه لنفسه مقدماً لإرضاء منطقته وإدراكه

يقرر في جملته القصيرة أن كل ما ينتج عنه ضرر للغير يجب أن تقيده النصوص القانونية العامة وكل ما يحتمل أن ينجم عنه هذا الضرر يترك لسلطان الأخلاق وما تبقى بعد ذلك يكون للذاتية أو الانفرادية Individuality لكن أى شيء يبقى للانفرادية ؟ لا شيء . إذن فكرة تعيين المناطق لا تثبت أمام الواقع وإذا ثبتت فلا يمكن أن تعنى إلا أن القانون أو إرادة الجماعة الممثلة على الفرد لا يمكن أن يكون إلا مجرد تحكم وإذلال ووسيلة لقتل الشخصية . لكننا نقرر أن اعتبار الفرد والجماعة عنصرين متنافرين ذوي مصالح متضاربة يناقض البدهة التي تقرر حالة الاجتماع

لا يدعو (مل) إلى الفوضى ولا يقلل من شأن القانون ولكن الرعب يكاد يخضع قلبه إذا ما تخيل ذلك الشبح المفزع شبح استبداد الجماعة بالفرد فوضع شقة حراماً وأنذر بضيايع النبوغ والرقى إذا ما اقتحمها الجماعة سواء عن طريق القانون أو عن طريق الرأي العام. لكن أليس ذلك

الليزالمسدود الذي يحاول وضع الفرد فيه ادعى للقصور والجمود من امتزاجه بالروح العامة واختلاطها به واتساع مداركه وأفكاره بتعديلاتها وتحويرها تحت تأثير النقد سواء كان عن طريق الرأي العام أو عن طريق القانون ؟ ان مبدأ تدخل القانون لحماية الغير وللمجرد هذه الحماية له من غير شك قيمته . لكن اصرار « مل » على تحديد التخوم بين النفس والغير وجعل هذا التحديد لا نوع التدخل وطبيعته وأثره المرشد والهادي قد جره الى مناقضة مذاهبه أشد مناقضة

أنظر مثلاً كيف يبرر نصير الحرية والانفرادية تدخل القانون في تحريم الزواج على من لا تظهر فيهم القدرة على القيام بما تتطلبه الأسرة من الحاجات لاحتمال وقوع الضرر على الأطفال من طريق فقرهم أو على غيرهم من طريق ازدياد عدد السكان مع عدم وجود مورد ثابت للرزق !! جون استيورت مل نصير الحرية والانفرادية ومن كتاب الاقتصاد السياسي ينساق بفكرة غير ناضجة الى الدعوة الى تدخل القانون هنا لاحتمالات واهية ! لست أشك في أنه من اللازم أن يحرم الزواج أحياناً ولكن لا على هذا الأساس . ان وجه الغرابة ليس في أنه يستحيل أن يدرك المشرع قوى الفرد الكامنة الممكن أن تواجه ما قد يعرض من مسئوليات الحياة الزوجية القادمة فتعالجها بكفاءة وحماسة لم يكن من السهل تقديرهما مقدماً ولا في أن العطف الأبوى والزوجى وواجبات الأسرة من أقوى الدوافع على الكد والسعى فقط بل في أن مبدأ مل الغالب ضد كل تدخل من هذه الناحية

الحق أن ليس الذات أو الغير غرضاً قائماً بذاته ولكن الحياة الطيبة هي الغرض الذي ينشده الجميع . فإذا تدخل القانون قائماً يتدخل للصالح العام وهو تحقيق هذه الحياة الطيبة . ولما كان كل فرد لازماً للجماعة فلا تفهم قط كيف تكون هناك شؤون فردية لا تهم الجماعة

ان كل ما يتعلق بسلامة الفرد العقلية والخلقية والبدنية يجب أن ينال شطراً من عناية القانون فإذا تعارضت الحرية الفردية مع الصالح العام فلا بأس من توضيحها . وعندنا أن الحد الوحيد لتدخل القانون هو أن لا تمس المسؤولية الشخصية بحمل الأفراد على الاكتاف اذا أمكن أن يثبتوا على أقدامهم لأن هذا حقيقة يقهر النبوغ ويميت القوى المفكرة المبتكرة

حدث بمصر أن ظهر لغم بالسواحل بالقرب من جهة تدعى المعديّة ولعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة انفجر فذهب ضحية انفجاره عدد من الصيادين . لقد علم رجال الحكومة بظهور اللغم ولكنهم لم يقهروا الناس على عدم الدنومنه بل تركوا لهم كامل الحرية فهلك من اقرب . هذا الحادث المؤلم يوضح مسألة الرغبة الحقة والرغبة العارضة الطائشة أتم ايضاح فأما الرغبة الحقة فارادة الصيادين المساكين أن يعيشوا عيشة بعيدة عن كل خطر لا موجب له وأما الرغبة العارضة فعرفة ماهية ذلك اللغم . فإذا كانت الجماعة في شخص العمدة أو رجال السواحل منعت المساكين من أن يقتربوا من اللغم الخطر كان عملها ذلك متعارضاً مع الرغبة المؤقتة أو الظاهرة ولكنه في الوقت ذاته معبراً عن الارادة الحقة ارادة السلامة

أما إذا أردنا أن نطبق نظرية « مل » وفرضنا أن ليس للضحايا أى قريب أو ولد أو زوجة فانا لا نجد على السلطات الحاكمة أى لوم لأنها انما تطبق فكرة ترك الفرد يفعل ما يشاء ما دام لا يمس عمله الغير حتى لا تقيد حريته . وهنا تظهر قيمة الفكرة فان رغبة الفرد الحققة ذاتها خولفت بعدم التدخل واذا كانت الحرية هى ممكنة تحقيق الرغبة ظهر جلياً أن عدم التدخل . يهدد الحرية فى مواطن كثيرة . ان الصالح العام لا مصلحة الغير ولا مصلحة الذات باعتباره ذاتاً أو غيراً هى التى تدفعنا للعمل وهى دون غيرها التى تملى القيود . فنظرية مل فى تفسير الالتزامات السياسية نظرية باطلة كذلك

استعرضنا فى هذا البحث آراء أعظم فلاسفة الغرب فى القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ورأيناها تصل من طرق مختلفة الى نتيجة واحدة وهى أنه كان للفرد غير مجتمع نوع من الحرية أفقده القانون ونظام الاجتماع الكثير منه وكان من الطبيعى وهم متشبعون بهذه الفكرة أن يعتبروا كل قيد اعتداء على تلك الحرية وأن يعجزوا عن تعليل قيام الالتزامات السياسية تعليلاً لا يتهم القانون والحكومة بأنهما شر لا بد منه أو بأنهما انتقصا للحرية

ونحن نعتقد مع « برنار بوزانكيه » أن تبرير الالتزامات السياسية تبريراً لا يتهم نظام الحكم ولا يعتبر القانون والحكومة من عوامل انتقاص الحرية لا بد أن يركز على فكرة اتحاد ارادة الفرد بارادة الجماعة التى يعيش فيها لأن وجهة الجميع الحياة الانسانية الطيبة ولن تكون الحياة

طيبة الا اذا توفر الأمن وسهلت أسباب العيش الشريف
واذا كان الأمن والرخاء والسلامة أغراضنا جميعاً وينبغي أن تنوجه
لتحقيقها قوى الجماعة وجهودها كان كل ما يوصل الى تحقيقها غير مخالف
لارادة أى فرد تلك الارادة الحقة . فاذا حاد بنا عنها قصر نظر أو قلة
ادراك أو مصلحة شخصية عارضة مؤقتة كاذبة خادعة وحولتنا الجماعة عنها
الى الرغبة الحقة ولو قهراً لم يكن ذلك القهر اعتداء على الحرية أو انتقاصا
لها لأننا اذا أطعنا القاتون فانما نطيع أنفسنا ولأن هذا القانون هو الوسيلة
لتحقيق أغراضنا الصادقة . واذا أخذنا بالفكرة التي حاولنا تقريرها بالكلمة
التمهيدية اتضح لنا عدم ضرورة الالتجاء الى نظريات العقد الاجتماعى
والسعادة وتحديد ما يتعلق بالجماعة وما هو من شأن الفرد خاصة والأبوة
والأمومة ومجرد القوة والحق الالهى المخول للملوك فى حكومة الشعوب
الى غير ما هنالك من النظريات العديدة فى تبرير خضوع الفرد للجماعة
على وجه العموم

قد تكون القوة أو الغلبة أول مظهر من مظاهر السلطان ولكن
من الخطأ اعتبار الظاهرة أصلاً وإهمال التطورات التي ساقط اليها نفس
الطبيعة البشرية . وليس من يتمسك بالظاهر وينكر التطور الا قائل ان
الانسان ليس هذا المخلوق الراقى ولكنه ذلك البدوى الساذج البسيط
غير المصقول . لكن الانسان الراقى اليوم حقيقة لا شك فيها وقد صار اليها
بالتطور فهذا التطور لا شك فيه ودليله الذى لا ينقض وجود هذا الانسان
سيد شهواته وسيد الماء والهواء ومسخر قوى الطبيعة لمنفعته ورفاهيته .

والقانون والحكومة هما أهم مظاهر هذا التطور وليس من عوامل انقراض الحرية . فما القانون كما ينبغي أن يكون إلا الارادة العامة العليا للجماعة ولايست طاعته الا طاعة للنفس

ومن الحكمة بل من اللازم ألا يتدخل القانون لأبعد من ازالة المراقيل التي تعترض سبيل النمو الذاتي فاذا فعل أكثر من ذلك فقد يفوت الغرض منه ويكون على الانسانية حربا واذا أغفل المشرع اعتبار هذه الحقيقة لدى وضع القوانين فلن يكون إلا هادماً لأن كل ما يهدم الفرد يهدم معه الجماعة التي قوامها الفرد في ظل القانون والنظام

ومن المهم أن نذكر أن للرأى العام أثراً في تكييف الفرد يكاد يفوق أثر القانون العام وأنه على قدر نمو الشخصيات المستقلة العامة في الجماعة تكون قوة الجماعة وأثرها في الوجود فاذا اضمحلت الشخصيات المستقلة اضمحل معها استعداد الجماعة للرقى فتضعف وتتدهور بتدهور القوة المنشئة المبتكرة . ولا تنشأ الشخصيات المستقلة الا في جو من الحرية لأن غذاءها التفكير والبحث والعمل المستقل . وخير وسيلة لنمو الشخصيات المستقلة والاعتماد على النفس ترك المجال الكافي لتربية الملكات الفردية ونموها بعد تمهيد الطريق لذلك بازاحة المراقيل من سبيله وأعظم العقبات في سبيل النمو والنهوض سلطان العادة . فاعداد النفوس لتكسير قيود العادة كلما كان ذلك لازماً يساعد المصلحين كثيراً لأن العادة قوة رجعية تعوق تقدم الجماعات وتعرقل حركات الاصلاح وتعمل على بقاء كل حالة توطدت أركانها وأصبحت مألوفاً وان ظهرت ضرورة العدول عنها لغيرها

قال الاستاذ جنكس أحد الكتاب الأمريكيين في سلطان العادة
بعد أن رده الى غريزة أسماها القصور الذاتي العقلي والخلقي Mental &
moralinertia

« الجمود أو القصور الذاتي العقلي والخلقي هو كراهة المرء التحول
من قديم ألفه الى جديد لم يتعوده . قليل من الناس يدرك عظيم خضوعنا
لسلطان العادة وعجزنا عن الابتكار وأقل منهم من يعلم ما تستهدف له
الانسانية من الضرر تارة وما تجنيه من الخير تارة اخرى من وراء تلك
الصفة أو بالحرى الغريزة البشرية ومع هذا فلا يكفينا إقامة الدليل على
ما لسلطان العادة من القوة والأثر الا مجرد القاء نظرة بسيطة على سلوكنا
وتصرفاتنا في حياتنا اليومية

« يكاد أفراد كل طبقة رجالا ونساء لا يحيدون قيد شعرة عن حكم
العادة سواء كان ذلك في انتقاء شكل الملابس أو نوع الطعام أو طريقة
إعداده أو كان في اختيار ضروب اللهو والتسلية . وليس ذلك لأنهم
فكروا في أفضلية هذا على ذاك بل لأن غيرهم من الوجهاء أو المتأنفين أو
الأغنياء أو من كانت لهم شهرة خاصة اتبعوه ولأن الجرى على مثال الغير
أسهل من التفكير والابتكار . نعمل الشيء لأن الغير يعمله أو لأنه
يظهر لنا كأنه يعمله فنحاكيه ثم نتعوده ونجرب في تيار العادة من غير
أن نفكر حتى في الاتجاه الذي نسلكه . ولهذا الجمود (أو القصور الذاتي)
الذي يقف بنا عند حد الاتباع ويقعد بنا عن الابتكار أعظم أثر في حياتنا
الاجتماعية بكافة مظاهرها ونواحيها . ينخرط الشخص في سلك حزب

سياسي معين ولمجرد هذا يبقى دائماً ديموقراطياً أو جمهورياً مثلاً ولو تغيرت مبادئ الحزب أو اتخذت السياسة العامة مجرى غير الذي كانت تسير فيه بتأثير الحوادث والتطور . وليست المبادئ التي توحى للناخبين دائماً بانتخاب زيد أو عمرو ولكن الميل الى احتذاء مثال الغير هو الذي يدفعهم الى التصويت لهذا أو ذاك لأن الاتباع أسهل من التفكير المستقل « وليس أثر سلطان العادة ظاهراً في حياتنا اليومية والسياسية فقط ولكنه يتناول التربية والدين كذلك فأنت ترى أن طرق تربية أبنائنا تكاد تكون واحدة وتبقى كذلك حتى ينتهج نابه مفكر أو حتى جرى متهور سبيلاً جديداً فيتبعه آلاف الناس من غير بحث ولا نظر وهكذا تتغير الطرق والأساليب باتباع الغالبية خطى الأقلية المفكرة أو الجريئة كذلك يتبع الناس تقاليد الكنيسة التي ألفوها منذ نعومة أظفارهم بلا نظر فيما قد يكون بين نظم الكنائس المختلفة من الفوارق في الشكل أو في الجوهر والمبدأ بل يؤدّون طقوساً دينية لأنهم درجوا على ذلك وتعودوه من غير أن يفكروا تفكيراً جديداً في مقدار تأثيره على النفوس والمشاعر . وإذا نظرت الى الذين يصيبون نجاحاً في هذه الحياة سواء كانوا من رجال الأعمال أو التربية أو السياسة وجدتهم من أولئك الذين أوتوا القدرة على تكسير قيود العادة والتخلص من أغلالها بنفض الجمود عن أنفسهم .

«ولا يسعنا ترك هذا البحث قبل أن نشير الى ما تلك الصفة من المزايا : انها من أهم عوامل تماسك بناء العالم الاجتماعي والذي يجعلها كذلك هو

صفقتها الجمعية أيضاً . نخضوع الجماهير الغفيرة من الأفراد لحكم العادة أو بتعبير آخر ما فيهم من صفة القصور الذاتي هو الذي وحدهم تحت لواء العشيرة أولاً ثم كوّن منهم أخيراً هذه الجماعات السياسية العصرية وهو الذي يساعد على ضم صفوفهم للعمل المتحد في سبيل المصلحة المشتركة وهو الذي ساق الى تطور الجماعات من حالة عدم القرار الشبيهة بالفوضى الى حالة الخضوع للنظام والحكم الرشيد »

هذا ملخص رأى الكاتب الاميركي المحقق في مدى سلطان العادة ونحن اذا ضربنا صفحاً عما ورد به من الخلط بين المحاكاة أو التقليد أو الاعتياد نجد أنه أصدق تعبير عما نستشعره جميعاً . فجمهور الناس يحس بميل قوى لاستبقاء القديم على قدمه وينفر كلما دعي الى تغيير ما ألفه . فاذا ما تركنا عادة لأخرى بالمحاكاة أو بتأثير قوة الزعامة الخ تساط علينا سلطان هذه العادة الجديدة حتى ليكاد يحبس عنا منافذ الفكر المستقل والنظر والبحث الحريين . لكن تربية الشخصية تضعف من قوة ذلك السلطان والعالم الصحيح ورياضة الفكر على الابتكار يحميان الجماعة لحد كبير من الخضوع للعادات الضارة كما أن الحجر على حرية الفكر وابداء الرأي وحرية العمل وتفشي الجهل تعمل على قتل الشخصية بتربية النفوس على الخنوع والاستسلام والفكر على الركود والجمود ولنا في صعوبة انتزاع بعض العادات الضارة من الطبقات غير المتنورة وسهولته في الطبقات المستنيرة أصدق دليل على صحة ما نذهب اليه

فاذا نظرنا في علاقة الفرد بالجماعة فلا ينبغي اغفال ما لسلطان العادة

من القوة والآثر وإذا فكرنا في الترقية من طريق التشريع فليس من المأمون أن نفعل حساب هذا السلطان ولا نبالغ كثيراً أن قلنا أن سلطان العادة وقوتها الرجعية أعظم العوائق في سبيل التشريع الاصلاحى . وإذا فكرنا في حماية الحرية من التشريع السيئ فلنفكر في حمايتها أيضاً من سلطان العادة

ونحن اذا رجعنا الى التاريخ العام وجدنا الأدلة تتراحم على تأييد ماذهب اليه . نهضت شعوب وانحطت اخرى فاذا بحثنا عن علة النهوض وجدناها في التربية الاستقلالية سواء عمل لها عمداً بوسائل صناعية أو أملت حالات الجماعات الخاصة . واذا تتبعنا أسباب الانحطاط وصلنا إلى أنها في الضغط على حرية الرأى والعمل سواء كان ذلك من جانب الهيئة الحاكمة أو من طريق الرأى العام أو كان ناشئاً عن تربية سيئة .

كانت مصر وفارس والهند والصين أمثلة جيدة للإنتاج المادى والفكرى والقوة والمنعة فصارت اليوم نهباً بين أيدي المستعمرين لأن الحجر على حرية الفكر والعمل بشئ الوسائل قتل الشخصية فيها وأمات في الافراد القوة المبتكرة فاستحالت تلك الجموع البشرية العظيمة كتلا من العجزة المستسلمين وسهل على حكامهم وزعمائهم التصرف فيهم كما يتصرفون في أمتعتهم فضعف الجميع وأضحوا لقمة للطامعين

فمصر مثلاً كانت دولة متمدينة تنطق بعظمتها الاكتشافات الحديثة بوادى الملوك وغيره أيام لم تكن انجلترا سوى مجموعة من البرابرة المتوحشين بلا شخصية معينة بل كانت فرقا تعيش على البداوة الاولى

ولكنها الآن قابضة على مصير مصر بيد قاسية تتحكم في مورد حياتها وتنغل في جميع شؤونها ولم يتم ذلك اتفاقاً ولكن لأننا ضعفتنا وكانوا أقوىاء وويل للضعيف من القوى . ولست أتردد في القول بأن الذي نزل بمصر من سماء مجدها الى هذا الحضيض انما هو انحسار الشخصيات المستقلة الحرة القوية بالمبالغة في تقييد حرية العمل بشتى الوسائل عن قصد وعن غير قصد فاستحالت تلك الامة مصدر العرفان والنور الى هذه الامة العاجزة التي لا يكاد يكون لها مفخرة اليوم سوى تاريخ غابر مجيد . ان أصل البلاء موت القوة المنتجة فكيف ماتت ؟ حدثنا المؤرخون أنه أتى على مصر حين من الدهر كانت فيها الحرف بالوراثة فما كان يصح أن يكون ابن الطبيب نحاتاً ولا ابن المهندس جندياً الخ وأن القسس اختكروا بعض العلوم . وحدثونا كذلك بأن عادة تقديس القطط حدث بالجندي المصري الباسل الى أن يترك الفرس يستولون على بلاده يوماً ما لأنهم استاقوا أمامهم قطعاناً من القطط وهو يحرص على ألا يزعم تلك المخلوقات المقدسة كما عاموه ! كانت نتيجة الحجر أن اشتغل اناس فيما لا يميلون اليه وحرّم على اناس الاشتغال فيما يميلون اليه فقبر النبوغ وهو لا يورث ووقف التقدم لأنه وليد النبوغ والانتاج . وهل يشك انسان في أن انهزام صفات الجنديّة المصريّة أمام سخافات وأباطيل الا أثر من آثار ذلك الحجر الاثيم على حرية الفكر والعمل

وعندى أن انحطاط مصر المادى والأدبى ووقوف الانتاج كان بسبب ذبوع أمثال تلك العقائد وتنفيذ أمثال تلك التعاليم المؤسسة على

الحجر على حرية الفكر والعمل . ودليلنا على هذا الفرق بين حالة مصر في
العصور الأولى وحالها اليوم . ويؤيد مذهبنا أن مصر كانت قوية أيام محمد
على فلما تألبت عليه أوروبا ووضعت قيودها الثقيلة على البحرية المصرية
والجيش المصري انضمرت تلك القوة بتأثير الحجر وفي عهد اسماعيل
زاد الضغط الانجليزي واستمر في زيادته حتى أصبحنا بعد احتلال الانجليز
لبلادنا نحو الأربعين عاماً ولا نستطيع صنع ابرة وقد كنا من نحو مائة
عام نصنع المدافع ونبنى الأساطيل . وبعد أن كنا نهدد الاستانة ونخضع
الوهابيين واليونان في جولة أصبحنا عرضة لأن تهددنا أية أمة صغيرة .
ذاك لان الاحتلال والاستعمار والدهاء الانجليزي وضع القيود الثقيلة
على كل عمل في سبيل نهوضنا : ألغت المدارس الحربية والفنية وقتلت
الروح الادارية وكادت تقضي على القومية المصرية ذاتها حتى أصبحنا
في يدها كالأكرة تحركها كيف شاءت

ولست أنسى قط يوم كنت وأنا بالسنة الثالثة الابتدائية أقرأ
برنامج الجغرافيا في كتاب ناونلي باللغة الانكليزية وأنا لا أكاد أفهم لم
لا أقرأ الدروس باللغة التي أفهمها أكثر من كل لغة غيرها . ولست أنسى
ما حبيت حيرتي وأنا أجوب مكتبات القاهرة أبحث عن كتاب بالعربية
أراجع فيه دروس الهندسة وقد أبيع تدريسها بالعربية لأول مرة بعد
المحاولة الانجليزية الشريرة للقضاء على لغة البلاد . كنا سنة ١٩٠٨ لا نجد
كتاباً للهندسة مكتوباً بالعربية لغتنا الا بشق الأنفس لأن انجلترا شاءت
هدم البلد فخرمت التدريس بلغة البلاد فبادت المصنفات بالعربية .

والآن ونحن في سنة ١٩٢٥ وبعد أن رفع هذا القيد الأثيم ترى مصنعات بالعربية في الهندسة والحساب والجبر وحساب المثلثات والعلوم الطبيعية والكيمائية والزراعية والقانونية الخ الخ. هذه مسائل بسيطة في ذاتها ولكنها كبيرة الدلالة على أن الحجر يमित الانتاج ويسير بالجماعات الى الانحطاط وأن انحطاط مصر والشعوب الشرقية الاخرى التي كانت فيما مضى مثالا للرقى والنور انما كان نتيجة شكل ما من أشكال الحجر وتقييد حرية الفكر والعمل . وكما ازددنا تأملا وتفكيراً ازددنا يقيناً بأن المبالغة في القيود تमित الامل والحرية تحيها . هذه اوربا خضعت حيناً لما كان يسمى بالامبراطورية الرومانية المقدسة ففنت شخصيتها حيناً في شخص تلك الامبراطورية وكان الضعف والانحطاط غالبين في شعوبها . فلما هبت ريح القومية المنعشة اكتسحت تلك السلطة وفكت القيود فسارت اوربا في سبيل التقدم بخطى الجبارة . وكانت مصر والشام وبلاد المغرب بلاداً بها كثير من الحياة ولها أثر فعال ظاهر في العالم السياسي والاقتصادي قبل أن يدعها الترك بمساعدة الحرمة الدينية فيما يسمونه الخلافة فلما أدجت فنت شخصية تلك البلاد في تلك الخلافة واستجالت موارد الاستغلال الشخصي حتى اذا ما ضعفت تركيا وعجزت عن الدفاع عن تلك الكتلة البشرية التي لاحول لها ولا قوة اختطفها أيدي المستعمرين البلد تلو البلد ثم أخذت تتمزع منها الحياة بوضع شتى القيود وغدت على ما نراها اليوم من الانحلال والضعف والاستكانة والاستسلام بفقدان الاعتماد على النفس وموت القوة المبتكرة بموت الشخصية المستقلة .

فروض القيود الثقيلة على الحرية باختلاف مظاهرها والاستسلام للعادة
وسلطانها تهوى بالشعوب الى الحضيض
فاذا قلنا أن القانون لا بد منه لقيام الجماعات وبقائها ورخائها وإذا
قررنا أن التقاليد والعادات دعائم لا بد منها للحياة الاجتماعية المتماسكة فلا
يصح أن ننسى أن الافراط في الحجر يخضع الناس لقيود ثقيلة تهدم
الاستقلال اللازم للنمو الذاتي وتقلل الانتاج باضعاف المسؤولية الشخصية
وقوة الابتكار والانشاء : فليراع المشرعون ذلك وليحذروا استحالة
القوانين آلات للهدم بدل البناء وليعمل المصلحون حساباً لسلطان العادة
ليضمنوا خدمة الانسانية خدمة صادقة

الفصل الرابع

الدولة

١ - ما هي الدولة

أتينا كثيراً على ذكر الدولة فما هي ؟ لا أريد أن أسرد طائفة من تلك التعاريف الشائعة (مع اعترافى بدقتها وفضل واضعها) قبل أن أحاول تعرف ماهيتها من المقدمات التي بسطتها في الكلمة التي صدرت بها هذا البحث . ومن الضروري أن أقول ابتداء أن الدولة ليست شيئاً مادياً ولكنها شيء معنوي ذو آثار مادية بالضرورة . فالدولة غير الحكومة وغير الوزراء وغير الملوك وغير الشعب وغير البرلمان وان كانت هذه كلها وكثير غيرها من النظم من أسس الدولة

قررنا أن الانسان اجتماعي بطبعه وأثبتنا صدق هذا القول المأثور اثباتاً لا يترك مجالاً في صحته . فاذا كان الانسان يعيش جماعات وكانت الرغبات الحققة لأفراد الجماعات البشرية المختلفة لا تسود قبل أن تتحول وتتعدل الرغبات العارضة الوقنية كان لابد اتقاء للفوضى ولما ينجم عن الاصطدام والاحتكاك من ارادة عليا توجه وتنظم جهود الأفراد الى غاية تلتقى عندها الرغبات الفردية بعد أن تحور وتتعدل الى ما يحقق الغرض

المشترك للجميع وهو الحياة الطبيعية حياة الأمن والرخاء . هذه الإرادة العليا الفعالة في كل جماعة سياسية مستقلة هي الدولة

والدولة نمو وتطور اجتماعي تقتضيه نفس طبيعة الانسان الاجتماعية لأنه لو لم يكن هناك غرض مشترك لما كان اجتماع . وإذا قلنا أنها نمو وتطور فانا نعني أنها لا تمنح ولا تعطى ولكنها تنشأ بتوفر أركان خاصة لا بد منها لقيام الدولة . ولا يمكن أن تمنح جماعة سياسية جماعة أخرى وجوداً يصح أن يسمى دولة إذ لا يمكن أن تكون الجماعة الثانية دولة مالم تكن فيها هي العناصر اللازمة لكيان الدولة وحياتها وبقائها

وما دامت الدولة هي الإرادة العليا الفعالة في الجماعة فلن تقوم مالم تكن الجماعة مستقلة عن غيرها أي سيدة نفسها لأن سلطان الدولة لا يتعدد ولا يتجزأ . فالقول مثلاً بأن دولة بريطانيا جعلت الجماعة المصرية دولة مستقلة يناقض نفسه لأنه أما أن تكون الجماعة المصرية نضجت نضوجاً سياسياً تكون معه ذات إرادة عليا مهيمنة فعالة داخل الحدود المصرية تجمع الإرادات الفردية وتوجهها الى غرض مشترك واحد أو لا تكون بانته هذا الحد من النضوج السياسي . فإذا كانت باغته فليس من الدقة في شيء أن نقول أن بريطانيا منحتها وجوداً مستقلاً يصح معه أن تسمى دولة في حين أنها أصبحت كذلك بالتطور والرشد والنضوج السياسي وتوافر عوامل خاصة . وإذا كان لا بد من ذكر بلد بصدد النضوج السياسي لبلاد آخر فيمكن التعبير بأن دولة أو دولا اعترفت بالجماعة دولة مستقلة وهذا شيء آخر . أما إذا لم تكن مصر نضجت بعد النضوج

السياسى الكافى لقيام دولة مستقلة بها أو كانت قوى انجلترا تعمل على تفكيك الجماعة المصرية وتحول دون امتزاج الارادات الجزئية واندماجها فى ارادة عليا فعالة موحدة الغرض خاضعة لنفسها فلا تصيرها منحة انجلترا دولة لأن الذى يعطى يستطيع أن يمنع ويسلب أى أنه لا يكون هناك استقلال فعلى بل يكون المسيطر على الجماعة المصرية دولة أجنبية هي الدولة الانجليزية

فى هذا العالم طوائف مختلفة تشترك كل طائفة منها لحد كبير فى الأخلاق والعادات واللغة وهي بحكم هذا الاشتراك اجتمعت وكونت جماعات فى بقع متعددة من الأرض تسيطر فيها إرادة عليا فعالة يدين لها الجميع بالولاء والطاعة والخضوع . فإذا أردنا أن نستخرج تعريفاً للدولة أمكن القول بأنها « هي الارادة العليا السائدة سيادة مطلقة على جميع الافراد فى جماعة سياسية مستقلة ببقعة من الأرض معينة » . وليس المدار فى نشوء الدولة على الكثرة العددية أو اتساع المساحة أو الثروة بل على قابلية الجماعة لتكون منها ارادة عليا فعالة توجه الجهود المتعددة لغرض مشترك وعلى قدر سهولة هذا الامتزاج تكون صلاحية الجماعة لنشوء دولة بها ، أما ضياع كثير من القوى فى الاحتكاك الناشئ عن تنافر الاغراض وتعارض الارادات الجزئية استرسالا واسرافاً فى المصالح الذاتية فيعمق قيام الدولة ويضعف من قوتها . ولن تقوم دولة قوية فى جماعة ساد فيها خلق الأناية كما لن تعدم جماعة ساد فيها خلق الايثار والتضحية قيام دولة قوية فيها لأن الاثرة والأناية تسبب ضياع

كثير من القوى باحتكاك الأغراض المتنافرة فيها بينما تساعد التضحية والايثار على تقارب الأغراض وامتزاج الارادات الجزئية . وإذا قارنا سلوك الجماعة الانجليزية مثلا منذ نحو ثلاثمائة عام أيام هدد فيليب ملك اسبانيا كيانهها باسطوله المسمى بالارمادا بسلوك الجماعة المصرية اليوم وقد هددتها الاستعمار الأجنبي شر تهديد وعلّمنا أن الأمة الانجليزية تضافرت كل قواها لصد ذلك الخطر الداهم وأن الامّة المصرية عجّزت عن الاتحاد للقيام بعمل اجماعي ضد المعتدى على كيانهها القومي ووجودها المستقل سهل علينا ادراك السر في قيام الدول وانقراضها وعلّمنا أن العمل المشترك حيث تسود ارادة عليا مهيمنة مصدر القوة وأن العجز عن القيام بعمل مشترك لغرض مشترك أصل الضعف والهوان

بعد هذا لا نرانا بحاجة الى القول بأن هناك فرقا بين الدولة والحكومة والامة أو الشعب . فالشعب مجموع الأفراد الذين جمعهم روابط متعددة في بقعة من الأرض معينة سواء كان ذلك الشعب سيد نفسه أو كان مسودا . والحكومة هي اداة تنفيذ ارادة الدولة وقد تكون الدولة المسيطرة أجنبية كما تكون وطنية وفي الحالة الاولى تكون الحكومة أداة تنفيذ الارادة الأجنبية

قلنا أن الدولة نمو وتطور تستلزمه نفس طبيعة الاجتماع فما هي العناصر اللازمة لقيامها ؟ هذه العناصر هي :

أولا — اجتماع عدد وافر من الناس يشتركون لدرجة معينة في

الميول واللغة والأخلاق اشتراكا يكفي لتكوين كتلة للدفاع عن كيان الجماعة
المستقل ازاء الدول الاخرى واستغلال أراضيها

ثانياً — وجود بقعة من الأرض معينة قابلة للانتاج

ثالثاً — أن تكون الجماعة مستقلة داخل حدودها أى معترف لها

بالسيادة وقادرة على بسط هذه السيادة داخل حدودها غير مقيدة الا
بقيود الاجتماع المشتركة بين جميع الدول

رابعاً — أن تكون بلغت من التطور الاجتماعى حداً يسمح بسيادة

ارادة عامة على جميع الأفراد سيادة مطلقة

السكان . فاذا لم يكن عدد أعضاء الجماعة كافياً لاستغلال الأرض

والدفاع عنها فلا تستطيع الجماعة الثبات فى وجه المغيرين كما حصل للجبل

الاسود . واذا لم تكن العناصر المكونة لها متجانسة صعب توحيد الجهود

لفرض واحد . وقد اخفقت حتى الآن كل الجهود التى بذلت لانشاء دولة

من خليط غير متجانس وأحدث الأمثلة على ذلك تركيا والنمسا وروسيا

فقد فشلت محاولاتها انشاء دولة واحدة من خليط من الناس لا تربطهم

روابط قوية كما فشلت من قبل محاولات الفرس والرومان والعرب .

ولا بد أن تحقق المحاولة التى تقوم بها بريطانيا اليوم لاقامة الدولة التى

يطلقون عليها اليوم اسم الامبراطورية البريطانية اذا لم تعدل سياستها

وتقتصر الاتحاد على العنصر الانجلوسكسونى

بقعة الأرض

وإذا لم توجد قطعة معينة من الأرض تسود فيها الإرادة العليا سيادة مطلقة فلا يمكن قيام الدولة كما هو شأن اليهود اليوم . تشتتت اليهود في جميع بقاع الأرض لأسباب ليس هذا محل بسطها فحال ذلك دون قيام دولة منهم رغم ما امتازوا به من النشاط والرقى واتساع الموارد المالية والفكرية . ونشك كثيراً في فلاح محاولة انشاء دولة منهم بفلسطين إلا إذا كان الجنس مازال محتفظاً بعادات مشتركة رغم تشتته وسكنائه بقعاً من الأرض مختلفة من كل وجه واندماجه في أوساط متعددة ، وهو ما لا نظنه

كون الجماعة مستقلة

وإذا لم تكن الجماعة مستقلة كل الاستقلال داخل حدودها استحال قيام الدولة لأن السلطان لا يمكن تعدده إذ السلطة العليا لا تسمى كذلك إلا إذا كانت واحدة فإذا ما تعددت السلطات انعدمت الدولة . ومن هذا نرى أن كل البلاد الخاضعة لنوع من الاشراف الأجنبي لا يمكن أن تقوم بها دول بالمعنى الصحيح مادام ذلك الاشراف موجوداً . فكندا وأستراليا ونيوزيلندا مثلاً وإن كانت تتمتع بنصيب وافر من الحكم الذاتي لا يمكن أن يقال أن بها دولاً قائمة لا لأن الحاكم تعيينه بريطانيا فقط ولكن لأن كل نظام تتمتع به يمكن قانوناً نقضه بقرار من البرلمان البريطاني . وقل مثل ذلك وأكثر منه عن أيرلندا والعراق وجنوب

أفريقية . وتحاول بريطانيا أن تظفر من مصر بتناقد يجعل تدخلها في الشؤون المصرية مشروعاً . فإذا ظفرت بهذا التناقد على أساس تحفظات ٢٨ فبراير فلن تكون مصر حرة ولا يمكن أن يقال أنها دولة مستقلة ذات سيادة . فأما مركزها الحالي بمصر فمركز المقتصب واحتلال الجند البريطاني للأراضي المصرية محض اعتداء ولكنه مناقض كل المناقضة لقيام دولة مصرية الآن بالمعنى الصحيح

قد يقال أن نظام سويسرا والولايات المتحدة والمانيا مثل لتعدد السلطان والبلاد مع ذلك مستقلة وأن ولاية القضاء والمناصب العليا الإدارية تجزئة للسلطان فكيف يمكن مع هذا القول بأن سلطان الدولة لا يتعدد ولا يتجزأ . لكن المتأمل لا يجد أى تناقض فسلطان الدولة في نظام الاتحاد موجود في الاتحاد ذاته لا في الولايات المكونة له والسلطان المخول لتلك الولايات إنما هو تفويض من الدولة المركزية لحدا . كذلك ولاية القضاء الخ إنما هي تفويض أو توكيل من قبل الدولة صاحبة السيادة قلنا أن الدولة تكون صاحبة السلطان المطلق داخل حدودها بمراعاة شروط الحياة الاجتماعية فهل لهذه الشروط قوة القيود الحقيقية ؟ ان الذي نعلمه أن ليس لها إلا صفة أدبية بحتة فهي بهذه الصفة ليست قيوداً بالمعنى الصحيح فإذا لم تعتبرها دولة قوية فلن يحاسبها إلا ضميرها ان صح أن يكون للدول ضمير . وأوضح مثل على ذلك مركز بريطانيا بمصر . فقد وطدت لنفسها مركزاً يستند الى القوة المادية الغشومة دون غيرها وقد تصرف في كثير من الأحيان تصرفاً لا مبرر له من الوجهة الحقوقية

أو الدولية ثم لا تجد من يعترضها أو يقف في سبيلها لأنها قوية ومصر ضعيفة . وهى تحتل مصر وتنصرف فى الشؤون المصرية المدنية والعسكرية وتسيطر على منابع الحياة المصرية . وحدث أخيراً أنها طردت الجند المصرى من أرض مصرية دون اكتراث للاتفاقات أو حساب اللياقة فلم تجد ما يصددها أو يرجعها الى جادة الحق من قانون دولى أو عرف أو مراعاة صداقة أو حق

نعم انها تحتفى وراء أدوات تنفيذ من المصريين أنفسهم ولكنها على كل حال هى المسيطرة على البلاد وعند الزوم اذا تعذر ايجاد أدوات تنفيذ ارادتها بطلاء مصرى تلجأ الى القهر المكشوف ثم لا تجد من يعترضها لأنها قوية ومصر ضعيفة

كذلك قيام الامتيازات الأجنبية ببلد ينقص من سيادة الدولة المستقلة بذلك البلد . ويظهر هذا واضحاً اذا ما تذكرنا أن الدولة يجب أن تكون مطلقة التصرف داخل حدودها . ولا يمكن أن تقاس المعاهدات والالتزامات المتبادلة بالامتيازات الأجنبية لأنه يغلب فى المعاهدات تبادل المنافع أما الامتيازات فقيود لمصلحة فريق واحد . فصر بخضوعها للامتيازات الأجنبية لا تقوم بها دولة مستقلة ذات سلطان تام داخل حدودها ولو كانت خالية من الجند الأجنبى والسيطرة الأجنبية الادارية ذلك لأنها لا تستطيع قهر الأجنبى المتمتع بالامتيازات الأجنبية على دفع الضريبة غير العقارية الخ ولا تستطيع محاكمة مجرم وان ضبط متلبساً بالجريمة اذا كان من رعايا دولة تتمتع بالامتيازات الأجنبية كما لا يمكن أن تلزمه

بدفع ضريبة على الايراد مثلاً إذا ما فرضتها على المصريين وهذه القيود لا تتفق مع الاستقلال والسيادة

واستقلال الجماعة يستلزم أن تكون، وإردها الحيوية في قبضة يدها والا كان للدولة القابضة على تلك الموارد ما تتسلط به على ارادتها تهديدها من حين لآخر . وتظهر أهمية هذه النقطة إذا اعتبرنا حال بلاد كالبلاد المصرية تعيش على مياه النيل . فإذا سيطرت دولة أجنبية على مياه هذا النهر كما تحاول بريطانيا اليوم أصبح القطر المصرى في قبضة يدها ولا يمكن أن يقال بحق حينئذ أن مصر دولة ذات سيادة مستقلة عن النفوذ البريطانى ولو لم يكن بها جندي أجنبي واحد ولو لم يكن للأجانب امتيازات تعفيهم من الخضوع لارادة الدولة . ان مصر من غير النيل صحراء لا أكثر ولا يمكن أن تقرر دولة بالصحراء ولا يقلل من خطر المحاولة البريطانية أن البريطانيين قوم متمدينون أو أنه يمكن أن تسيطر على مياه النيل لجنة دولية فقد ذقنا مدنية انجلترا سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٤ وشهدنا نفوذاً للجان الدولية في الخلاف اليونانى الإيطالى والارلندى البريطانى . ويجب أن نفهم أن ليس للدول ضمير عند تحكم الغرض . فجرد سيطرة أى دولة على منابع النيل تكفى لتهديد استقلال مصر مهما بلغت من النظام لأن تلك السيطرة وسيلة للضغط على ارادتها هذه هى العناصر المادية التى يجب توافرها لتكون من الجماعة دولة بالمعنى الصحيح . وأهم من هذا كله أن تكون الجماعة بلغت من النضوج حداً يسمح بسيطرة ارادة عليا فعالة . ولا بد لهذا من اجتماع شئ كثير من

الأدراك والغيرة وسيادة روح النظام

ليست الدولة هي القوة السياسية فقط أو القوة الحربية ان صح فصل هذه القوة أو تلك عما عداها بل هي مجموع النظم من الاسرة والتربية الى المالية والحربية وبالاختصار كل ما يؤدي الى الرخاء وصيانة الأمن في الحياة الاجتماعية . وبقدر حسن ادراك كل فرد في الجماعة لواجبه نحوها ونحو نفسه وقدرته على القيام بهذا الواجب على أحسن وجه تكون صلاحية الجماعة لقيام دولة قوية بها . فالزارع في حقله والتاجر في خانوته والجندى والقائد في الميدان والقضاة ورجال الادارة في مكاتبهم وكراسيهم والمعلم والتلميذ في المدرسة والأب والام في المنزل والعامل في المصنع وصاحب المال في المكتب كل هؤلاء لهم نصيبهم في تكوين الدولة . ولست أقصد بهذا الى القول بأن كلا منهم لا يتحرك إلا والصالح العام نصب عينيه ولكني أقول أن الصالح العام مشترك وما دام تقسيم العمل ضرورة فقيام كل منهم بنصيبه على خير وجه يعمل في بناء الدولة . ان الحياة الطيبة وجهة الجميع تهدي اليها الفطرة البشرية والمنطق السليم . فأما الفطرة البشرية فموجودة في كل انسان وأما المنطق السليم فنتيجة التربية والمعرفة . وتلك الفطرة وهذا المنطق يناديان بأن قيام الدولة لا بد منه . ولكنه لا يتاح إلا إذا بلغت الجماعة درجة من الرقي في العلوم والصناعات والاخلاق تستطيع معها أن تدرك ضرورة سيادة ارادة عليا وتعمل على قيامها لتقهر ما في نفوس الأفراد من الميل الحيوانية وتعديل ارادة كل فرد بحيث تتوجه جهوده لتحقيق

الارادة الحققة ارادة الحياة الطيبة

بعد هذا البيان لا نرى بأساً من اراد بعض التعاريف : قال وودرو
ولسن ان الدولة «هى جماعة من الناس فى بقعة معينة من الأرض يسود
فيها سلطان القانون» . وقال وولسى «انها جماعة تقيم العدل فى بقعة
معينة من الأرض على أيدي عمالها طبقاً لقانون تضعه لهذا الغرض»
وقال هولاند انها «اجتماع عدد كبير من الناس فى بقعة من المعمور
معينة يخضع كل فرد منهم لارادة الغالبية أو طائفة من الطوائف بما لتلك
الغالبية أو تلك الطائفة من القوة» وقال جنكس انها «الجماعة منظمة
مستقلة تدير شئونها بنفسها» وقال بوزانكيه انها «الجماعة كوحدة
معترف لها بحق بسط نفوذها على جميع أعضائها فى بقعة معينة من
الأرض باستخدام القوة المادية المطلقة كلما أرادت» وهو يرى أن الجماعة
تكون نفسها بهذا الشكل بالتطور والاختلاف تارة، والنجاح تارة أخرى
فى تجارب الحياة

ب — علام يرتكز سلطان الدولة

من أظهر لوازم الدولة امكانها استخدام القوة المادية بلا قيد فى
تنفيذ ارادتها ضد كل خارج عليها داخل حدودها . فعلام يرتكز سلطان
الدولة ؟ نحن لا نتردد لحظة فى القول بأن الامة هى مصدر هذا السلطان
ارتكنا على تحليلنا السابق . لكن كثيراً من الكتاب يعتبرون هذه النقطة
أصعب الابحاث السياسية ويذهبون فى الاجابة عن هذا السؤال مذاهب

شقي . ونظن أن منشأ الصعوبة عندهم عدم تعيين ماهية الدولة تعييناً واضحاً والخلط بين السلطان القانوني والسلطان السياسي . وقد يكون من المفيد استعراض الخلاف مجرد استعراض استكمالاً للبحث وإن كنا نرى فيما قررناه ما يكفي لتبرير النتيجة التي ندعو إليها وهي أن الأمة مصدر السلطان وعليها يرتكز سلطان الدولة

ذهب أوستن المشتري الانجليزي الأشهر واتباعه — وهم كثيرون جداً — إلى أن القوة التي تضع وتنفذ القانون هي مصدر السلطان وهي في بريطانيا العظمى وفي البلاد التي أخذت عنها نظام الحكم في البرلمان ، ويعنون بالبرلمان المجلسين والرئيس الأعلى للهيئة التنفيذية وهو الملك في بريطانيا ورئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية . وعند هؤلاء أن البرلمان قانوناً يمكن أن يصدر أي قانون رغم إرادة باقي الأمة حتى ولو كان ضد الأخلاق العامة وضد الصالح العام . فإذا اعترض معترض بأن المجلسين ذاتهما محدودا العمر وأنه لذلك ينبغي أن يكون الناخبون معتبرين مصدر السلطان ردوا عليه بأن من الممكن قانوناً أن يصدر البرلمان قراراً بأن يبقى إلى الأبد ويعين هو بدل من يموت أو يترك البرلمان لأي سبب . وهكذا كلما فتح لهم باب سدوه على أساس سلطة البرلمان القانونية المطلقة

هذه نظرية أوستن وهي شائعة في البلاد التي تتكلم الانجليزية وظاهر أنها تتمسك بالنظريات وتنسى الواقع وتهمل التقاليد ويتجاهل واضعوها وأنصارها أن مخالفة البرلمان لتقاليد الأمة قد تسوق إلى ثورة وأن

البرلمان ذاته لا يمكن أن يكون مجموعة قائمة بذاتها من الأفكار الشاذة عن أفكار الأمة ذات رغبات شاذة مناقضة لرغباتها . نعم لم يذكر أوستين وأتباعه سوى خاصية واحدة للجماعة المنظمة هي القوة التي تأمر وتنوّل تنفيذ ما تأمر به فأما ماهية الدولة ذات الإرادة العليا وكونها نتيجة تطور الجماعة وأما المؤثرات المختلفة التي تؤثر فيها وتعمل على تشكيلها فقد تجاهلوا كما تجاهلوا سلطان التقاليد والعادة والدين وتاريخ التطور البشرى . دار بحثنا في الدولة على أن الإرادة العليا إرادة الدولة ليست آتية من الخارج وإنما هي امتزاج وائتلاف إرادات الأفراد لغرض واحد مشترك هو تحقيق الحياة الطيبة للجماعة ومع هذا الفهم لا نرى وجهاً لا اعتبار القوة التشريعية والقوة التنفيذية مصدر السلطان بل الأمة هي هذا المصدر

نعم قرر أوستين « أن ما يقره صاحب السلطان في حكم ما يأمر به » واستخرج أنصاره من ذلك دفاعاً ضد ما وجه إلى مذهبهم من الاعتراضات المبينة على التقاليد والعادات . لكن الفريق الآخر تساءل : « وكيف يمكن أن يطبق ذلك على ما لا بد لدى السلطان من اتباعه من التقاليد والعادات ؟ إن هذا لا يسرى عليه كما لا يعتبر إقرارنا لصحة قانون الجاذبية مثلاً إنشاء لهذا القانون » والواقع أن المغالطة ظاهرة : فإقرار ما لا سبيل لنقضه ليس إقراراً فقط ولكنه إذعان وتسليم والمشرع والمنفذ في الجماعات يذعنان للظروف وللتطور اذعاناً . فالأمة في الواقع مصدر السلطان وأخيراً يقول المعترضون على نظرية أوستين أنه إذا أمكن التسليم

بأن القوة المشرعة هي مصدر السلطان القانوني فإن السلطان الحقيقي أو السياسي يرتكز على جهة أخرى هي الأمة فهي مصدر الفكر والوحي ومظهر تطور الجماعة . في مقدورها قلب نظام الحكم إذا لم يتمش مع مشيئتها وفي وسعها اكتساح كل سلطة عدا سلطتها واخضاعها لها . وقد يقال أن الكثرة العددية لا تكفي وحدها للحصول على القوة اللازمة لقلب النظام فبضعة آلاف من الجند المدرب المزود بالسلح وحسن القيادة تستطيع اخضاع امة يعد أفرادها بالملايين . لكن هذا الاعتراض لا يثبت أمام هذه الحقيقة وهي أن المدار على أفكار الجماعات لا على أجسامها . قال رتشي « ليست السلطة السياسية في جماعة خاضعة للكثرة العددية ولكنها في مجموعة الأفكار والمشاعر وهي تشمل تقاليد الماضي وحاجات الحاضر وآمال المستقبل . . فمصدر قوة القيصر في روسيا وأساس طاعة رعيته له يرجعان الى اعتقاد سواد شعبه في أنه يستمد حقه في حكمهم من الله » أجل ان السيطرة على أفكار الشعب لا الجيوش ولا الأساطيل هي مصدر القوة فاذا اتجهت ارادة الأمة الى الخلاص من عنصر ظالم سواء كان أجنبياً أو وطنياً فلن تثبت الماديات أمام الأمة المتنورة المتندمة .

وإذا كان رتشي قد اتخذ له من روسيا بالأمس مثلاً يستعين به على تقريب وجهة نظره للافهام فانا نجد من حال روسيا نفسها اليوم ما يؤكد صحة نظر الكاتب العظيم . كانت الحكومة الروسية وعلى رأسها القيصر قابضة على أزمة الجيش بعدته ولكنها لم تكن قبيل الانقلاب قابضة على

أفكار ومشاعر شعبها ان صح هذا التعبير فقبضتها هنا كانت آخذة في التراخي بتأثير التعاليم البطيئة المستمرة التي كان يبثها قادة الأفكار المتذمرون ويتقبلها الشعب الساخط أو بتعبير أدق الفريق المتنور الساخط منه . فالما تغير اعتقاد سواد الروسين في قيصرهم وبلغ سخطهم على النظام حداً معيناً بتأثير عوامل مختلفة تغير الجيش معهم لأنه جزء منهم واكتسحوا القيصر وحكومته وقلبوا النظام رأساً على عقب . نعم ان هذا الانقلاب أوقع الشعب الروسى فى الفوضى ولكن الحادثة دليل على أن قوة الجند ليست كل شيء وأن الأفكار والمشاعر تحول الماديات الى الطريق الذى ترسمه . وهذا موسولينى رجل ايطاليا اليوم ماذا كان يملك من الجيوش والأسلحة حتى تمكن من القبض على ايطاليا بيد من حديد ؟ لم يكن يملك شيئاً مادياً يذكر بجانب ما كان لدى الحكومة من القوى المادية ولكنه نجح فى تغيير الأفكار والمشاعر وفاز فى اقناع السواد الأعظم من مواطنيه بخطر الشيوعية وبضعف الحكومات المتوالية وعجزها عن رد الخطر فتمكن باتجاه الشعور العام من اجتذاب الجيش واتزاعه من يد الحكومة واستطاع وضع يده على قوى ايطاليا وتوجيه تلك القوى الى الجهة التى يرى الفاشستى وجوب الاتجاه اليها

لسنا نقصد بهذا القول الى تحييد الشيوعية أو الفاشزم ولكننا ضربنا المثل بالمذهبين المتناقضين القائمين أو بالحرى اللذين يحاولان السيادة فى عصر واحد لاثبات ما قرره رتشى منذ عهد بعيد من أن الماديات ليست شيئاً بجانب الأفكار والمشاعر

ان الأمة إذن مصدر السلطان لا الملوک ولا الوزراء ولا البرلمان ولا جمهور الناخبين . نعم كثيراً ما یسلس قیادها لزعماء ملوکا كانوا أو غیر ملوک ولكنها إذا أعیتها الخیل فی « إزاحة العراقیل » من سبیل أمانیها بالطرق السامیة لجأت الی الثورة و حیثئذ لن یستطیع الوقوف أمامها جند ولا سلاح لأنها تستطیع التغلب علی کل شیء إذا أحسنت قیادتها . علی أنه إذا كانت الامة تناضل قوی داخلية تقف فی سبیل رغباتها الحققة و فی سبیل المصالحة القومیة فلیس الجند الا جزءاً من الشعب یتأثر بما یتأثر به باقی الأفراد ویشاطرهم آمالهم وأمانیهم ومخاوفهم ومصیرهم . فالذین یقولون بتفوق الجند المنظم یتناسون هذه الحقیقة كما یتناسون أن النظام واتحاد الجهود ممکن فی کل جماعة . وقد أدرك هذا زعماء القومیة وطلاب التعلیل فی کل زمان وعملوا حسابہ وكان نجاحهم متناسباً مع القدرة علی توحید جهود الامة

ویظهر أن أوستن وأتباعه نظروا الی نظام الحکم الانجلیزی وبنوا علیه حکمهم فاذا سامنا بالنظریة فی نظام کالنظام الانجلیزی اضطررنا الی الالتهاء الی النظریة الی نأخذ بها نحن فی نظام کنظام الاتحاد السویسری وحتی فی نظام الولايات المتحدة الأمريكية نجد للمحاکم العادیة سلطاناً وهو أن تبطل کل قانون تراه مخالفاً للدستور

واذا عجزت جماعة عن جعل الامة مصدر السلطان الفعلی فایس هذا لأن الفكرة غیر صحیحة بل لأن الجماعة لم تعد الاعداد الکافی أو لم تنضج النضوج المطلوب وهذا لا ینقص من قيمة الفكرة قلیلاً ولا کثیراً

وفى التاريخ الحديث المثل على صحة ما نذهب اليه
 حرصت بريطانيا العظمى على أن تكون الأمة عملاً مصدر السلطان
 فكانت الأمة فعلاً صاحبة السيادة العليا فى كل شؤونها . نعم اعترضتها
 صعاب كثيرة ولكنها تغلبت عايرها فى النهاية وأصبح نظام الحكم فيها
 أثبت منه فى كل بلد آخر . وهؤلاء أهل الولايات المتحدة الأمريكية
 رأوا أن تكون بلادهم دولة مستقلة فاعترضتها قوى بريطانيا ولم تكن
 هذه القوى بالشىء اليسير ولكنها لم تثبت أمام قوى الأمريكين المعنوية
 فقد تأصلت الحرية فى نفوسهم ولم يكن ما يعترضهم ليثنى من عزيمتهم
 عن الوصول إليها . وهذه فرنسا وقد عانت أقصى ضروب الاستبداد
 فازت أخيراً بتقرير سلطان الأمة الأعلى عملاً بعد هزات عنيفة وتقلبات
 بين نظام وآخر سنين عديدة . ونعتقد أن مصر ستفوز حتماً بغرضها
 وتقوم بها دولة مستقلة عملاً إذا وفقت الى توحيد ارادات الأفراد
 وتوجيهها الى هذا الغرض المشترك ووفرت هذه القوى العظيمة الضائفة
 فى الاحتكاك الناشئ عن كيد فريق من الأمة لفريق آخر ونسيان المسألة
 القومية الكبرى وهى حال أدت الى ما يشبه الفوضى الخلقية فى هذه
 الفترة العصيبة من حياتها . وقد علمنا التاريخ أنه يكفى أن يتحرك الشعب
 الى تحقيق غاية الانسان وهى الحياة الاجتماعية الطيبة عن عقيدة وإيمان
 قوين لتتحرك كل القوى الكامنة فى النفوس البشرية من أمل وتصميم
 وفكر وابتكار وانتاج بنظام فى هذا السبيل . فاذا مارأينا شعوبا تصبو
 لهذه الغاية وتتجه إليها وتسير فى السبيل ثم تفشل فلا بد أن يكون هناك

شيء من العيب في حركتها وواجب المفكرين اكتشاف هذا العيب وتلافيه ليرتكز سلطان الدولة على الأمة مسترشدة « بتقاليد الماضي وعبره وحاجات الحاضر ووسائله وآمال المستقبل »

ج — متى تتدخل الدولة

ليس سلطان الدولة المطلق داخل حدودها محلاً للمناقشة ولا موضعاً للتساؤل لأنه إذا أنكر حق الدولة في تنفيذ إرادتها أو انعدم إمكان استعمال القوة المادية لتنفيذ القانون ضد كل خارج عليه غرقت الجماعة في الفوضى . إنما موضوع البحث تعرف المواضع التي تستخدم الدولة فيها قوتها هذه دون إضعاف المسؤولية الشخصية وعرقلة النمو الفردي وقتل روح الابتكار

الغرض من قيام الدولة تحقيق الحياة الانسانية الطيبة ومن أهم الوسائل لبلوغ هذه الغاية قيام القانون وسيادته فاذا لم يعن المشرعون والقائمون بالتنفيذ بوضعه وتطبيقه أمكن أن تكون الوسيلة هادمة للغاية لا موصلة اليها وهنا موضع الخطر . وهنا تظهر أهمية البحث ودقته

ومن المتعذر وضع نظام يصلح لكل جماعة بل المصلحة تقتضى بان تختلف النظم باختلاف الجماعات وتفاوت أخلاقها وعاداتها ومداركها وموقع أراضيها ومواردها الطبيعية الخ الخ على أن هناك قواعد عامة تضبط النظم المختلفة وهذه القواعد العامة هي التي نحاول تبليانها ومناقشتها ،

وخير وسيلة لذلك ايراد مذهبى الفردية Individualism والاشتراكية وهما المذهبان اللذان يتنازعان السيطرة على نظام الحكم فى الوقت الحاضر . ولكى يظهر الفرق جليا يحسن عرض آراء المتطرفين من أنصار كل مذهب حتى نكفى أنفسنا مؤونة التفاصيل . ويمكن ادراك مذهب غلاة الفردية من قول بعضهم « أن معاونة الدولة للفقير والعاجز والمتقدم فى السن تعمل على أن تعيش أصناف من الناس لا حق لها فى البقاء . قد يبدو أن من الخشونة القول بوجوب ترك من أعجزه الضعف أو المرض من العمال ينافس وحده زميله المتمتع بالقوة والنشاط والشباب فيتصارعان حتى يصرع القوى الضعيف . وقد يظهر ان من الفظاظلة القول بترك الأرامل واليتامى يغشون معترك الحياة دون سند خاص من جانب الدولة ليفوزوا بالبقاء أو ليتلاشوا من الوجود لينفصحوا الطريق لمن هم أجدر منهم بالحياة . ولكننا اذا نظرنا الى الجماعة لا باعتبارها أفراداً بل باعتبارها كلاً لا يتجزأ ووضعنا نصب أعيننا الصالح العام وضح لنا ان تلك المظاهر الخشنة ليست سوى أسس قوية للنهوض والتقدم والفلاح »

هذه صورة من صور الفردية المتطرفة موشاة بفكرة بقاء الاصلح . واذا رجعنا الى ما اثبتناه فى الكلمة التمهيدية من ان أساس حياة الجماعة التعاون الممزوج بروح الايثار ظهر لنا مقدار ما فى مذهب غلاة الفردية من البعد عن طبيعة البشر وعامنا أنه لذلك لا يمكن أن يعيش ، فانه لن يعيش من النظم الا ما كان متفقاً مع طبيعة الانسان على أنه وان كان ايراد رأى المتطرف يعيننا على ادراك الفردية

بسهولة فانه لا يساعد على دقة الحكم على المذهب ذاته حكماً صحيحاً .
الغرض في نظر هذا المذهب الدفاع عن الحرية الفردية لمساعدة النمو الذاتي
وبذلك ترقى الجماعات لأن الفرد في نظرهم هو كل شيء . ولن يستطيع
الفرد بلوغ أقصى حدود النمو الذاتي وهو مثقل بقيود الجماعة أو محمول
على اكتنافها بل الوسيلة لبلوغ هذا النمو تركه يناضل لنفسه ولو أدى هذا
الترك الى سقوط بعض الافراد في الميدان . ومما لا شك فيه أن قيام
مذهب الفردية ساعد كثيراً على تقدم العالم في الصناعة والتجارة وجنى
منه فوائد لا سبيل للاحيط من قيمتها . لكن هناك مصاعب لا يستطيع
الفرد تذليلها حتى يقوم بنصيبه من العمل ولا يستطيع ازالتها من سبيله
سوى الجماعة . قلنا أن المساواة تعنى اتاحة فرص متساوية للنمو الفردى
وما لم تتدخل الجماعة فلا سبيل الى تقليل فروق عدم المساواة الطبيعية .
فتدخل الجماعة اذن لا بد منه ليصل الافراد الى ما في طبيعتهم من
الاستعداد للنمو . والتغالى في تطبيق مذهب الفردية يؤدى الى نتائج
غير مقبولة تنافى طبيعة البشر ولا يمكن التسليم بها الا اذا جردنا الانسان
من أهم مميزاته . ومن جهة أخرى يؤدى تدخل الدولة في كل شيء الى
اضعاف المسؤولية الشخصية وانحطاط قوة الفرد مادية كانت أو معنوية
وفي هذا وذاك ضرر

يرى أنصار مذهب الفردية أو الذاتية أنه لا ينبغي أن تتعدى
سيطرة الجماعة على شؤون الافراد أعمال الشرطة : تضرب على أيدي
الخارجين على النظام في الداخل وتصد غارة المعتدين من الخارج وترك

كل المشروعات للمجهود الفردى ليكون من التنافس ما يثير الهمم ويشجذ العزائم فيدفعها الى الاكثار من الانتاج فيزداد الرخاء . وهم فوق خوفهم من اضعاف المسئولية الشخصية اذا اعمت الدولة في التدخل في الشؤون الفردية يرون الحكومة غير صالحة للقيام بالمشروعات التى لاتصل حد الكمال الا بالحماسة والتسابق والتنافس الفردى . هذا ما يستند اليه الفرديون فى تعزيز مبدئهم . وقد فاتهم أن هناك مشروعات لا يمكن أن يقوم بها مجهود الافراد كما ينبغي اما لأنها غير مثمرة مباشرة أو لأنها تحتاج لتخصص أو لمجهود عظيم جداً أو تتطلب موارد ليست لدى الأفراد أو لان احتكارها يؤدي الى أرباح فاحشة ، واغتناء فريق صغير على حساب باقى الجماعة . فنظام البريد مثلاً عمل مفيد ولكن تعميمه حتى فى البلاد التى ليس بها من الأعمال ما يسد نفقاته أمر لا يقوم به الافراد لأنه غير مثمر . وتوزيع مياه الري خاصة فى بلد كمصر أمر لا بد منه فاذا ترك أمر التوزيع للمشروعات الفردية دون أى تدخل من الدولة أمكن تصور احتكار بعض الأفراد أو بعض الشركات لمنابع المياه وفى هذا من الضرر ما لا سبيل لانكاره . على أن عيوب غلاة الفردية تنكشف اذا ما تذكرنا أن عدم المساواة أمر طبيعى وأنه حتى بغض النظر عن كونه أمراً طبيعياً فان هناك عوارض تؤدي اليه كهوت جفأى أو غرق أو حريق أو مرض فاذا لم تتدخل الجماعة لتتيح للنمو الفردى أعظم فرصة فان التوازن يختل ويفوت الغرض الذى قامت الفردية لتحقيقه . ومما لا شك فيه أنه اذا ترك القوى يرهق الضعيف بلا قيد ومن غير أن

تأخذ الجماعة بيد الضعيف حتى يقوى لا تكون النتيجة فى النهاية الا خسارتها . ان المطامع الشخصية تارة والقصور تارة أخرى تعمينا فى أحوال كثيرة عن أدراك رغبتنا الحققة ولا بد لادراكها من ارادة عليا هى ارادة الدولة أو القانون . فتدخل القانون أحيانا فيما بين الزراع والملاك أو أصحاب المعامل والعمال أو المنتج والمستهلك الخ لا يمكن أن يكون بحق موضع طعن أو محلا للأنكار فترك الحبل على الغارب يوقعنا فى الخطأ ويسوق الى التدمير ويؤدى الى قيام مذاهب متطرفة تسير فى اتجاهات متعارضة فيعظم الاحتكاك وتضيع بعض قوى الجماعة عبثاً . والواقع أن المغالاة فى الفردية قد أدت الى زيادة الفوارق واشتداد ظلم الطبقات فقامت الاشتراكية المتطرفة وهى الشيوعية تهدد العالم أشد تهديد

ويتلخص المذهب الشيوعى فى وجوب امتلاك الأمة لجميع منابع الثروة ورأس المال لتتولى الانتاج والتوزيع لتحقيق المساواة . ويكفى لارد عليه أن نرجع بالقارىء الى ما أثبتناه فى بيان معنى المساواة وفى الغاء الملكية الشخصية . ولكن لا بد لنا استكمالاً للبحث من اراد ما يستند اليه دعاة المذهب من الأدلة . فهم يقولون أن ما يسميه أنصار الفردية بحرية التعاقد مغالطة ظاهرة . فالعامل الذى يُخَيَّر بين الموت جوعاً هو وأولاده وبين امضاء عقد مهما كانت شروطه لا يسمى مختاراً الا اذا صرف الاختيار الى اختيار أخف الضررين . وهو اذا اختار أهون الشرين فانما يستقبل الحاضر والتدمير يكاد يخنقه وينتظر المستقبل بقلب يكاد يخلعه الخوف ونفس يأكلها الحقد . ويقولون أن تكاثر عدد السكان

تكثر لا يماشيه ازدياد الانتاج يسوق الى زيادة الأيدي العاملة زيادة لا بد معها اما من انخفاض مستوى الأجور أو زيادة عدد العاطلين وهذا أو ذاك يؤدي الى الاثراء المفرط من جهة والى الحرمان من جهة أخرى فتقل قوة الانتاج بانخفاض مستوى العيش وتعظم الفوارق بين الأغنياء والفقراء . ويقولون أن النظام القائم على مذهب الفردية يضع سدى كثيراً من القوى كان من الممكن استخدامها فيما يخفف ويلات العالم ويوفر الثروة العامة اذا ما توحدت جهة الانتاج والتوزيع

فالمنافسة التجارية تدعو الى صرف مبالغ جسيمة وجهود عظيمة في النشر والاعلان وتسيير قاطرات مختلفة مثلاً لشركات مختلفة على خطوط متوازية في جهات متقاربة . ويقولون أن امتزاج البيوتات المالية الكبيرة قلل من النفقات وزاد في صافي الارباح وهذا دليل على أنه اذا تولت الدولة الانتاج توفرت القوى وعظم الربح في الجملة فيعظم الرخاء . ويقولون أخيراً أن هذا الخصام الدولي لا يحركه الا ذوو المطامع الاقتصادية الواسعة وهذه المطامع تحد بطبيعة الحال وتخفف من حدتها اذا جعل الافراط في الاثراء الفردي مستحيلاً بالغاء الملكية الفردية

هذا استعراض لمذهب الاشتراكيين المتطرفين أتينا به للمقارنة بين المذهبين . وأدلة الاشتراكيين وان كانت صحيحة في الجملة تحوى كثيراً من المغالطات والخلط . ومهما تكن قيمتها فالشيوعية لا يمكن أن تكون العلاج الشافي للأسباب التي أثبتناها لدى الكلام على المساواة . فاما أن توحيد جهة الانتاج وعدم المنافسة توفران الجمود والارباح فلا

يسلم به من يعلم أن المنافسة تدفع أصحاب الأعمال إلى التفنن في ابتكار استعمال أرخص الخامات وأقل الآلات استهلاكاً للوقود وأجود السلع وأحسن الأشكال إلى غير ذلك . فإذا تقرر هذا عامنا أن المنافسة لا احتكار الدولة أعمل على الرخاء والتقدم

أما محاولة التدايل على صلاحية النظام الشيوعي بنجاح امتزاج البيوتات المالية فمغالطة أشد ظهوراً لأن هذا الامتزاج عمل فردى يجنى ثماره المشترك لا الجماعة مباشرة وهو على كل حال شكل من أشكال التعاون ولا يصح اتخاذه دليلاً على صواب المذهب الشيوعي القائم على إلغاء الملكية الشخصية وهو أمر يسوق إلى الخراب الاقتصادي والانحطاط العام لأنه يؤدي إلى خمود نار التنافس والتفنن.

على أن المذهب الاشتراكي تطور تطوراً عملياً معتدلاً وحامل لواء هذا المذهب الاشتراكيون الديمقراطيون وهم لا يرون إلغاء الملكية الشخصية بل يرمون إلى تقليل الفوارق بمساعدة العمال الفقراء على أعداد أنفسهم لمعترك الحياة الاجتماعية بتحسين سبل العيش ورفع المستوى الأخلاقي والفكري بينهم من طريق الاستيلاء على أكثر ما يمكن الاستيلاء عليه من كراسي مجالس التشريع . وإليهم يرجع الفضل في تقرير حق الانتخاب للجميع ذكوراً وأنثى أور وبا وغيرها وتخفيض المصاريف القضائية ووضع ضريبة مدرجة على الدخل فزيد نسبة ما يجبي من الضرائب اطراداً بزيادة الدخل مع إعفاء الحد الأدنى اللازم للعيش الضروري من كل ضريبة ، ووضع تشريع خاص بالعمال لحمايتهم وتحديد ساعات العمل الخ وهي وسائل لا بد من اتخاذها

لا تاحة أكبر الفرص للنمو الفردي

نرى من هذا الاستعراض أن المغالاة في تطبيق مذهب الفردية أو الاشتراكية ضارة بالجماعة لأن الأول يحرم الفرد جل مزايا الحياة الاجتماعية والثاني يسوق إلى إضعاف المسؤولية الشخصية واستعداد الفرد في هبط الإنتاج وتضمحل الجماعة . فالحكمة والمنطق السليم يقضيان باستشارة كل من المذهبين لدى تقرير طبيعة ومدى تدخل الجماعة للأخذ بالمحسن وإطراح مادونها وفي كل منهما مزاياه ونقائصه . نتذكر دائماً أن الغرض من قيام الحكومات وسيادة القانون توفير أسباب الحياة الطيبة وأنه لا بد لذلك في كل جماعة من سيادة الأمن ووفرة الإنتاج ودقة توزيعه توزيعاً يعمل على تقليل الفوارق من جهة ويبقى على المسؤولية الشخصية وروح المباراة والمنافسة من جهة أخرى . فإذا ترك كل فرد شأنه كما ينادى دعاة الفردية كان من عدم تساوى قوى المتعاملين ما يجعل القوى يرهق الضعيف فيتعرض سواد الناس إلى مساوى لا يد لهم في إيجادها وهذا لا يساعد على تحقيق الحياة الإنسانية الطيبة . فقريسة الأجفاف أما أن يذوى وأما أن يدفعه الحقد والغیظ إلى الخروج على النظام واستخلاص حقه بيده وكلا الأمرين شر على المجتمع . فإذا اتبعنا مذهب غلاة الاشتراكيين فبالغت الدولة في تقييد الأفراد أضعفت المسؤولية الشخصية وعاقبت النمو الفردي فتنحط الجماعة وتناخر . فالتدخل لا بد منه ولكن تعيين طبيعته ومداه أمر يحتاج لأكثر عناية وأعظم

تفكير ويقتضى حساب نفسية الأمة وموارد البلاد ودرجة المدنية وقوة
التقاليد والعادات

اذن كيف يتدخل القانون؟ هل تفرض الزامية التعليم ابتداءً
وعالياً أو يترك كل فرد يتعلم أو لا يتعلم؟ وهل يتدخل بين المستأجر
والمالك فلا يدع أحدهما ينتهز ضعف الآخر ليستفيد على حسابه أو يترك
للجميع حرية التعاقد في كل الظروف؟ وهل يترك العمال لأصحاب المعامل
والشركات يتعاقدون كما يريدون أو يتدخل ليحمي الفريق الضعيف من
ظلم القوى؟ وهل يدع التجارة والصناعة والزراعة حرة أو يقيدتها
لأغراض اقتصادية أو سياسية؟ وهل يحارب المخدرات والمسكرات
أم يتركها على أن يحمي كل فرد نفسه من شرها؟ وهل يقيد سن الزواج
ويفرضه أو يدع الناس احراراً في أن يتزوجوا في أى سن أو لا يتزوجون
مطلقاً؟ وهل يضع نظاماً للتجنيد الاجبارى أو يترك الجندية للاختيار
والتطوع؟ وهل يجعل الضرائب الزامية أو اختيارية؟ الخ الخ

تنادى الفردية بوجوب ترك الفرد يعمل ما يشتهي على أن
لا يتدخل القانون الا لحماية الملكية الشخصية ومنع الاعتداء على الغير
ويذهب الشيوعيون الى ترك كل شئ للدولة . وقد بينا أن كل مذهب
يحوى كثيرا من المزايا والعيوب . ويجب على الباحث في كل مسألة أن
يضع أمامه ما يقتضيه النمو الذاتى من الحرية وما تستلزمه طبيعة الاجتماع
من القيود قبل أن يقرر التدخل أو عدم التدخل مباشرة من جانب الدولة
ولا ينبغى أن يغفل المشرع أو المنفذ درجة ادراك الجماعة وحالتها

الاقتصادية والنفسية وطبيعة العمل ليحدد مقدار التدخل ووسائله
فالضريبة يجب أن تكون اجبارية في كل جماعة مهما ارتقت . اما
وسائل جبايتها وتوزيعها فتختلف باختلاف موارد البلاد . والتجنيد
الاجبارى ضرورى في كل جماعة لم تبلغ درجة من الادراك القومى تدفع
الافراد الى التسابق للدفاع عن كيان الجماعة وكرامتها . ولا لزوم لتقريره في
كل الجماعات التى بلغ احساسها القومى وشعور أفرادها بالواجب حدا
يكفى معه مجرد ظهور الخطر ليتسابق الافراد الى اتقائه بالطرق التى
تعينها الدولة ومنها التجنيد . والتعليم الابتدائى الاجبارى لازم في كل جماعة
لتنتاح الفرصة لكل فرد في النظم الديموقراطية لبلوغ أقصى ما تؤهله له
طبيعته . وجلى ان وضع قاعدة عامة تسرى على كل الجماعات أمر مستحيل
لكننا نقرر بلا تردد انه لا ينبغي أن يتدخل القانون الا « لازاحة
العراقيل » من سبيل نمو الافراد ولهذا الحد فقط . ولما كان الجهل
والفوضى وزعزعة الامن وضعف الدفاع عن كيان الجماعة السياسى عراقيل في
سبيل نمو الافراد وبقاء الجماعات وحدات سليمة قادرة على القيام بنصيبها
في الاسرة البشرية كان تدخل القانون في شؤون الافراد لازالها من
الطريق أمراً لا بد منه دون نظر الى الاشتراكية أو الفردية أو
البلشفزم أو الفاشزم . أما الضابط فتقرره حال كل جماعة ولكنه على وجه
العموم يقوم على عدم اضعاف المسؤولية الشخصية من جهة وتحقيق
المساواة كما عرفناها من جهة أخرى . ولنذكر دائماً أن الدولة ليست
ممثلة في فرد معين أو أفراد معينين ولكنها مجموع النظم في كل جماعة من

تشريعية وقضائية وإدارية واقتصادية ودينية وأخلاقية الخ وانها لاساطان لها على المسائل الروحية مباشرة وعلى ذلك لا يمكن أن تهض بالأخلاق مثلاً إلا بوسائل غير مباشرة . فطرق التربية ومحاربة الموبقات وتصويب تعاطي المخدرات والمسكرات واكثار الانتاج وزيادة الرخاء كلها وسائل تؤدي الى رفع المستوى الخلقى بتسهيل سيطرة الضمير والارادة على قوى الانسان الأخرى

وقبل أن أترك هذا البحث أرجو أن يذكر مع القارئ ما أوردناه عن حرية الجهر بالرأى وعلاقة الفرد بالجماعة والمساواة وحقوق الانسان وطبيعته ليسهل ادراك نتائج التدخل وعدمه .

ولكى يسهل علينا تصور مزايا الاختيار نتخذ نظام التجنيد مثلاً . يذهب الجندي المتطوع الى ميدان القتال لتحقيق غرض من أغراض الدولة وهو مختار لملاقاة كل الاخطار والمصاعب التي يتعرض لها المقاتلون ، يذهب الى الميدان لأنه قهر على ذلك بدافع خارجي بل لأنه استشعر وجوب قيامه بنصيب من التضحية في سبيل غرض الجماعة المشترك الذي تعبر عنه ارادتها أو الارادة العامة وهو لذلك يستमित في العمل لتحقيق هذا الغرض . أما الجندي الذي قد لا يذهب الى الميدان الا مكرها فلا يستشعر الروح السامية التي تدفع المتطوع للقتال بل يقاتل لان قوة خارجة ارغمته على القتال . فاذا ادركنا الفرق بين الجنديين ادركنا دقة تدخل القانون وعامنا أن المصلحة تقضى بالا تتدخل الدولة مباشرة في شؤون الفرد الا حيث لا مندوحة عن هذا التدخل

وإذا كان لابد لنا من الكلام بأفقه الكتاب السابقين فنقرر أنه يلوح لنا أن العالم سائر في السبيل الذي مهد له دعاة الاشتراكية الديمقراطية وأن التجارب هدت به إلى أنه لا خير لا في الفردية المتطرفة ولا في الاشتراكية المتطرفة . فإذا تلاشت بسرعة المذاهب المتطرفة كالبلشفزم والفاشزم وعاشت الديمقراطية الحقة في ظل النظام النيابي المؤسس على أن الأمة مصدر السطان فسيكون تقدم العالم مطرداً وسرعته أزيد وويلات الطبقات الفقيرة أخف وسبل الإفراط في الترف أقل والاشترك في الثروة أعم . أما إذا هزمت الديمقراطية فسوف يشهد العالم هزات عنيفة قبل أن يتاح له السير على نظام ثابت . ونرجو أن يوفق قادة الأمم إلى نصر الديمقراطية فتتلاشى الشيوعية والفاشزم ومن المشاهد أن الانتقال العنيف لا يكون إلا في البلاد ذات النظم الجامدة المفرطة في الحجر على حرية الأفراد في القول والعمل ، أما النظم المؤسسة على التوسع في الحرية فتساعد على التطور الهادئ مساعدة يدركها كل من راقب السهولة التي قامت بها حكومة من الاشتراكيين سنة ١٩٢٤ في إنجلترا ذاتها وقارنه بالانتقال الذي هز الجماعة الروسية هزة تكاد توقعها في مهاوى الفوضى . كان نظام الحكم في روسيا استبدادياً جامداً فلم يمكن استبداله إلا بثورة كادت تهلك الحرث والنسل وكان النظام الانجليزى مرناً مؤسساً على أن كلمة الأمة هي العليا ، لذا يتطور بلا ثورة ولا هزات مدمرة ولا سفك دم . فنحن حتى إذا تمشينا مع الفردية والاشتراكية وغضضنا النظر مؤقتاً عن النظرية التي نأخذ بها

نظرية سيادة الارادة العليا — نجد الدليل قائماً على أن الأمة مصدر السلطان فعلاً . وإذا قلنا أنها مصدر السلطان فلسنا نحاول الانتقاص من سلطان الدولة ولكننا نحاول وضعه على أمتن الاسس

وإذا اتخذنا نظريتنا أساساً لتقرير أن الأمة مصدر السلطان لا نجد أى صعوبة . فارادة الدولة أو القانون كما ينبغي أن يكون هي الارادة العامة وهي كما عرفناها امتزاج ارادات الافراد الحقة أى ارادة الحياة الانسانية الطيبة . فاذا كان القانون كما ينبغي فلن يكون سوى التعبير عن حاجات الافراد وآمالهم ، والأمة مجموع الافراد باعتبارهم أعضاء في المجتمع تنف قواها جميعاً على تحقيق هذه الحاجات فهي بطبيعة الحال مصدر الوحي والالهام والسلطان . تشعر الأمة بالحاجة الى تحقيق غرض فتضع النظام لتحقيقه فاذا ما استقرت النظام وتحققت حاجتها ودعت التجارب والتطورات الى تغيير النظام تعدلت ارادة الأمة وأخذت النظام شكلاً آخر وهكذا . فالتوانين تصدر وتعدل وتتغير لا لأن أعضاء الهيئة التشريعية يريدون ذلك ولكن لأن حاجات الجماعة ورغباتها تقتضى هذا التعديل أو التغيير فتوحى به وتدفع اليه . هكذا ينبغي أن تسير الأمور ، فالسير على هذه القاعدة مقياس نظام الحكم الرشيد . فاذا ما شذ نظام من نظم الحكم عنها فلن يصل بالجماعة الى الرقى المرجو بل لا بد أن تتخبط وتتعثر ولا بد من حصول القلق والاضطراب ولن تستقيم الأمور الا اذا وفقت الجماعة الى النظام الذى ندعو اليه وتنادى به الطبيعة الانسانية السليمة وهو سيادة ارادة الأمة

ان جعل الفرد والجماعة عنصريين غير متزجين ذوى مصالح متعارضة هو الذى ساق الى قيام مذهبي الفردية والاشتراكية . لكن الجماعة والفرد كل لا يتجزأ فلذات والغير يجب أن يتلاشى أمام المصلحة العامة المشتركة . لنرب الفرد اذن التربية الاجتماعية الصالحة التى تعمل على تقوية جميع ملكاته ومداركه بازاحة العراقيل من سبيلها ثم لنتركه لياخذ بيد أخيه الانسان مدفوعا بعوامل انسانية بحثة الى سبيل الخير والنهوض . لقد لاحظنا من قبل أن جماعات الخير تزداد بنسبة الرقى المادى والخلقى فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر منها فى كل بلد آخر . فاذا علمنا أن تلك البلاد أبعد الأقطار عن الاشتراكية الرسمية أدركنا أن ليس المدار على المذاهب الرسمية ولكن المدار على التربية الاجتماعية والتمشى مع الروح الانسانية التى تهدينا اليها الفطرة السليمة ويساعدنا على بلوغها النظام الديموقراطى . ولن أجد ما أدل به على صحة هذا القول خيراً من اراد ما أفضى به أحد رجال الاعمال بالولايات المتحدة الأمريكية فى جمعية مصرية نقلا عن العدد ١٠٩٥٦ من جريدة المقطم . قال مسترهايس الأمريكى فى نادى جمعية الشبان المسيحية بالقاهرة :

أريد أن أقص عليكم نبأ من أنباء جمعية الشبان المسيحية بشيكاغو : منذ ١٥ سنة كان العيد الخمسينى لتأسيسها فى تلك المدينة فوجد المستر ماس كبير سكر تيريهما أن الجمعية قد تجاوزت فى مشروعاتها الخيرية مقدرتها المالية فاصبحت مدينة بنصف مليون ريال لجمع أعضاء لجنة الادارة وقال لهم نريد أن نجتمع من أهل شيكاغو مايون ريال نسد الدين بنصفه ونحفظ

النصف الآخر رصيدا للجمعية . دهش الحاضرون وظنوه حالماً لأن مليون ريال كانت في ذلك الوقت شيئاً كبيراً وجمعه علاوة على الميزانية السنوية المعتادة وقدرها ٢٥ ألف ريال مما يكسر الظهور . لكن الرجل كانت لا تنبيه عن عزمه صعوبة فقام في الحال وأرسل دعوة لنحو مائة شخص من كبار أصحاب المصالح والمراكز العالية في المدينة وبسط أمامهم الحالة ورجاء أن لا يشرع أحدهم في فتح باب الاكتتاب ما لم يكن عازماً على الاكتتاب بمبلغ كبير حتى نستطيع أن نحصل على المطلوب كله فوقف المسترشد احد صاحبي محل مرشال وقال أن شركتنا مدينة لهذه الجمعية لأن ألوف المستخدمين عندنا يأتون من الأرياف وينزلون في بيوت الجمعية وبتأثيرها عليهم تجدهم من أفضل العمال اجتهدا وأمانة وهذا هو أهم شيء في أسرار نجاحنا ولذلك فاني اكتب بمائة ألف ريال ثم وقف المستريوسف مرشال وقال اني أوافق على قول شريكي وأكتب بمائة ألف ريال . ثم وقف المستر روزتوالد وهو يهودي وقال : اذا افتتحتم فرعاً للجمعية بقرب مكان تجارتي فاني أمنجها مائة ألف ريال واذا فتحت فرعاً آخر بحى اليهود بشيكاغو أدفع مائة ألف ريال أخرى واني مستعد لأعطاء ٢٥ ألف ريال لكل مدينة تجمع مائة ألف ريال لفتح فرع للجمعية في جهتها لليهود وأجعل باب هذه الهيئة مفتوحاً مدة خمس سنوات من اليوم . وقد سعى مستر ماس حتى أقنع أربع عشرة مدينة أن تستفيد من هبة المستر روزنوالد . وقد لأمه قومه اليهود على هباته هذه الطائلة للمسيحيين فقال لهم « لا تلوموا لاني قد عضدت جمعية الشبان المسيحية

أفضل معهد خيرى ادارة ونفعا للانسانية عامة »

ثم قام تاجر آخر ولم يكن يعطينا أكثر من ٢٥ ريالاً في السنة وقال ان فتحتم فرعاً بقرب محل تجارتي فاني أدفع مائة ألف ريال . وهكذا لم تمض عشرة أيام حتى جمعنا مليوناً ومائتى ألف ريال

ثم شرعنا في إقامة نزل للشبان الفقراء والمتوسطي الحال الذين يجيئون الى المدينة طلباً للعلم أو الاشغال وجعلنا أجرة المبيت فيها بين ٦ و ١٠ قروش والاقامة والطعام ريالاً على الأكثر وأعدنا فيها ١٨٥٠ غرفة نوم . صار الناس من رجال وسيدات وأرباب مصالح وقضاة وقسوس وغيرهم يذهبون الى ذلك النزل بالتناوب ويتجادثون مع الشبان فيجد هؤلاء كل ليلة زواراً يجالسونهم ويحادثونهم وما أعجب ما أحدثت تلك المجالسات والمحادثات من التغيير وكانت التضحية التي قام بها الرجال والنساء خدمة للشبان منتجة رجالاً نافعين للوطن

ثم انتخبنا جهة في المدينة من أحوج الأحياء لخدمة الجمعية يطلقون عليها اسم جهنم الصغيرة ولو رأيتموها اليوم بعد أن شيدنا فيها بناء الأولاد كلفنا ٢٠٠ ألف ريال وصرنا نشغل بينهم ومعهم لوجدتموها كواحة في بركة وكنور في وسط ظلام

ومن أربع سنوات أراد المستر ماسر أن يدرس حالة المدينة ليرى خدمة الجمعية بالنسبة للسكان فألف لجاناً لذلك وجاءت تقاريرها فتبين أن عمالنا يتناول ١٥ ٪ من السكان ولكي نصل الى الباقيين يلزمنا ٢٠ مليون ريال ووطد النية على جمعها ولو في عشر سنوات . ومع أن المستر ماسر

قد انتقل الى الأبدية منذ سنتين فان تأثيره بيننا خالد والعمل مستمر وقد
جمعنا الآن ثمانية ملايين ولنا ثقة وطيدة في أننا سنحصل على الباقي

للجمعية في شيكاغو نحو من ١٧٥ سكرتيراً ولكن أكثر من
٤٠٠٠ رجل من أرباب المصالح والمراكز يعطون للجمعية شيئاً من أوقاتهم
القيمة فيجانسون في جانبها ويتطوعون في خدمتها بطرق شتى

فلا تظنوا أن الجمعية تستطيع النجاح بمساعي موظفيها فقط ان لم
يدعمهم الرجال الأقوياء مثلكم لا بأموالهم فقط بل بأفعالهم ومواهبهم
إن هذه المدينة (يريد القاهرة) ستكون واحدة من مدن العالم
العظيمة ولكن هذا لا يتم لها بأموالها ولا بمبانيها ولا بسياساتها ولا
بعلمائها بل أول كل شيء وقبل كل شيء بصفات مواطنيها وأخلاقهم
وهذه الجمعية (يعني جمعية الشبان المسيحيين) من بناء الأخلاق . الفرصة
اليوم في أيديكم لاعداد وطنيين ينهضون بالوطن الى السماء الأعلى اذا
بنيتم أخلاقهم على المبادئ السامية الشريفة وهذبتهم عقولهم أفضل
تهذيب وقويتهم أجسامهم بكل الوسائل الصحية والرياضية . « انتهى »

هذه صورة لمجهود الفرد أتيينا بها لاثبات أن التعاون الممزوج بروح
الايثار هو أمتن الدعائم لهوض الجماعات لا الفردية ولا الاشتراكية
ولا غيرها من المبادئ المبنية على التفرقة بين الذات والغير والفرد
والجماعة واعتبارها عناصر متنافرة . أرايت إذن سر النجاح ؟ انه في النظام
والتربية والانتاج والرخاء وسيادة خلق الايثار فليكن مجهود الدولة

موجهها الى تحقيق هذه الأغراض لتسير الانسانية بخطى ثابتة في طريق
النهوض والفلاح
والآن وقد أتينا على شيء من طبيعة ومدى تدخل الدولة فلنرجى
بعض التفاصيل حين الكلام عن التشريع في الجزء الثاني حتى لا نضطر
الى التكرير

الفصل الخامس

كيف نشأ السلطان — نظام الحكم — الديموقراطية — العرش

ان قيام الدولة ووجود الحكومة من ظواهر التطور البشرى
قضت بهما ضرورة وجود سلطة يدين الجميع لها بالطاعة واداة لتنفيذ ارادة
هذه السلطة . ولكي تكون هذه السلطة أبعد ما يمكن عن التأثير
بالعوامل الشخصية كالأنانية والحق والميل مع الهوى يجب أن يكون
مصدرها الهيئة الاجتماعية ممثلة فيما نطلق عليه اسم الدولة . هذا ما ندركه
اليوم . ولكن كيف نشأت الفكرة ؟ لا أريد اتعاب القارىء بتكرير
الأبحاث النظرية التي أصبحت عقيمة ولأثبت هنا رأيي الخاص :

ان الجماعات الأولى اهتمت بفطرتها الانسانية وغريزتها الاجتماعية
الى ضرورة اختيار حكم ذى صفات خاصة ليفصل فيما كان يشجر بين
الأفراد من خلاف وليقودهم فى الحركات العامة التى تستدعى توحيد

الجهود . ولما كان ذلك الحكم موضع أجلال أو خشية وكان السلطان نفسه مما تصبو اليه النفوس البشرية صار المركز محلاً للمنافسة واستأثر به في كل جماعة أقوى أفرادها سواء كان في العقل أو في الجسم . وبالتطور ونمو الروح الاجتماعية ارتقى هذا الحكم من رئيس القبيلة الى الأمير والملك وما الى ذلك من الألقاب

هذه هي الفكرة التي نأخذها لتعليل فكرة الحكومة وبيان نشوئها . وهي تستند الى الروح الاجتماعية والى القوة وحب السلطان . أما نظرية العقد الاجتماعى وغيرها من النظريات الاخرى التي لا ترى فائدة من مناقشتها فلا تستند الى هذه الأسس مجتمعة ولذلك وللاعتبارات التي أتينا على ذكرها لدى تناول علاقة الفرد بالجماعة لا نأخذ بها . وسنمر هنا مراراً بتلك النظرية السخيفة القائلة بأن الملوک رسل من عند الله يستمدون سلطانهم منه دون الأمة لا لمناقشة النظرية بل لاعلان سخفها ولنقول أنها بقية من بقايا حكم القسس اخترعوها ليمنعوا الناس من مناقشة ونقد تصرفات الحكام الجائرة

نعم قاد الملوک الجماعات تارة الى سبيل المجد والعلا وطوراً الى طريق الشر والدمار تبعاً لعقلياتهم وأهوائهم ونزعات واستعداد بطانتهم ، غير أنه لا يمكن اتخاذ هذا وحده دليلاً على صلاح النظام الاستبدادى أو فساده . ان قوى الفرد ومداركه محدودة لا يمكن أن تصل الى صحة النظر وصدق الحكم في جميع الأحوال وفي كل الظروف . ولهذا ولأن العقل والاعتدال والعزم لا تورث ولا تكسبها المناصب اذا كانت

عناصرها اللازمة غير موجودة كان نظام حكم الفرد نظاماً فاسداً من أساسه غير قابل للإصلاح سواء ظهر في حكومة ملكية استبدادية أو أى حكومة أخرى قائمة على نظام الطوائف

قد يؤتى سعة الادراك والحيلة فرد من الأفراد يستطيعهما امتلاك

قلوب الشعب ومشاعر الجمهور وعقله ويحصل على طاعته ويجعله رهن اشارته ويوجه قواه الى المجد والمنفعة الحقة . ولكن هذا لا يمكن اتخاذه دليلاً على أن فرداً أو جماعة من الأفراد من طبقة معينة يلهمون دائماً الحكمة والصواب وأنهم يستخدمون كفاياتهم ونفوذهم دائماً لصالح العام ولا يستعماونه في ركوب متن الشطط وإضاعة جهود الجماعة في امور مدمرة أو على الأقل عديمة القيمة من وجهة النفع العام . كان نابليون من أفذاذ العالم ذكاء وسعة حيلة وقدرة على اجتذاب الرجال والسيطرة على ارادتهم بيد أن هذا لم يمنعه من قيادة فرنسا الى الخراب بالاسترسال في شهوة الحرب والفتح . كذلك وجد من الفراغنة رجال أوتوا من سعة الحيلة والسيطرة على القلوب والقوى البشرية وتسخيرها فيما أرادوا غير أن ذلك لم يمنع من إضاعة جهودهم المائلة في امور تافهة لا قيمة لها من وجهة النفع العام كتشييد الاهرام العديدة ففوتوا على شعبهم كثيراً من المصالح . ولا يبعد أن تكون تلك المنشآت السخيفة من أسباب ضعف الجماعة المصرية القديمة في العصور المختلفة لأن الجهود التي بذلت في سبيلها كانت جهوداً عظيمة جداً ولكنها ضائعة . يعتبر الكثيرون منا الاهرام مواضع نخر لنا أما أنا فأعتبرها رمزاً قائماً على

ظلم حكام مصر واستئانة المحكومين وانعدام احساس الحرية أو ضعفه
ضعفًا مزيًا

في التاريخ أمثلة عديدة على ما يمكن أن يحدثه سوء استعمال
السلطان والقوة من جانب الحكام المستبدين وقد أدرك الناس من هذه
الأمثلة أن النظام الاستبدادي نظام فاسد ولكنهم لم يدركوه إلا بعد
تجارب قاسية أليمة وكثيراً ما كانوا يعزونه الى الأفراد . كانوا يعزونه
الى ذلك الملك أو ذاك الأمير أو القائد أو القس فيحاولون استبداله
بالعصيان العام أو الثورة وكانوا اذا نجحوا مرة فشلوا مرات ولا يخلصون
من حاكم إلا وقعوا في شر منه ، ولما تمت المدارك البشرية اهتدى الناس
بعد التجارب الكثيرة الى نظام الحكم النيابي فاتبعوه واستمسكوا به
وما لبثوا أن رأوا شبح الاستبداد الخفيف يتوارى عنهم

النظام الاستبدادي نظام فاسد وأظهر مضاره امكان أن تعمل
الحكومات المستبدة في الخفاء وهي في الواقع لا تعمل عادة إلا من وراء
ستار من التويه والمظاهر الكاذبة . واذا ما عملت في الخفاء فلا تلبث
الأمة أن ترى نفسها أمام أمر واقع لا تستطيع الخروج منه بسهولة بل
كثيراً ما يلزمها الموقف اختيار أحد أمرين : تسليم بالأمر الواقع
وخضوع لنتائجه أو محاولة التخلص منه فجأة محاولة قد تسوقها الى
الوقوع في أحضان الثورة العنيفة وهي غير مأمونة العواقب وتنتهي على
كل حال بخسارة الجماعة ولو نجحت بما تتعرض له من الفوضى واقتتال
قواها الداخلية وكل ذلك كان يمكن توفيره إذا كان أمر الأمة بيدها

والسلطان لها وجرت الأمور على مرأى ومسمع منها وفقاً للنظام النيابي الديمقراطي

هدانا المنطق البشري السليم في ضوء نتائج التجارب العديدة إلى اختراع النظام النيابي لتقوم من بيننا حكومة تسير مسترشدة بقوى الأمة المختلفة ولا تأتي أعمالها في الخفاء لأنها لا يمكن أن تخفى عن نفسها شيئاً

نعم أن الحكومات النيابية الديمقراطية لا يمكن أن تعمل في الخفاء ولا من وراء ستار فإنها نخبة من أبناء الأمة تختارهم بإرادتها ويعملون تحت مراقبتها . ولهذا لا توجد مفاجآت ولا ثورات في الجماعات المحكومة وفقاً للنظام النيابي الصحيح

أثبتت التجارب أن التطور الذي وصل بنا إلى تقرير النظام النيابي الديمقراطي كان تطوراً إلى الخير وأن هذا النظام هو حكمة هذا العصر فهو يضمن تجمع قوى الأمة وتوجيهها للعمل المشترك على ترقية شؤونها المختلفة . وفي الناس مجموعة من الملكات والمواهب لا تظهر إلا إذا وجدت مجالاً للعمل فإذا لم تجده انكمشت وماتت وهي لا شك واجدة هذا المجال في النظام النيابي المؤسس على أن الأمة مصدر السلطان . ولو اهتدى أسلافنا إلى إدراك النظام النيابي كما نطبقه اليوم لما شهد العالم تلك الانقلابات في نظم الحكم من ملكي إلى أرستقراطي إلى جمهوري تتعاقب وتختفي وتعود . نعم لم يكن أسلافنا يدركون الديمقراطية ونظام الحكم النيابي كما ندركهما اليوم بل كانوا لا يفهمون من الديمقراطية

الآن يشترك جميع الأفراد العاملين في الجماعة مباشرة في ادارة اداة الحكم حتى يمكن أن يقال أنهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم
لكن هذا لا يمكن تحقيقه في الحياة العملية ولا حاجة لأن يتحقق
في هذا العالم الاجتماعى الذى يقوم على التخصص أكثر من كل شيء
آخر ، وتولى الحكم شيء من هذا التخصص الذى لا بد منه . وانصراف
كل الى عمله الذى يجيده سبيل النجاح في هذه الحياة . لذلك أخفقت
الديموقراطيات القديمة لما حاولت الحكم مباشرة وكانت قصيرة العمر
حتى في الجماعات الصغيرة التى ظهرت فيها ببلاد الأغريق القديمة كآتينا
واسبارطه وكالرومان في عهدهم الأول

ان الديموقراطية المطلقة لا يمكن أن تعيش واذا عاشت فلن يكون
النظام المؤسس عليها في صالح الجماعات البشرية . اما أنه لا يمكن أن
تعيش فلأن الناس منصرفون في شؤون الحياة المختلفة وان نحن أشركناهم
جميعاً بالذات في ادارة اداة الحكم تعطل العمل المنتج الضروري لقوام
الأفراد وهذا لا يكون . واما أن قيامها بالشكل المذكور لا يكون
من المصلحة العامة فلأن الكثرة العظيمة في مجالس التشريع والاشراف
على اداة الحكم تستدعى كثرة الجدل والمناقشة كثرة يستحيل معها
البت في الامور بالسرعة اللازمة . لذا كان من الضروري أن تكون
المجالس التى تضع القوانين وتشرف على تنفيذها من أفراد تنتخبهم الأمة
لينوبوا عنها من أهل الكفاية والاستقامة والاخلاص واذا نجحت في
ذلك ضمنت حياة نيايية رشيدة . ومن أهم العوامل الموصلة لتلك الغاية

التربية الصالحة ووضع نظام للانتخاب ومراقبة تنفيذه تنفيذاً دقيقاً
تتحقق معه فكرة النيابة الشعبية وحرية الاختيار ونظرية التمثيل وحشد
أكبر عدد ممكن من قوى الأمة المارقة المفكرة العاملة المجربة في مجالس
التشريع والاشراف على اداة الحكم

ومع أن النظام النيابي الديموقراطي هو ما تنادى به الفطرة السليمة
فإن خصوم الديموقراطية يعززون اليه كثيراً من المساوىء التي توارثها
الكتاب يذكرونها من حين لحين ناسين أن تلك المساوىء وإن كانت
تعزى بحق الى الديموقراطيات القديمة فلا يجوز أن تنسب اليوم الى
النظام الديموقراطي الحديث القائم على وجوب سيادة ارادة الجماعة العامة
التي هي نتيجة امتزاج وائتلاف جميع إرادات الأفراد

يقولون أن الجمهور أعنى مندفع غير محب للتغيير وأن الأغلبية
إذا ظلمت كانت ظالمها وعتوها أشد وأنكى من ظلم الملكية أو
الارستقراطية المستبدة لأن الكثرة تضعف الاحساس بالمسؤولية ، وأن
الجمهور يتبع الزعماء اتباعاً أعنى غير مصنع لا منطق ولا لمصلحة فإن الجماعات
لا تتمثل ولا يعرف الجمهور مصالحته بل يسير وراء الزعامة يقتفي أثرها
ويتبع خطاها أخطاء أم أصابت ، وأن التاريخ لا يعرف هذه
الديموقراطية وإذا كان عرفها فانما عرفها سريعة الكسر عاجلة الفناء
ويقولون أخيراً بلسان موسولينى زعيم الفاشستى ورجل ايطاليا اليوم أن
هذا النظام الديموقراطي يضع السلطة العليا فى الجماعة تحت رحمة الحزبية
والمناورات البرلمانية التى كثيراً ما تنوسل باجراءات شكلية الى ابعاد

حكومات عن كراسى الحكم وقد تكون الحكومة المبعدة أصلاً
حكومة حائزة لثقة الشعب معبرة أصدق تعبير عن حاجاته وأمانه

هذا ما يقوله خصوم الديمقراطية وهى مزاعم توارثوها وكانت
كما قلنا صحيحة لحد كبير أيام كانت الديمقراطية لا تعنى فى الواقع غير
الفوضى . كان الناس من قبل لا يعرفون النيابة على أساس النظام الشعبى
فكانوا إذا ما أرهقهم الملكية المستبدة أو أذاقهم الارستقراطية العذاب
لجؤوا الى الديمقراطية بمفهومها القديم غير المذهب بالتجارب والعالم والنظام
فلا يلبثون أن يروا أنفسهم فى أحضان الفوضى فيمزون متاعبهم الى
الديموقراطية وماهى فى الواقع إلا نتيجة الفوضى . ولو وفقوا الى ادراك
الديموقراطية العملية المهذبة لما وجدوا محلاً للشكوى ولساروا بخطى ثابتة
الى الأمن والرخاء والفلاح

حقاً لا يمكن محو الظلم والمحابة والغش والرشوة فى النظم
الديموقراطية كما لا يمكن محوها فى النظم الأخرى لكن نطاق هذه
المساوى يضيق فى ظل الحكم النيابى المؤسس على الديمقراطية العملية .
إذا ظلم الملوك أو الحكام أو طائفة الارستقراطيين فلا يمكن ردهم عن
الظلم والطغيان إلا بالثورة العنيفة وقاب نظام الحكم والدسائس وهى
وسائل مهلكة وإذا نجحت مرة أخفت مرات وهى على كل حال لا بد
أن تضع كثيراً من القوى وتوغر الصدور وتضعف التعاون أمن
أسس الحياة الاجتماعية . أما ظلم الطبقات أو الأحزاب فى النظام النيابى
الديموقراطى فيمكن إزالته بأسقاط الحزب الحاكم أو الطائفة الحاكمة فى

الانتخابات التالية . ولما كان هذا التدبير مقدراً مقدماً كان اقدام الطائفة الحاكمة على الظلم بعيد الاحتمال وان كان فينفاية القصد لأت الشعب الناهض لا يقبل الظلم من أى كان والزعماء يدركون هذه الحقيقة

صحيح أن الجمهور لا يهتم كثيراً بالتشريع ولا بما لا يؤثر مباشرة في حياته اليومية ولكن هناك نظام الأحزاب ينفخ في الاتباع روح الحماسة فتدفعهم الى الجهة التي يرى فيها حزبهم المصلحة وبالتنافس وحب الغلبة والفوز يندفع الناس في التفكير والعمل ، ويتسابق الأحزاب فيما تراه المصلحة العامة تبقى الأفكار في حركة مستمرة تجنى الجماعة من ورائها فوائد جلية . فاذا كان الجمهور يتبع الزعماء أنى ساروا فان على هؤلاء الزعماء رقباء من منافسيهم السياسيين (أو خصومهم على نحو ما يقال عادة) يتحينون الفرص لاسقاطهم حتى يخلو لهم الطريق فيسيرون بالجماعة في السبيل الذي يرونه موصلاً للخير . وهكذا يخشى كل زعيم الرقباء من منافسيه فلا يندفع في الانحراف عن المصلحة وأن أرادته وإذا كان الجمهور يتبع أكثر مما يفكر فانما يتبع قادة يجبرهم منافسهم على السير في سواء السبيل والاسقطوا . وإذا كان الجمهور لا يحب التغيير فان دعاة الاصلاح من القادة يحركونه ويقودونه الى الغاية التي يسعون اليها وبتعدد الأحزاب والقادة يحصل التوازن في الجماعة فلا تتردى في الهاوية إذا جرّها اليها زعيم طائش أو قليل الخبرة والادراك أو قصير النظر أو سيء النية

وصحيح أن المسؤولية تختفي في الجماهير ولكن الناس يحكمون

على الأعمال بنتائجها والحكام لا يكونون في النظام النيابي الديموقراطي إلا من الزعماء وهذا النظام يعين المسؤولية ويحددها فلا خوف من اختفاء المسؤولية إلا إذا كان النواب حزبا واحداً وهذا قليل الحصول ان لم يكن مستجيلاً . ولقد شهدنا بمصر سنة ١٩١٩ وما بعدها أيام لم يكن بها نظام نيابي أن الحكومات كانت تسقط وتقوم بقوة الرأي العام وحده من غير أن يكون للبلاد دستور يحدد المسؤولية ويعينها فكيف إذا وجد الدستور ؟

أما أن التاريخ لا يعرف هذه الديموقراطية وأن الجمهورية في روما وأتينا لم تكن في الواقع إلا ارسقراطية فلا يخط من قيمة الديموقراطية العملية العصرية كثيراً ولا قليلاً فلم يكن التاريخ القديم يعرف استخدام الكهرباء والحرارة والضوء كما تستخدمها اليوم ومع ذلك فلم يقل أحد أن هذه القوى تفقد شيئاً من قيمتها لأن التاريخ لم يكن يعرفها . ان اكتشاف النظام النيابي الديموقراطي لا يقل أهمية عن اكتشاف قوة البخار وطرق استخدام الحرارة والأشعة الخ . وإذا كان ما أطلق عليه في الماضي اسم الديموقراطية قد أخفق فليس هذا دليلاً على أن النظام ذاته معيب لأن الديموقراطية قد تهذبت بالعلم والتجربة حتى صارت نظاماً ثابتاً ولم تعد بعد تلك الفوضى الهادمة

وأما أن النظام النيابي الديموقراطي يترك الكفايات الادارية والسياسية تحت رحمة الاجراءات الشكلية والدسائس الحزبية والمناورات البرلمانية ويجب لذلك أن يتلاشى أمام الفاشيستية فقول يحمل بيده

تذكرة الوفاة لنفسه لأن النظام النيابي الديمقراطي ذاته يرتكز على نظام الأحزاب بل أن الأحزاب قوام ذلك النظام . وما دامت هناك حرية وحزبية فإن الحزب الذى يقوى اليوم على انتزاع الحكم ولو بالمناورات لا يبقى إذا لم يصل بالأمة الى ما ترجوه من الحكومة ولا يعيش إذا لم يكن صالحاً ويكون مصيره الى الزوال ولو بالمناورات الحزبية . وما دامت هذه الأمور مقدرة مقدماً فلا خطر خصوصاً إذا علمنا أن الإرادة العامة التى تحكم فى النظام النيابي الديمقراطي هى نتيجة امتزاج ارادات الأفراد بالنقد والتعديل والتحول وما دامت الأمة حية يقظة فلا يمكن أن يسيطر عليها حزب واحد لدرجة تملك مشاعرها وعقولها فلن يفوز الحزب إلا إذا عضدته الأمة فاذا أثبتت التجربة عدم صلاحيته فانها تسحب منه القوة التى قام بها وتسقطه وتسود غيره

على أنا لا ندري ماذا يريد أن يقدمه خصوم الديمقراطية بدل هذا النظام الديمقراطي البديع ؟ أين يرتكز السلطان الذى يدافعون عنه ويخشون عليه من الديمقراطية ؟ لقد أبنأ أنه يوجد فى مجموع الأمة فهل هناك من نظام خير من النظام النيابي الديمقراطي للتعبير عن ارادة الأمة ؟ نحن نعرف بأنه لا يمكن أن يكون هناك نظام نيابي ديمقراطي عملي يعبر تعبيراً صادقاً عن رأى كل فرد على حدة ويحقق جميع رغبات كل فرد على حدة ولكن إذا لم يتأت هذا فى النظام النيابي الديمقراطي فهو من باب أولى لا يتحقق فى أى نظام آخر . لم يبق

إلا أن خصوم الديمقراطية يرمون إلى تسويد الأفراد . وقد أبنأ أنه إذا ساقط الظروف فرداً استطاع أن يجتذب قلوب الأ كثرية ويسير بالجماعة حيناً في سبيل الخير والمجد والرخاء والمصلحة العامة فلا يصح اتخاذ الشاذ قاعدة واصدار الحكم بأن النظام الفردي خير من النظام النيابي الديمقراطي . أبنأ لدى الكلام على حرية الجهر بالرأى أن صحة النظر والحكم لا تكون وقفاً على طائفة معينة أو طبقة معينة ولكن الحقائق تدرك بالشورى أكثر من كل شىء آخر . وإذا أمكن أن يعد الانسان رجلاً واحداً في التاريخ أوتى من سعة الفكر والحيلة والنزاهة والاخلاص ما يمكنه من قيادة جماعة إلى المجد والعلا والرخاء فانه يمكن أن نعد إلى جانبه المئات ممن إذا سلس لهم قياد الجماعة وأوتوا القدرة على تسييرها لا يستخدمون هذه المقدرة في الصالح العام قدر ما يستخدمونها في تسخير قوى الجماعة لأشباع نوع من الشهوات الفردية أو الغايات الفردية كما كان حال نابليون مع الأمة الفرنسية . وإذا كان الأفراد الذين يؤتون قسطاً وافراً من سعة الادراك والحيلة والعزم وصحة النظر والحكم في كل الشؤون من الشواذ فمن السخف أن نبنى على ظهورهم في التاريخ من أن لأن القواعد العامة

انا لا ننزه الديمقراطية من العيوب ولكننا نرى هذه العيوب في نواحي أخرى . وهذا لا يمنعنا من أن نعلن بلا تردد أنها مع هذه العيوب خير ما يؤسس عليه نظام الحكم في كل جماعة بلغت درجة متوسطة من الادراك . ان نظام الأحزاب وهو التدبير الوحيد على ما أرى لا مكان

نجاح الديمقراطية أصل مساوئها وسبب محاربتها ولكن هذه المساوىء
قابلة للعلاج من غير شك

لا يتحرك الجمهور لغير ما ألفه إلا بتأثير الزعماء فكيف يؤثر
فيه هؤلاء الزعماء ليلبّقوا الحزبية قائمة ؟ انهم يصلون الى ذلك بأربعة
وسائل يكاد بعضها يناقض البعض الآخر وهى الاخلاص للمبدأ والهبوط
أحيانا الى مستوى ادراك الجماعة الحزبية والاكتثار من العبارات الخلابه
والرشوة المستترة

فأما الاخلاص للمبدأ فيقتضى تضحية المصالح الشخصية والمشاعر
الشخصية والاعتبارات الفردية فى سبيل خدمة أغراض الحزب وإذا
كانت خدمة هذه الأغراض تعرض بعض المنافسين لسقطات تقضى
عليهم فلا يبالي الزعماء بذلك وان كانوا من أعز الناس لديهم وأقربهم اليهم
وهذا خير ما فى نظام الأحزاب . وإذا أخلاص الزعيم للمبدأ وتفانى فيه
فلا تلبث أن ترى الأعضاء يقلدون ويتفانون فى الانتصار لمذهبهم والذود
دنه . لكن هناك خطراً يجب الاتنباء اليه والواقع القادة فى الخطأ . ذلك
الخطر هو المبالغة فى الأخلاص لأغراض الحزب لدرجة ينسى معها
الغرض الأكبر وهو خدمة الوطن . والوطنية الصادقة وسلامة الادراك
ورقيه هى التى تقى الجماعات شر التردى فى تلك الهاوية السحيقة وهى
تضحية القومية فى سبيل الحزبية .

وأما الاضطراب الى الهبوط الى مستوى ادراك الجماعة الحزبية
فمقلل من فائدة الزعامة عامل على اضعاف القوة المفكرة فى الأمة . والقائد

الرشيد هو الذى يقود حزبه الى الأمام دائماً من غير أن يقطع صلة الماضى بالحاضر قطعاً ينفر الكافة فينفضون من حوله ومن غير أن يشوه مثله الأتلى .

وأما الرشوة وافساد الأخلاق بالملق والنفاق فشر ما فى نظام الحزبية ولكنه شر يصعب اجتنابه . وإذا كانت الرشوة المكشوفة محرمة قانوناً وعرفاً فإن الزعماء لا بد لهم من أتباع وأنصار ممن لا يفلح فيهم حض ولا اقناع ولكنهم يسرون وراء مصالحهم الذاتية وهذه الضرورة يلجأ الزعماء الى الوعود والعهود فاذا ما غلبوا وفازوا أخذوا يغدقون على أنصارهم الوظائف العامة ونحوها لضمان غالبية . فهم فى الواقع يرشون وهذه الرشوة ليست مفسدة للأخلاق فقط ولكنها كذلك سبب فى عدم سير أداة الحكم كما ينبغى لأن اختيار مديري هذه الأداة لا يكون كما ينبغى بحكم قاعدة توزيع الأسلاب . على أن هناك رشوة أكثر ضرراً وهى ابتزاز أموال فريق لمصلحة الفريق المناصر من طريق التشريع وفرض الضرائب وتوزيعها . وقد تنبّهت بعض الدول الى خطر اسناد الوظائف العامة لغير الأكفاء بتأثير نظام الأحزاب فوضعت امتحان المسابقة فلا يتولى الوظائف إلا من يحرزون قصب السبق فى هذا المضمار . على أن هذا التدبير لا يمكن أن يقي الجماعة خطر المحسوية لأن الكفاءة العامة ليست كل ما يلزم فى الموظف الإدارى مثلاً فان للإدارة استعداداً خاصاً لا يكتسب بالعلم وحده وهذا الاستعداد لا يكشفه الامتحان بل الخبرة والمعرفة الشخصية . وهكذا يمكن أن

يكون باب المحسوية مفتوحا . على أنه إذا امكن أن يقضى امتحان
المسابقة على داء المحسوية في توزيع الأعمال العامة فكيف يقضى على
تضحية مصالح بعض الطبقات للبعض الآخر ومنح الامتيازات على
حساب الجمهور؟

وأما الاكثار من العبارات الخلابة والاسراف في المغالطات المنطقية
لكسب اعجاب الجمهور فضررها لا يحتاج لشرح ويمكن تصور مدى
هذا الضرر إذا علمنا أن الزعيم القدير يؤخذ كلامه قضية مسامة بل قد
يصير عقيدة لا تزول

وعندى أنه لا سبيل الى ازاحة هذه المساوىء اللاصقة بالنظام
الديموقراطى المرتكز على الأحزاب إلا بترقية التربية عامة والتربية
الاخلاقية خاصة . فاذا علمت أن الأحزاب بالولايات المتحدة الأمريكية
وهى من أرقى بلاد العالم ان لم تكن أرقاها وأغناها تستخدم كل هذه
الوسائل فى سبيل الفوز الحزبى أدركت درجة الرقى الذى يجب أن يصله
الدالم قبل أن تستأصل تلك العيوب اللاصقة بالديموقراطية

على أن النظام الديموقراطى النيابى مع مابه من مساوىء خير من
النظام الاستبدادى فاشستياً أو بلشفياً ملكياً أو ارستقراطياً . ان النظام
النيابى هو النظام الوحيد الذى يصح معه حكم النفس أو الحكم الذاتى
وان يكون له أساس أمتن من الديموقراطية خصوصاً إذا أدرك الزعماء
أن الحزبية ليست سوى واسطة لخدمة الجماعة لا غرضاً مقصوداً بالذات
يجب الوصول اليه ولو بتضحية المصاححة العامة . ولا ينبغي أن ننسى أن

الرأى العام وحق الرئيس الأعلى للهيئة التنفيذية فى حل مجلس النواب
يساعدان كثيراً على تخفيف أثر تلك المساوىء العالقة بالديموقراطية
لكن الى أى حد نسترسل فى الديموقراطية ؟ هل من الحكمة
جعلها الاداة الوحيدة للحكم فننتخب حتى القضاة وكبار الحكام ؟
من الصعب جداً أن نضع قاعدة عامة لتفاصيل أساليب اداء الحكم
تسرى فى كل الظروف وفى كل الجماعات إذ المشاهد أنه حتى فى الجماعات
المتشابهة النظم المتساوية فى درجة التشبع بالروح الديموقراطية يوجد كثير
من الاختلاف فى التفاصيل ساقط اليه الحياة العملية. فالحياة العملية وحدها
هى التى تهدينا الى خير السبل وأقومها ويكفى أن يكون غرض العاملين
المصلحة العامة ويكونوا معبرين عن الإرادة العامة. فإذا أرشدت التجارب
الإرادة العامة الى سلوك طريق غير طريق الانتخاب كان من اللازم تحقيق
هذه الرغبة فهى قلما تخطىء. ويجب أن نميز بين الإرادة العامة للجماعة وبين
الرأى العام العارض الذى يسود الجماعة فترة من الزمن لمؤثرات وقتية
ثم يتحول. ويجب أن نفهم أن المقصود بالإرادة العامة الرغبة الحقة فى
تحقيق الحياة الانسانية الطيبة. فإذا ارتأت هذه الرغبة نظاماً غير نظام
الانتخاب لإدارة الشؤون المحلية فلا يتعارض هذا مع النظام النيابى
لأن المدار كما قلنا على تنفيذ الإرادة العامة

اقتضت هذه الرغبة العامة فى بعض الولايات المتحدة الأمريكية
تجربة نظام لإدارة البلديات غير مرتكز على النظام النيابى بالشكل
المعروف فى البرلمان وذلك النظام يحول الرئيس المنتخب سلطة واسعة جداً

يدير بها البلدية كما يدير مديرو الشركات شركاتهم ويقال أن تجربة هذه الطريقة أسفرت عن نتائج باهرة والاعتراض الوحيد الذي يمكن أن يوجه إليها هو هل هي تنفق مع الفكرة النيابية ؟ ان التجربة كانت تحقيقاً لرغبة عامة أو بعبارة أخرى ان الارادة العامة في تلك الناحية هي التي أشارت بها لأنها اكتشفت عيوباً ونقائص في النظام العادي فارتأت أن تستعيض منه بآخر يكون أعمل على تحقيق الرغبة المشتركة وهي تحقيق الحياة الطيبة . وما دام النظام محققاً للارادة العامة فليس فيه ما يتعارض مع حكم النفس الذي دعا الى ابتكار النظام النيابي

وفي الواقع لا يحكم البرلمان ولكنه يرقب اداة الحكم ويشرف عليها فاذا اعتبرنا هذا عامناً أن حسن اختيار اداة الحكم يساعد كثيراً على الحكم الرشيد وأهم عنصر في اداة الحكم رجال القضاء . وإذا كان القضاء يستلزم درجة عظيمة من الاستقلال وضح لنا أن هذا الاستقلال اللازم لن يتحقق إذا كان بقاء القاضى في مركزه متوقفاً على ارادة الناخبين . فجمهور الناخبين لا يوفق الى اختيار الكفايات كما توفق الهيئات التنفيذية العليا ولا يمكن أن يتجرد عن الهوى الذى لابد أن يكون القاضى أبعد ما يمكن عنه . فالأصلح إذن كما هو الشأن فى أكثر أنحاء العالم المتمدين أن تعين الهيئة التنفيذية العليا القضاء من أئمه وأكفأ أبناء الأمة ويحوظهم القانون الأساسى بسور من الوقاية يقيهم شر تدخل الحكومة فى حريتهم كقضاة إذا ما اقتتلت الأغراض الحزبية والطائفية أو تسلطت الأهواء على نفوس بعض ذوى النفوذ من أركان الهيئة

التنفيذية . يجب أن يدرك الجميع أن استقلال القضاء وكفائيته في البلد علامة على رقيه وضمان قوى لفلاحه لأنه يحقق العدل والعدل أساس الحكم الرشيد وأنه على قدر حرص الأمة على تقديس القضاء يكون حظها من الفلاح . واعتقادي الخاص أن من أهم أسباب رقي الأمة الإنجليزية تقاليدها الحميدة في اختيار القضاة وحمايتهم من عبث الأغراض . ولعل القارىء لم ينس بعد أن ما عزي الى حكومة المال بانجلترا سنة ١٩٢٤ من تدخلها في حرية القضاء لحماية كاتب شيوعي كان من أقوى أسباب سقوطها . وإذا قارنا هذه الحرمة وهذا التقديس بما يعامل به القضاة في بعض البلاد الشرقية كمصر وتبيننا أثره ادر كنا سرا عظيما من أسرار النجاح . ان الحرية أقوى دعائم المدنية إذا لم تترك بأوسع معانيها للقضاة فلا خير فيها ولا فائدة منها

وإذا كان لاستقلال القضاة هذه الخطورة فأظن أنه لا حاجة بنا للقول بأن تجرد القاضى عن الهوى وهو على منصة الحكم ومكان العدل بين الناس وتطبيق القانون أمر لا بد منه . يجب أن تتلاشى الحزبية والطائفية والشخصيات بكل تفاصيلها متى جلس القاضى ليحكم بين الناس وإلا فلا قضاء وعلى العدل العفاء . ليس التجرد عن الهوى بالأمر اليسير فاختيار أبعاد الناس عن الهوى لن يكون بطريقة الانتخاب العامة المعروفة لأسباب كثيرة أهمها : أن الجمهور لا يعرف فى الغالب إلا من يتعرف اليه وعباد الظهور والمراكر والمنافقون هم أقدر الناس على الظهور للجمهور وقد تكون الكفايات القضائية بعيدة عن مضمار الظهور . فإذا لم

نبحث عنها فإن نستطيع استخدامها وليس جمهور الناخبين هو أحسن من يبحث هنا

فلاسترسل في الديمقراطية يجب أن يكون محدودا بهذه الاعتبارات وأمثالها . والذي يحدده ويضع أسسه وأسس الحكم على وجه العموم هو القانون الأساسى أو الدستور فإذا وفقت الجماعة الى وضع هذه الأسس وتطبيقها استطاعت أن تقلل كثيراً من العيوب اللاصقة بالنظام الديمقراطي النيابى الناشئة أولاً عن خفاء المسؤولية بعض الشيء بتوزيعها وثانياً عن مساوئ الحزبية وهى نظام لا بد منه لاثارة اهتمام الجمهور بالشؤون العامة . ومن أنجع الوسائل لمعالجة أمراض الحزبية قيام النظام الملكى وتقوية أركان العرش

قد يقال أن من التناقض الدعوة الى النظام الملكى فى الحين الذى نقرر فيه أن النظام الرشيد للحكم ينبغى أن يقوم على أن الأمة مصدر السلطان فلم يكون لنا ملك وما عسى أن تكون فائدته فى نظام قائم على أن الأمة مصدر السلطان ؟

وقبل أن أحاول الرد على هذا التساؤل الذى حم به كثير من الجماعات الغربية والشرقية فى العصور القديمة والحديثة أقرر ابتداءً أن نظم الحكم القائمة وليدة تطورات وتقاليد ساقط اليها سنن التطور البشرى وهى نتيجة ارتباط الماضى بالحاضر وتفاعل عوامل الحياة الاجتماعية . واتصال سلسلة الماضى بالحاضر والمستقبل من الأمور الجوهرية فى الجماعات السياسية الحاضرة . فإذا قطعت هذه الروابط تعرضت النظم

الأنهيار. وإذا أغفلت هذه الحقيقة كان لامناص من التخبط والوقوع في متاعب لا أحد لها. فالتقاليد قوة وحرمة من المجازفة الخطرة اسقاطهما من الحساب لدى معالجة الشؤون الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا يمكن القول بأنه ليس لأى جيل الحرية المطلقة في اختيار شكل الحكومة التي تروقه بل لابد أن يخضع لهذه القيود لحد كبير. ولست أذكر في التاريخ مثلاً كمثل الولايات المتحدة الأمريكية وهي جماعة متمدينة اختارت لنفسها نظاماً كما شاءت. هذه الجماعة تكونت من صفوة العناصر الأوربية المختلفة التي هاجرت الى العالم الجديد وعاشت عيشة خاصة ولم تكن تدين بالولاء لعرش واحد من العروش بل كانت حرة من القيود الوضعية التي كانت سائدة في العالم الأوروبى وقتئذ تختار منها ما تشاء وتنبذ ما تشاء فاختارت النظام النيابى الجمهورى. ولو اختارت غيره لما أمكن أن تتفق ولعرق دسائس الممالك الأوربية المختلفة سيرها. لكن مثل الولايات المتحدة الأمريكية مثل شاذ وقد عملت هى على سيادة النظام الجمهورى بالعالم الجديد ونجح ذلك النظام لأنه نشأ فى عالم جديد لاءمه.

قام النظام الملكى لأن الجماعات الأولى كما أوضحت كان لابد لها من حكم يفصل فيما قد يشجر بين أفرادها من خلاف ويوحد جهودها ويجمع كلمتها فى الظروف التي تجعل هذا التوحيد ضرورياً لقيام تلك الجماعات فاختارت ذلك الحكم من خير أبنائها أو قام أقوام ليكون ذلك الحكم الذى لابد منه ممن أدرك هذه الضرورة وتصدى للزعامة بما

أوتى من قوة فكرية وخلقية وجسمية . وسواء كان قيام ذلك الحكم مجرد اختيار أو كان بالغلبة والقهر فإنه لابد أن يكون فى الجملة ذا صفات جذابة مثيرة للاعجاب فى تلك الجماعات

سأقت الطبيعة البشرية إلى أن يتسابق الناس إلى الوصول إلى ذلك المركز السامى وصار طلابه ينتحبون إلى الناس تارة ويسيطرون عليهم بالقوة تارة أخرى حتى أصبح النظام لازمة للحياة الاجتماعية فقامت العروش ودان أفراد الشعوب لها بالولاء أولاً وبالذات لما فى أصحابها من صفات ممتازة جذابة كالشجاعة والاقدام والكرم والفروسية والفصاحة وغير ذلك من أسباب الجاذبية بحسب نفسية الجماعة فى العصور والظروف المختلفة . هكذا على ما نعتقد قام النظام الملكى ودان الناس بالولاء للأسر المالكة ولنضرب مثلاً بالأسرة المالكة بمصر فقد يكون فيه ما يساعد على ايضاح وجهة نظرنا

هبط محمد على الكبير مصر وهى غارقة فى بحر من الفوضى والظلم . عرفه المصريون ضابطاً بسيطاً ولكنهم أحسوا بمجازية نحوه وأحسها هو نحوه فسمعوا وسعى فكان والياً عليهم فماذا فعل ؟ أبعد عنهم ظلم الممالك و صلف « الجندى » واكتشف بفطنته موضع القوة فيهم ووجهها بعبريته وخبرته لمصالحهم فكان من تلك الفوضى نظاماً وأخرج من ذلك الضعف قوة وأبرز للعالم شخصية مصرية كاد الحكم الأجنبى المتعاقب يذهب بها :

ظهر الطالب المصرى بجامعات أوروبا فوجد الذكاء المصرى عناصر

الثوفاً وأثر . وظهر القطن المصرى بمعامل أوروبا والجندي المصرى بميادين الحرب الأوربية والاسطول المصرى بالمياه الأوربية فظهرت مصر وكانت تلك القوى قبل هبوط محمد على الى مصر وتولى قيادتها فى حكم العدم . أفلا يدين الشعب المصرى بعد ذلك بالولاء لمن أخذ بيده الى سبيل المجد ودفعه الى السير فيه ؟ بلى . فقد تعلق مصر به وبأبنائه وأحفاده ممن جلسوا على عرش مصر ودانت لهم بالولاء والاخلاص لأنه لا يمكن أن ينسى شعب كريم تلك اليد وما أسدت من خير . وبمثل هذا أو بما يقرب منه قام النظام الملكى فى الجماعات الأخرى . فالشعب يذكر للملك صفاته وخلفائه يذكرون لسلفهم منزلته وصفاته فيجرون على انتهاج سبيله لتكون لهم مكانته وهكذا توطدت العروش . دلت المشاهدات على أن النظام النيابى الملكى خير نظام فكيف نعلل ذلك ؟ ان الملك قوة أدبية عظيمة يدين لها الشعب بالولاء ولها فى القلوب منزلة رفيعة وفى النفوس حرمة سامية ولهذه المزايا كثيراً ما يكون تأثير الملك الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات التى تعرض فى النظام النيابى . لهذا نعتقد ونظن أن كثيراً من المفكرين يعتقدون أن النظام النيابى الملكى خير نظام وبخاصة فى الجماعات التى قامت فيها العروش زمناً طويلاً فى النظام النيابى كما قلنا صعب عملية وقيام الملوك فى الجماعات وقد صيرتهم التقاليد رمزاً حسيماً لمعنى القومية السامى يساعد كثيراً على تذليل ما يعرض من تلك الصعاب . فنحن نحترم قوميتنا بل ونحس بها احساساً أقوى فى أشخاصهم فاذا قال مصرى يعيش الملك فانما يحى فى

شخص الملك مصر وأمانها والقومية المصرية الخالدة

هذا الشعور فوق أنه قوة وطنية هائلة تدفع الى الحركة بتنافس الجميع في خدمة العرش واحراز رضاه ببذل النفس والمال لرفعة الوطن واسعاده — أقول أنه فوق هذا يساعد كثيراً على الخروج من المآزق التي تسوق اليها الأنانية الحزبية والطائفية بفضل احترام الجميع لصاحب العرش . ومن أجل هذا يكون استبقاء النظام الملكي جنباً لجنب مع أوسع النظم النيابية الديمقراطية من الحكم البالغة . على أن هذا النظام في كثير من الجماعات جزء من تقاليدها القومية التي ترى فخرها في استبقائه واحاطته بسور من العناية والوقاية ولا يتنافى ذلك مع كون الأمة مصدر السلطان وخير الأمثلة على ذلك بريطانيا . لست أعرف قوماً يحترمون الملك كما يحترمه البريطانيون ومع ذلك فنحن جميعاً نعلم أن هذه البلاد أقوى معاقل الديمقراطية في العالم وأحرص الأمم على التمسك بمبدأ « الأمة مصدر السلطان »

قد يتساءل البعض ولو في أعماق نفسه . إذا كان لابد من رمز حسي يظهر له الجميع احترامهم ويخدمون الوطن في شخصه فلم لا يسود النظام الجمهورى ويكون رئيس الجمهورية هو ذلك الرمز وبهذه الطريقة تختار الأمة أصلاح وأكفاً ابنائها لأن نظام الوراثة لا يضمن دائماً جلوس الصالح الرشيد الحازم على العرش ولأن الصفات اللازمة للملوك لا تورث ولا تكسبها المناصب

ورداً على هذا التساؤل أقول لابد من شخص يحترمه الجميع ويخلص

له الجميع ليكون ذلك الرمز الحسى الذى لا بد منه . وما دام أنه يجب أن يكون هذا الشخص الكريم فوق كل حزب وطائفة فى المقام الأول من الاجلال والاحترام بعيداً عن المناورات والمنازعات الحزبية فلا يمكن أن يكون رئيس الجمهورية لأن الرئيس فى النظام النيابى لا بد أن يكون من حزب قوى وإلا فشل فى الانتخابات . فاذا اعتبرنا ماتسوق اليه هذه المنافسات من الطعن والتشهير من كل حزب على مرشح الحزب الآخر وما تتركه فى الصدور من الأحقاد وفى النفوس من البغض والكراهية أدركنا أن رئيس الجمهورية لا يمكن أن يكون محلاً لذلك الاحترام اللازم لذلك الرمز القومى السامى وأنه لا يمكن أن يطمع فى ذلك الاجلال الذى لا بد منه إلا صاحب العرش لأنه ورث الاحترام أصلاً ولأنه بسموه فوق كل الأحزاب استبقى ذلك الاحترام . على أنه إذا كانت الأمة مصدر الساطان فى كل من النظامين الملكى والجمهورى فلم يحاول الناس مخالفة تقاليدهم وفى هذه التقاليد مأوى الأمة لدى اشتداد النزاع الحزبى ؟ ان صلة الماضى بالحاضر لا تتحقق فى النظام الجمهورى فى البلاد ذات التقاليد الملكية ومن التناقض المدهش أن يحتفظ شعب بالمومياء لأنها من بقايا تاريخه القديم ولا يحتفظ بالنظام الملكى ما دام سلطان الأمة الأعلى مقررًا ومصونًا

ألا أن الحركة الدافعة الى النظام الجمهورى سواء كانت بأوروبا أو آسيا هى خبيثة جراثيمها فساد نظام الحكم ونقص سلطان الأمة والاستبداد بها . فاذا اقتلعت تلك الجراثيم من أصولها لم تجد الدعوة

الى الجمهورية ما تركز عليه . هذا ما فعلته الأمم الرشيدة ذات النظام الملكي كإنجلترا فنجت مما وقعت فيه روسيا وغيرها حيث كان الاعتداء على سلطة الأمة شديداً قاسياً

ومع ذلك فلم لا تكون الجمهورية متوجة ويكون الملوك رؤساء الجمهوريات ما دام هذا الترتيب لا ينقص من سلطان الأمة ؟ ان هذا التدبير يجمع بين الاستفادة من مزايا النظام النيابي باشرائه أكثر ما يمكن من القوى المفكرة والعاملة في تسيير سفينة الجماعة وبين وجود هيئة محترمة موقرة فوق جميع الأحزاب لا تنزل الى ميدان المنافسة وهي العرش حتى إذا ما بلغت المشادة الحزبية درجة خطرة من الاسترسال في الحماسة الحزبية كان لاجتماع من العرش الباسم الشافى وكان لجميع الأحزاب من عطفه ورعايته ما يسيهم مرارة النضال الحزبي وبخاصة في تلك الجماعات التي لم تألف الديمقراطية ولم تهذب ما في طبيعة الحزبية من العيوب بالتجربة وطول الخبرة ولم يبلغ الإدراك العام فيها درجة تكشف عن وجه المصلحة العامة فيراها سواد الناس من غير كبير مشقة .

ولعل القارئ يذكر يوم ايطاليا العصيب يوم اصطدمت قوة الفاشستي بالنظام القائم بايطاليا قبيل وزارة موسوليني وبجراثيم الشيوعية التي كادت تتأصل بايطاليا قبل تولى الفاشستي نظام الحكم .

كان للشيوعية بايطاليا داعون وكان بها للديموقراطية الحقنة أنصار وللفاشستي محبون . فلو لم يكن بايطاليا عرش قائم يدين له الطليان كأمة

بالولاء لاصطدم الجميع صدمة ربما كانت شر ما تبثلى به ايطاليا وهى خارجة من الحرب الكبرى منهوكة القوى ولشهدناها أحزابا تتناحر فيذهب النشاط الايطالى عبثاً فى الاحتكاك الداخلى . لكن العرش قال كلمته فأنصت لها الجميع وهكذا نجت ايطاليا من الوقوع فى مخالب ثورة مدمرة لسنا نورد هذا الحادث للحكم على الفاشزم أو لها ولكنها أوردناه لظهار ما يمكن أن يؤديه العرش من الخدمات الانسانية فى الظروف العصيبة للدلالة على أن قيام النظام الملكى جنباً لجنب مع النظام النيابى حكمة وأى حكمة

هناك ميزة أخرى للنظام الملكى فالعرش القائم بالبلد يعمل على استنهاض همم الأفراد فيتسابقون الى الخير وأعمال البطولة . جرى الناس من أقدم العصور على التجنب والتودد الى ذوى المراكز الاجتماعية السامية ولما كان مركز المملوك أسنى مركز اجتماعى لا تصل اليه الحزازات الحزبية كان ارضاؤهم أمراً يتوق اليه الجميع

فاذا اكتتب ولى العهد مثلاً فى مشروع خيرى أو رأس جماعة تقوم بعمل خيرى تسابق الجميع الى تعضيد المشروع . وإذا تطوعت أميرة للخدمة فى مستشفى للفقراء اعتبر سيدات أشرف الأسر خدمة هذا المستشفى شرفاً وتسارعن لنيل هذا الشرف . وإذا امتدح الملك عملاً من أعمال البطولة تراحم الشباب على اقتحام المخاطر لأحرار رضا الملك العزيز . وفى البلاد الراقية وغير الراقية أمثلة لا يكاد يحصيها العد على صحة ما نقول . وفى مصر نفسها حتى قبل أن تفوز بنظام الحكم الحالى

يمكن أن يعدد الانسان عشرات الحوادث لا ثبات أنه كان يكفى أن يعان الجالس على العرش أنه سيزور جهة من الجهات ليتسابق الناس الى الاكتتاب فى عمل خيرى ارضاء له وطمعاً فى عطفه . وفى كل عصر كان الأمل فى اكتساب ابتسامة الجالس على العرش دافعاً للقيام بأشق الأعمال وبذل أعظم التضحيات . ونظن أن مخاطر « سير والتر رالى » وغيره من أبطال الانجائز كانت لاكتساب رضا الجالسة على العرش الانجائزى قبل كل شىء آخر . روى المؤرخون أنه كان لظهور اليبصابات ملكة الانجائز بين طبقات شعبها واستصراخه لحماية ملكها من غارة فليب ملك اسبانيا من الأثر فى استنهاض حماسة الشعب الانجائزى ما دفعه أكثر من غيره من الدوافع الى حشد كل قواه لدفع العدو عن أرضه وحماية العرش فقابل اسطول الارمادا المجهز بأوفى عدة بأسطول كونه الساعة والحاجة من مراكب جابهها ملك الأفراد وكسر الأرمادا شر كسرة

فاذا أضفنا هذه العوامل الثانوية وهى جائلة الفائدة من غير شك الى ذلك العامل المهم : وهو أنه لا بد لكل شعب من هيئة يحترمها تكون فوق الأحزاب وفوق الأغراض يفرع اليها فى أزماته ويتخذ من عطفها دواء يداوى به جروح المشادة الحزبية والطائفية عامنا أن العروش من أمتن أسس الجماعة وأن من المصلحة العامة أن تكون دعائمها القلوب وأن النظام النيابى لا يتعارض مع قيام الملكية ما دام دستور البلاد يقرر نظرياً وعملاً أن الأمة صاحبة السلطان الأعلى

هذه الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية وهذه بريطانيا العظمى

ملكىة وهما أن السلطنة التي لرئيس جمهورية الولايات المتحدة أوسع بكثير من السلطنة التي يتمتع بها الملك في بريطانيا إذا راعينا التقاليد والواقع . فإذا علمنا أن بريطانيا مع ذلك معتبرة من أقوى معاقل الديموقراطية العصرية أفلا نؤمن بإمكان حياة أوسع النظم النيابية جنباً إلى جنب مع العرش ؟ ألا أن المدار ليس على كون الرئيس الأعلى ماسكاً أو سلطاناً أو امبراطوراً أو رئيس جمهورية ولكن المدار على ما يضع الدستور والتقاليد من أحكام وعلى ما في الأمة من ادراك لمعنى الحرية وحب لها

خرجنا من هذا البحث إذن على أن النظام النيابي هو النظام الوحيد المقبول وأن النظام الاستبدادي نظام لا يقبله المنطق السليم النزيه وأنه لا يمكن الارتكان على أنه في فترات من الزمن استطاع أفراد حكم الأمة وقيادتها الى سبيل المجد في ظل النظام الاستبدادي الصميم — لا يمكن الارتكان على هذا لتبرير صلاحية النظام الاستبدادي دون غيره في بعض الجماعات . وثبت لنا أن أوسع النظم النيابية لا يتعارض مع النظام الملكى وأن الجمع بين النظام الملكى والنيابى هو المثل الأعلى لنظام الحكم الرشيد في كثير من البلاد وأن الحركة الجمهورية سواء كانت في آسيا أو أوروبا إنما هي حى سياسية نمت جراثيمها في نظم الحكم السيئة غير القائمة على أن « الأمة مصدر السلطان » . فإذا علمنا هذا أدركنا ما للعناية بوضع الدستور من الخطورة والأثر العظيم . فإذا وزع الدستور السلطان توزيعاً يمتنع معه استبداد بالأمة من أى نوع ويقرر سيادتها ويضع النظم الصريحة لتلافي استبداد الأحزاب والطوائف الغالبة ضمنّت الجماعة

السلام في الداخل وضمنت معه حد كبير الرخاء والقوة

ليس من غرضي أن أبسط هنا الدستور بسطاً وافياً فإن هذا وحده يقتضي مجلداً ضخماً وإنما أرمي إلى الإشارة إليه اجمالاً . وهو كما عرفه ديسي مجموع القواعد التي تؤثر مباشرة أو من طريق غير مباشر في توزيع سلطان الدولة وممارسته « وكما عرفه وولس « مجموع المبادئ التي تقوم عليها سلطة الحكومة وحقوق المحكومين وعلاقتهم بها »

وقيام الدستور المبني على أن « الأمة مصدر السلطان » لازم لتقليل الاحتكاك بين الهيئة الحاكمة والمحكومين لزوم العقود والقانون في المعاملات اليومية بين الأفراد بل أشد لزوماً . فقواعد الدستور تكون في مجموعها هيكلًا مقدساً يفرع إليه في خلافات إذا لم تسو على مقتضاه تولد عنها القلق والتدمير والشك ونمت جرائم الثورات المدمرة وسادت الفوضى وانزوى النظام

وإذا قررنا هذا فلسنا ندعي أن الدستور ضمان أكيد لعدم افنيات الهيئة التنفيذية على الحقوق العامة ولكننا نقرر أنه إذا كان الشعور القومي حياً حساساً خشي الحكم جرحه بمخالفة دستور البلاد عمداً

روى أنه حصلت مشادة فيما بين سنة ١٨٦٠ و ١٨٦٥ بين ملك بروسيا متأثراً بمشورة البرنس بسمارك وبين مجلس النواب وهي تصلح مثلاً على عدم وجود الضمان لتنفيذ نصوص الدستور إذا ما اعتدت عليه السلطة التنفيذية . أراد الملك البروسي اعتماد النفقات الحربية فاعترضه المجلس

فلاستعمل حقه فى حله وحله وأعيد الانتخاب وتشكل مجلس جديد . لكن المجلس الجديد أبى على الملك الاعتماد كذلك فالتجأ هذا الى مجلس الأعيان وحصل على مصادقته ونفذ قراره ضاربا بمعارضة المجلس الأول عرض الحائط . احتج المجلس بالضرورة ولكن احتجاجه ذهب مع الريح ووقفت المسألة عند ذلك الحد !

تلك مشادة جرت رغم وجود الدستور المسطور فكيف إذا لم يكن هناك دستور . على أنا لا نعلم حادثاً يشبه هذا فى تواريخ الأمم الحديثة الراقية ^(١) ولو أن بروسيا كانت أقل رزانة لأفضت المسألة الى قيام ثورة كان يكون وراءها من الأخطار ما وراءها ، وفى تاريخ إنجلترا المثل على ذلك

ارتأى الملك شارل الأول فرض ضريبة وشرعوا يجبرونها . ولم يكن أقرها مجلس العموم . فلما كان دور التنفيذ أبى بعض الافراد دفعها لأنها لم تقرر بالطريقة التى قررتها الأمة فعوقب بصرامة متناهية أثارت سخط الأمة الإنجليزية الحريصة على حريتها وسأقت الى حرب أهلية كانت نتيجتها شطر الأمة شطرين والحكم على الملك بالاعدام !! كانت المشادة عنيفة وكان قصاص الأمة فظيماً قاسياً شنيعاً ولكن أصل البلاء

(١) ما كنا نتوقع ونحن نكتب هذا أن مصر ستكون شر مثل على هذا فقد اعتدى على دستورنا الوليد سنة ١٩٢٥ ذلك الاعتداء القاسى الذى جرح الروح النيابية والعزة القومية جرحاً بليغاً بتعطيل حياتنا النيابية تعطيلاً لا يتفق مع روح الدستور

عدم احترام ارادة الأمة والاعتداء على الأوضاع المتفق عليها والازدراء بحرية الأفراد . فالحكومات تقاديا من وقوع هذا أو ما يقرب منه تتجنب خرق قواعد الدستور عمداً جهرة

ومن الممكن وضع ضمان كالضمان الذي قرره القضاء الأمريكي وهو حقه في تفسير نصوص الدستور . فعلى هذا المبدأ صار للمحاكم الأمريكية من زمن بعيد حق إلغاء أى تدبير من جانب الهيئة التنفيذية يخالف نصوص الدستور وبذا تتمتع أى مشادة من ذلك النوع العنيف المخيف لأنه إذا اعتدت السلطة التنفيذية أو اعتدت الهيئة التشريعية على الدستور فلاى انسان يمسسه الاعتداء أن يلتجئ الى القضاء ولهذا أن يحكم بأن العمل غير دستورى وأنه لاغ . هذا ضمان عظيم من غير شك ولكن الضمان الأعظم حرص الأمة على حقها وحبها للحرية

ولا تجترئ الحكومات عادة على خرق قواعد الدستور جهرة الا إذا كانت الأمم مستكينة أو كانت الحكومات فى الواقع استبدادية فى شكل نياية اما لا بتلاع الزعامة المستبدة شخصية النواب فى المجلس أو بالسيطرة على المطبوعات من طريق احتكار التحرير أو الهيمنة عليها بوجه من الوجوه . والصحف ذات تأثير كبير على الجمهور

والدستور المسطور كما قلنا وإن كان لازماً لا غنى عنه لا يقوم إذا لم تكن الأمة حريصة على رعايته وحراسته بعدم السماح للسوابق المرتكزة على الاستبداد بالقرار فان للسوابق والتقاليد سلطانا يكاد يعادل سلطان الدستور المسطور . ليس فى الدستور الانجليزى المكتوب مثلاً

ما يلزم الوزارة بالاستقالة إذا لم تحصل على ثقة من غالبية البرلمان في مشروع من مشروعاتها . لكن تقاليد البرلمانية توجب ذلك ولا نعلم وزارة اجترأت على مخالفة تلك التقاليد لأنها تعلم شدة حرص الشعب وغيرته عليها . لذلك تخلت حكومة المحافظين منذ عهد قريب لحكومة من العمال تطبيقاً لهذه القاعدة الدستورية غير المكتوبة . وإذا لم تكن لجماعة من الجماعات تقاليد دستورية كانت عنايتها بوضع دستورها المكتوب أولى وألزم ولها من تجارب الغير ومن علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة خير مرشد ومعين لأخراج دستور قابل للتطور من يقبل التبديل الهادى الذى تلميه التجربة ومقتضيات الأحوال

نعم ينبغى أن يكون الدستور فى مأمن من التعديل والتحويل تبعاً لمتوجات العواطف الوقتية الطائشة ولكننا لهذا عينه ندعو الى تقرير كون « الأمة مصدر السلطان » فى جملة الدستور وتفاصيله كما ندعو الى جعل تعديله ممكناً من غير هزات عنيفة . وليس هذا يعنى أنا نقول بتعديل القانون الأساسى كما يعدل أى نص من نصوص القانون الخاص ولكننا نريد أن لا يحرم الدستور بالمبالغة فى تقييد سبل التبديل التطور الذى يستلزمه الرقى والتجربة

يتم تغيير الدستور الفرنسى باجراءات عادية كما تعدل مادة من مواد القانون التجارى مثلاً . وعلى النقيض من ذلك يستلزم تغيير الدستور بالولايات المتحدة موافقة ثلثى أعضاء المجلسين أو باقتراح ثلثى الهيئات التشريعية لمختلف الولايات وموافقة ثلاثة أرباع تلك الهيئات . فاذا علمنا

كثرة عدد الولايات المكونة للاتحاد أدركنا مقدار صعوبة التعديل .
غير أنه يلطف من آثار ذلك الجود حق القضاء هناك في مراقبة تنفيذه
والقضاء كما نعلم يتأثر بالتطور الاجتماعى والتغيرات الاقتصادية والنفسية
والخلاقية . ليست العقلية الأمريكية ولا الحياة الاقتصادية ولا حالة
العلوم والفنون بأمريكا اليوم كما كانت يوم وضع دستور الاتحاد ولم يكن
في وسع بناء أمريكا الحديثة أن يستشفوا هذا التقدم المدهش . فتفسير
القضاء بالعقلية المصرية والروح المصرية رغبات واضعى دستور الولايات
المتحدة الأمريكية يضمن الانتفاع بالتطورات ويمجد مخرجا فى الأزمات
غير الثورة وغير اهمال الدستور . فكلا التساهل المفرط فى تعديل
الدستور والتصعب المفرط فى تغييره ليماشى التطور خطأ لأنهما يحرمان
الجماعة مسيرة روح العصر . ومن رأينا أن من الممكن إيجاد حالة وسط
بتسهيل طريقة التعديل فى كل ما لا يتعلق بنظام الحكم وحرية الأفراد
ونظام الوراثة (فى النظام الملكى) وتقييد تعديله فيما يتعلق بهذه تقييداً
يحميها من النزعات الوقتية والأغراض الحزبية والدسائس الخارجية .
أما جمود الدستور أو جعل تعديله موقوفا على رغبة أحد أركان الدولة فيسوق
الى احدى نتيجتين كلتاها تعمل على تقويض النظام الاجتماعى :

الأولى اهمال النصوص التى لا تلائم التطور أى اهمال النصوص القديمة
والثانية أحداث ثورة عنيفة للوصول الى التعديل . أما الأولى فتعمل على
الخط حتما من قيمة الدستور وهيبته فتغرى على عصيان القوانين الأخرى
أو عدم احترامها لأنه إذا كان الدستور أساس الحكم غير مرعى الجانب

فإن يعتبر الناس عصيان القانون العادى أمراً خطيراً. وإذا ما ضاعت حرمة القانون في بلد تعرض للفوضى والخراب . وأما الثانية وهي ركون الأمة للثورة للتخلص من النصوص التي لا تتفق مع روحها أو تعوق نهوضها أو تتعارض مع مصالحها وتحول بينها وبين تحقيق أغراضها والاستمتاع بحريتها فتجبر حتما إلى الاضطراب والقلق العام وتهدد أمن الناس وحريةهم زمناً قد يكون طويلاً وقد تقسم الأمة على نفسها فتخسر من غير شك . ونعتقد أن روسيا امبراطورية الامس العظيمة التي كانت تخشى بأسها أقوى الدول لم تكن لتنساق إلى تلك الفوضى لو لم يكن أساس الحكم فاسداً ونظامه جامداً عسير الإصلاح بالطرق السامية . حاول المصلحون من رجالها تعديل نظام الحكم القديم فكان نصيبهم الاضطهاد والتشريد والقتل وكانت وسائل القمع الظالمة تذكي في صدور الشعب نار الحقد والبغضاء وتبث في النفوس روح الثورة المدمرة حتى اذا ما وجدت الأمة فرصة للتخلص من الظلم والاستبداد هبت على ذلك النظام فدكته دكا صالحه وطالحه وغدت فريسة للفوضى الخلقية والاقتصادية والاجتماعية تعاني اليوم من آثارها ما تعاني

وهذه بريطانيا العظمى قد وفقت من أقدم العصور إلى تقييد سلطة الحكومة وتقرير سيادة سلطان الأمة فاطرد سيرها بخطى ثابتة إلى الأمام فاذا ما رأت عدم صلاحية مبدأ دستوري عدلته دون معارضة من ملوكها أو غيرهم حتى أصبح نظام الحكم فيها مضرب المثل في المتانة والسلامة وهي ملكية يكاد أهلها يقدسون ملوكهم . وما دامت سلطة

الأمة مقدسة ومصونة بدستور البلاد وكان الدستور بحيث يتطور ويرتقى ويتهدب بتطور الأفكار وتهذبها فان البلاد تخطو دائماً الى الامام سواء كانت ملكية أو جمهورية . وما دام النظام النيابي الديمقراطي هو الأساس فلا خوف من الوقوع في الثورات والأزمات الداخلية والنفوضى ونتائج الانقسام . واذا كان لابد من وضع دستور فمن الذي يتولى وضعه ؟ اذا كانت الأمة مصدر السيطان فالبداهة تنادى بأنها يجب أن تضع الدستور وهو « مجموع المبادئ التي تقوم عليها سلطة الحكومة وحقوق المحكومين وعلاقتهم بها » . كانت الأمة قبل أن تكون الحكومة فالمنطق السليم لا يجد سبيلاً للتردد في الحكم بأن هذه الأمة هي التي تضع الحدود التي يجب ألا يتعداها من فوضت اليهم حكمها وتصريف شؤونها . أما أن هؤلاء يضعون لانفسهم قواعد وقيوداً فما لا يقبله عقل سليم نزيه وخاصة اذا اعتبرنا أن وجوه الصواب تدرك أكثر اذا بحثها أناس متفاوتو المدارك والأمال والمبادئ في جو هادئ . وخير وسيلة للتعبير عن ارادة الأمة في مثل هذه الحالة أن تنتخب جمعية وطنية تضع مشروع الدستور

قد يقال أنه اذا كان بالبلاد ملك له السلطة الشرعية وكان يوزع تلك السلطة كما يشاء قبل أن يكون للبلاد دستور حر منتظم فمن عدم اللياقة أو كما يعبرون من الخروج على العرف والمألوف أن لا يكون الدستور منحة منه . ومع أني لا أرى وجهاً لتسمية الدستور الذي يقرر سلطة الأمة منحة بل أسميه تطوراً في سبيل الحكم الرشيد فاني لا أدري

كيف لا يتحقق ذلك المبدأ مبدأ المنحة في دعوة جمعية وطنية يخلوها صاحب العرش حق وضع الدستور . ان المبدأ يتحقق حتما ما دام التشكيل ذاته بأمر منه

ليس الدستور بالأمر البسيط فتراعى المجاملات والخواطر في مبادئه وكيفية وضعه ولكنه أساس بناء الجماعات وسعادتها ورخائها ومن الحكمة أن يكون الأساس متيناً . ان الدستور تقوم عليه (١) سلطة الحكومة و (٢) حقوق المحكومين و (٣) علاقتهم بها . ولهذا يجب : (١) أن تكون نصوصه صريحة خالية من اللبس حتى لا تكون هناك جرائم يتولد منها سوء التفاهم (٢) أن يكون قابلاً للتعديل حتى يتطور معنى ومبنى بلا عنف ولا ارتباك . ويكفي أن تحاط النصوص المتعلقة بحقوق الأفراد وضمان الحرية الشخصية ونظام الحكم والوراثة (في النظام الملكي) بما يقيها شر خطر العواصف الوقتية الهوجاء الجامحة حتى يكون للنظام من القرار ما يساعد على النمو المطرد (٣) أن لا يكون التعديل متوقفاً على رأى النواب وحدهم أو الهيئة التنفيذية العليا وحدها (٤) أن يوضع فيه أساس قانون الانتخابات فان هذا القانون روح النظام النيابي وإذا لم يوضع أساسه في الدستور أمكن أن يتذرع الى تغييره بشتى الأسباب لتشكيل حكومة نيابية في الشكل فقط بتأثير الهيئة التنفيذية المستبددة وبخاصة في البلاد غير العريقة في الديمقراطية (٥) أن توضع حدود للمزايا التي يتمتع بها أعضاء المجلس حتى لا تدفعهم الانانية والضعف الانساني الى الاسراف على حساب الأمة . وأخيراً وأهم من هذا كله

(٦) أن تبين وتحدد الأحوال التي يصبح فيها حل مجلس النواب وسلطة الهيئة التنفيذية العليا في الايقاف والحل . ومن المحكمة على كل حال أن يكون الدستور بحيث يقرر الحرية الشخصية ويحميها ويمنع استبداد أى ركن من أركان الدولة بالآخر ويساعد على سير ادائه دون احتكاك خطير . ولا يكون هذا الا بوضع ضمانات وافية صريحة تكفل غل يد السلطة التنفيذية اذا ما حدثتها النفس بالاعتداء على ما يقرره الدستور من حقوق الدولة اذن تحكم بواسطة الحكومة طبقاً للقانون الأساسى أو الدستور الذى تضعه الأمة لنفسها ويبين فيه نظام الحكم وشكل الحكومة . وقد أشرنا الى أن للتقاليد سلطانا يقيد الجماعة لدى اختيار الشكل . والنظام النيابى نظام تدعو اليه الفطرة البشرية ويوحى به المنطق الانسانى السليم . وأدوات الحكم هى هيئات تصوغ ارادة الدولة وهيئات تقضى بماهىة هذه الارادة وبكيفية تطبيقها عند الخلاف وهيئات تنفذ هذه الارادة

وسنتناول الكلام فى الجزء الثانى على الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأثرها فى النهوض بالجماعات وتحقيق الغرض المشترك منها وهو الحياة الطيبة

